البنوك تتحرك لإعادة تسعير منتجاتها الادخارية لإتاحة بدائل متنوعة أمام مدخرات العملاء

مواجهة ساخنة بين «النواب» و«الحكومة» بسبب أعباء القروض

خلال فعاليات قمة الصلب العربي الـ ١٩ بالقاهرة ..

خبراء ومنتجو الحديد : العالم دخل مرحلة «حروب الصلب».. و إجراءات حمائية لمنع الإغراق و سوق عربية مشتركة أبرز التوصيات





بداية من نوفمبر الجاري

مصر تدخل عالم الصكوك الضريبية ..و البنوك تتلقى طلبات الاكتتاب وتنفيذ عمليات الإصدار

قراءة في مستقبل العلاقات المصرية الأمريكية مع سيطرة الديمقراطيين على الحكم في واشنطن



ورقة بردى 08

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة الثامنة عشر • العدد ٨٦٦ • الثمن ٥ جنيه
رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
الأحد
٨ نوفمبر ٢٠٢٦
alhassad.com.eg

احتياطي النقد الأجنبي في مصر يقفز إلى ٥٧,٥ مليار دولار بنهاية أكتوبر ٢٠٢٦



نموذج مشتريات الذهب يثير جدلا واسعا حول دوره في حماية التجار

البنك المركزى المصرى يتيح للبنوك تقديم خدماتها عبر وكلاء مصرفيين ..ويحدد القواعد المنظمة للتعاقد مع الوكيل





«رحلة تعويم الجنيه المصري في عشر سنوات » تنتهي بهبوطه لأدنى مستوى في تاريخه أمام الدولار خلال ٢٠٢٦

نقلة تاريخية للبورصة المصرية بعد استيعابها أكبر طرح في تاريخها..

طرح «بنك القاهرة» في عيون الخبراء والمصرفيين

الرئيس السيسي يوجه بدراسة تدبير مخزون استراتيجي للدولة من كل الاحتياجات لمجابهة المواقف الطارئة



اجتمع الرئيس عبد الفتاح السيسي – يوم أمس السبت- مع الفريق محمد عبد الرحمن ربيع رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة ورئيس الهيئة القومية لإدارة الأزمات والطوارئ، واللواء محمد عبد الفتاح أبو بكر رئيس الهيئة العربية للتصنيع، واللواء هاني محمود مدير إدارة الإشارة بالقوات المسلحة نائب رئيس الهيئة القومية لإدارة الأزمات والطوارئ، واللواء أركان حرب وليد حسن الكردي مدير إدارة المركبات للقوات المسلحة.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأن الاجتماع شهد استعراضًا للإجراءات التنفيذية التي تمت بين الهيئة القومية للأزمات والطوارئ وأجهزة ومؤسسات الدولة المختلفة.

وأوضح السفير محمد الشناوي، المُتحدث الرسمي، أن الرئيس وجه بسرعة أنتهاء جميع المؤسسات من إدخال البيانات الخاصة بها لدى منظومة الهيئة القومية لإدارة الأزمات والطوارئ، مُشددا على ضرورة مُراعاة دقة البيانات الواردة للهيئة لإعداد قاعدة بيانات دقيقة تُساهم في اتخاذ القرار الصحيح، ومؤكداً على مُراعاة سرية تداول المعلومات.

وأشار المتحدث الرسمي إلى أن الرئيس وجه رئيس الهيئة القومية للأزمات والطوارئ بدراسة تدبير مخزون استراتيجي للدولة من كافة الاحتياجات لمجابهة المواقف الطارئة، وذلك بالتنسيق مع جميع أجهزة ومؤسسات الدولة.

إطلاق خدمة التوكيل الرسمي العام في القضايا عن بُعد على منصة مصر الرقمية

أطلقت وزارة العدل، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خدمة إصدار «توكيل رسمي عام في القضايا عن بُعد» على منصة مصر الرقمية، لتمكين المواطنين من الحصول على التوكيل إلكترونيًا وتسليمه من البريد المصري دون الحاجة إلى التوجه لمكاتب ومنافذ التوثيق، وذلك باستخدام تطبيق الهوية الرقمية.

ويأتي إطلاق الخدمة في إطار جهود الدولة لتحقيق التحول الرقمي، وتنويع أساليب تقديم الخدمات الحكومية.

وتمثل هذه الخدمة نقلة نوعية في تطوير آليات تقديم خدمات التوثيق، حيث تعتمد على تطبيق الهوية الرقمية في التحقق من هوية المواطن وأهليته وإرادته، وعلى التوقيع الإلكتروني المعتمد لإتمام المعاملة، وفق ضوابط وإجراءات تحفظ سرية بيانات المواطنين وتطبّق أعلى معايير الأمن السيبراني، بما يسهم في تبسيط الإجراءات وتوفير الوقت والجهد، وتحقيق الفصل بين مقدم الخدمة ومتلقيها، وتعزيز الثقة في المعاملات الحكومية الرقمية.

وتكتسب الخطوة أهمية خاصة في ظل الإقبال المتزايد على خدمات التوثيق ومنها خدمة التوكيل الرسمي العام في القضايا ، إذ يبلغ متوسط المعاملات المنفذة في هذه الخدمة بمكاتب ومنافذ التوثيق قرابة 18 ألف معاملة يوميًا.

وللحصول على الخدمة يقوم المواطن بتسجيل الدخول على منصة مصر الرقمية ثم اختيار خدمة «إصدار توكيل رسمي عام في القضايا عن بُعد»، وتسجيل بيانات المعاملة، ثم يسدد الرسوم المستحقة بإحدى وسائل الدفع المتاحة.

مصر تعلن كشفاً جديداً للغاز في المتوسط بتقديرات أولية تبلغ ٢٠٠ مليار قدم مكعب

أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية تحقيق نتائج إيجابية من حفر البئر الاستكشافية «نسيم-1X» بمنطقة امتياز طبية في البحر المتوسط، بعد الكشف عن طبقة حاملة للغاز الطبيعي ذات خصائص بتروفيزيقية متميزة، تشير التقديرات الأولية إلى احتوائها على نحو 200 مليار قدم مكعب من الغاز.

ويأتي الكشف في ظل تزايد أنشطة البحث والاستكشاف بمناطق الامتياز، مدعومة بتحسن مناخ الاستثمار في قطاع البترول والغاز، وتسوية مستحقات شركاء الاستثمار، بما يعزز ثقة الشركات العالمية ويشجعها على ضخ مزيد من الاستثمارات والبحث عن موارد جديدة.

وأوضحت الوزارة أن منطقة امتياز طبية تتولى الاستثمار فيها شركة «إيني» الإيطالية بصفتها المشغل الرئيسي، بالشراكة مع شركة «ووديساد» الأسترالية، فيما نفذت شركة «بترويل»، القائمة بالعمليات، أعمال حفر البئر نيابة عن الشركاء.

وأظهرت نتائج التقييم المبدئي أن سمك الطبقة المنتجة الصافي يبلغ نحو 15 مترًا بالعمق الرأسي الحقيقي، مع تميز الخصائص البتروفيزيقية للصخور الحاملة للغاز، بينما تُقدر كمية الغاز الأصلية في المكمن بنحو 200 مليار قدم مكعب.

جولدمان ساكس: الجنيه المصري مقوم بأقل من قيمته العادلة بنحو ٣٠٪

كتبت – شيماء مرسي

قال بنك جولدمان ساكس، إن الجنيه المصري مقوّم بأقل من قيمته العادلة بنحو 30%، وهو من أكثر عملات الأسواق الناشئة انخفاضًا عن قيمتها العادلة.

وتوقع البنك، في تقرير له، أن تسجل أسعار صرف الدولار أمام الجنيه نحو 53 جنيها خلال 3 أشهر، ونحو 52 جنيها خلال 6 أشهر، وتراجع إلى 50 جنيها خلال 12 شهرا، مقابل 49 جنيها خلال 3 أشهر، و48 جنيها خلال 6 أشهر و46 جنيها خلال 12 شهرا، في توقعات سابقة.

وأوضح البنك، أن تعديل التوقعات يعكس تحركات سعر الصرف الأخيرة، ويتماشى مع تقديراته بانخفاض أسعار النفط تدريجيا على المدى المتوسط.

وأشار إلى أن عودة الجنيه إلى قيمته العادلة تتطلب تحسن ثقة الأسواق في احتواء التصعيد بالشرق الأوسط.

وأبقي البنك، على توصياته بالشراء في الجنيه المصري للاستفادة من ارتفاع قيمة العملة وأسعار الفائدة معا، كما أوصي بالتحوط من المخاطر الجيوسياسية عبر عقود مبادلة مخاطر الائتمان لأجل 5 سنوات.

وأوضح أن حيازات الأجانب من أدوات الدين المحلية إلى تراجعت نحو 20 مليار دولار حاليا، من نحو 30 مليارا بنهاية سبتمبر، مضيفا أن تقليص الأجانب لمراكزهم يجعل تسعير المخاطر الجيوسياسية في الأصول المصرية أكثر وضوحا.

رئيس الوزراء يفتتح الدورة الثالثين من معرض ومؤتمر القاهرة الدولي للتكنولوجيا للشرق الأوسط وأفريقيا Cairo ICT



كتب – أحمد ابراهيم

افتتح الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أمس : الدورة الثلاثين من معرض ومؤتمر القاهرة الدولي للتكنولوجيا للشرق الأوسط وأفريقيا "Cairo ICT"، الذي يُعقد خلال الفترة من 7 إلى 10 نوفمبر الجاري، تحت شعار "AI in Action"، وذلك بمركز مصر للمعارض الدولية بالقاهرة الجديدة، وبمشاركات رسمية عربية وأفريقية ودولية، إلى جانب شركات تكنولوجيا محلية وعالمية، ومؤسسات حكومية وخاصة، وخبراء ورواد أعمال.

وكان في استقبال رئيس مجلس الوزراء المهندس رأفت هندي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وحضر فعاليات الافتتاح عدد من الوزراء، ورؤساء ومسئولي عدد من الجهات والهيئات الحكومية، وعدد من قيادات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، و أسامة كمال، رئيس مجلس إدارة شركة «تريد فيرز إنترناشيونال»، المنظمة لمعرض ومؤتمر Cairo ICT،

وجدد رئيس الوزراء، عقب الافتتاح، التأكيد على أهمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وما يحظي به من اهتمام من جانب الدولة المصرية، وذلك بالنظر لدوره المحوري في تحسين مستوى كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين في العديد من القطاعات والمجالات، من خلال مساهمته في جهود التوسع في التحول الرقمي، واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لافتا كذلك إلى دور هذا القطاع المهم في تحقيق المزيد من المستهدفات الاقتصادية، عبر ما يسهم به لزيادة حجم الصادرات المصرية، فضلا عما يتيحه من فرص استثمارية واعدة تجذب العديد والعديد من الشركات المحلية والعالمية.

وأشار رئيس الوزراء إلى أهمية معرض ومؤتمر القاهرة الدولي للتكنولوجيا للشرق الأوسط وأفريقيا "Cairo ICT"، باعتباره منصة لمختلف المؤسسات والجهات الحكومية، والشركات المحلية والعالمية، لاستعراض أحدث ما توصل إليه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتبادل الخبرات والأفكار، بما يسهم في تحسين مستوى الخدمات، وتحقيق المزيد من المستهدفات الاقتصادية لهذا القطاع المحوري.

نيابة عن الرئيس السيسي .. وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية يفتتح المهرجان العالمي لريادة الأعمال

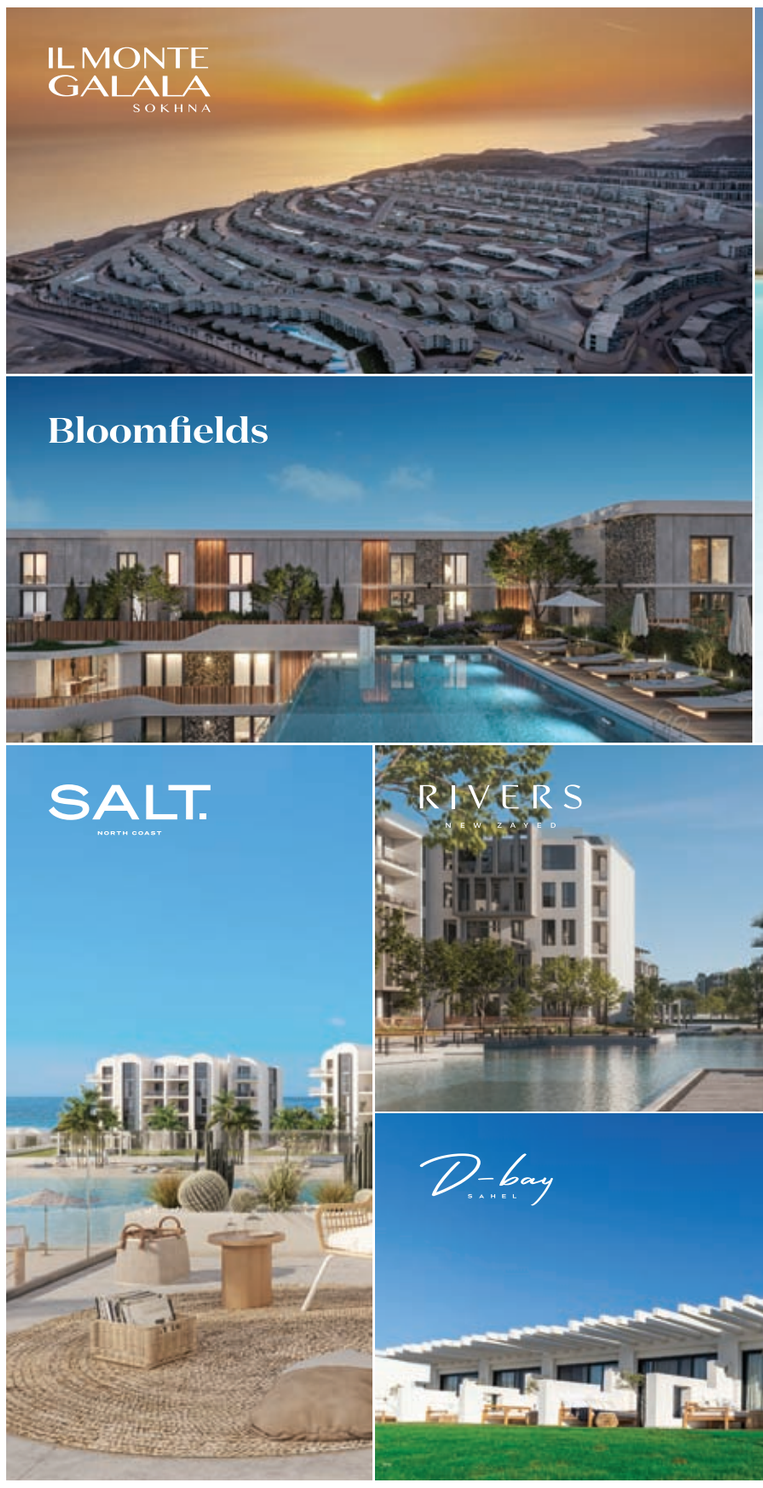
كتبت – رضوى عبدالله

نيابة عن الرئيس عبد الفتاح السيسي ، افتتح الدكتور أحمد رستم، وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، النسخة الثالثة من المهرجان العالمي لريادة الأعمال GEF؛ الذي ينعقد خلال الفترة من 6-8 نوفمبر الجاري تحت رعاية الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، وبمشاركة نحو 10 آلاف مشارك ورائد أعمال و200 مستثمر من 70 دولة.

وخلال كلمته؛ أكد الدكتور أحمد رستم أهمية المؤتمر الذي ينعقد في توقيت مهم للاقتصاد المصري والمحيط الإقليمي والقاري، في ظل مواصلة البناء، والمضي قدمًا في تنفيذ أجندة أوسع للتحول الاقتصادي الهيكلي، بما يجعل ريادة الأعمال والابتكار من المحركات الرئيسية لهذه العملية، مشيرًا إلى أن ريادة الأعمال تسهم في تحويل الأفكار المبتكر إلى أنشطة اقتصادية منتجة، وتحويل المعرفة إلى حلول عملية، والابتكار إلى مشروعات قادرة على المنافسة، والاستثمار إلى فرص عمل مستدامة.

واستعرض وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، أداء الاقتصاد المصري ودور ريادة الأعمال في التحول الهيكلي، لافتًا إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ 5.1% خلال العام المالي 2026/2025، مقارنة بنحو 4.4% خلال العام السابق، مدعومًا بتعافي قطاعي الصناعات التحويلية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مع استهداف الوصول بمعدل النمو إلى 6.8% بحلول عام 2030. كما تراجع معدل التضخم إلى 12% في أكتوبر 2026، فيما سجل معدل البطالة أدنى مستوى له على الإطلاق عند 5.8% .

وأشار إلى البرنامج الوطني للتحول الاقتصادي 2027-2030، الذي يستهدف تسريع وتيرة التحول الاقتصادي، وتعزيز النمو القائم على قيادة القطاع الخاص، ورفع القدرة التنافسية، وتوفير فرص عمل مستدامة، وتحسين جودة حياة المواطنين، لافتًا إلى أنه في إطار هذه الأجندة، تمثل ريادة الأعمال والشركات الناشئة محركات رئيسية للتحول الهيكلي، من خلال إدخال تكنولوجيات ونماذج أعمال جديدة، وتحويل الابتكار إلى منتجات وخدمات قابلة للتسويق، وفتح أسواق جديدة، وتعزيز المنافسة والإنتاجية.



tatweer MISR
CREATING DESTINATIONS
16094

السكة الحديد تتيح حجز تذاكر السفر عبر ١٥ شركة للتحصيل والدفع الإلكتروني

أتاحت الهيئة القومية لسكك حديد مصر حجز تذاكر السفر من خلال منافذ 15 شركة من شركات التحصيل والدفع الإلكتروني المتعاقدة معها، في إطار تنويع قنوات الحصول على التذاكر وتيسير إجراءات الحجز أمام الركاب.

وقالت الهيئة، في بيان ، إن قائمة الشركات المعتمدة تشمل«فوري، أمان، خالص، الأهلي ممكن، ضامن، ماجيك باي، خدماتي، أو باي، كاش كول، طلقة، مصاري، أموال، موجة، سمارت باي، ووقتي»، حيث يمكن للمواطنين الاستفادة من خدماتها عبر منافذها المنتشرة.

وأضافت أن هذه الإجراءات تأتي ضمن جهود الهيئة لتوفير وسائل دفع إلكترونية آمنة ومنظمة، وتسهيل حصول الركاب على تذاكر السفر، بما يتماشى مع توجه الدولة نحو التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي، وتطوير مستوى الخدمات المقدمة للجمهور.

مواجهة ساخنة بين «النواب» و«الحكومة» بسبب أعباء القروض

البرلمان يقر اتفاق تمويل الصناعة الخضراء بـ45 مليون يورو منح أوروبية وتسهيلات تمويلية للمصانع



وافق مجلس النواب المصري مؤخراً على اتفاقيات قروض وتمويلات جديدة وسط نقاشات واعتراضات برلمانية، أبرزها قرض بقيمة 45 مليون يورو من الوكالة الفرنسية للتنمية لمشروع «الصناعة الخضراء المستدامة"

و خلال جلسته العامة المنعقدة الأسبوع الماضي ، برئاسة المستشار هشام بدوي، وافق المجلس على قرار رئيس الجمهورية رقم 47 لسنة 2026 بشأن الموافقة على اتفاق قرض بقيمة 45 مليون يورو بين حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية، لتمويل مشروع «الصناعة الخضراء المستدامة»، وذلك في ضوء تقرير لجنة الطاقة والبيئة، بالاشتراك مع هيئات مكاتب لجان الشؤون الاقتصادية والعلاقات الخارجية والشؤون الدستورية.

وشهدت المناقشات استعراضا لأهداف المشروع ومجالات الاستفادة من التمويلات المخصصة له، والتي تستهدف دعم التحول نحو أنماط إنتاج صناعي أكثر استدامة، من خلال مكافحة التلوث الصناعي، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة والموارد الطبيعية، وتشجيع المصانع على تبني التكنولوجيا النظيفة، إلى جانب دعم الاقتصاد الدائري وإعادة تدوير المخلفات.

واستعرضت النائبة رشا رمضان، وكيل لجنة الطاقة والبيئة، تفاصيل الاتفاقية، مؤكدة أنها تستهدف تمويل استثمارات متنوعة داخل القطاع الصناعي، تشمل مكافحة تلوث الهواء والمياه والتربة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة والموارد الطبيعية، ودعم مشروعات الاقتصاد الدائري التي تقوم على تعظيم الاستفادة من الموارد وتقليل المخلفات وإعادة تدويرها.

وأوضحت أن نطاق المشروع يمتد إلى إدارة مياه الصرف الصناعي ومعالجتها وإعادة استخدامها، بما يسهم في خفض استهلاك المياه وتقليل الملوثات الناتجة عن الأنشطة الصناعية، مشيرة إلى أن الاستثمار في ترشيد الطاقة والمياه وإعادة استخدام الموارد ينعكس بصورة مباشرة على خفض تكاليف الإنتاج وتحسين كفاءة تشغيل المصانع.

وأضافت أن المشروع يتضمن دعم تطبيقات التكنولوجيا الحديثة، وفي مقدمتها الهيدروجين الأخضر والغاز الحيوي الناتج عن تخمير النفايات العضوية للصناعات الغذائية، إلى جانب إعادة تدوير المواد المستخدمة وتطبيقات إزالة الكربون في مختلف الصناعات.

وأكدت أن الاتفاقية تحقق عددًا من المزايا للاقتصاد المصري، من خلال إتاحة تدفقات تمويلية دولية ميسرة تدعم جهود التنمية في القطاعين العام والخاص، وتساعد على تطوير الصناعة الوطنية ورفع قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، خاصة مع تزايد تأثير المعايير البيئية على فرص نفاذ المنتجات الصناعية إلى الأسواق الدولية.

مطالب نيابية

من جانبها، أكدت هناء جمعة خليل، ممثلة وزارة التنمية المحلية والبيئة، أن التمويلات المخصصة لمشروع «الصناعة الخضراء المستدامة» لا تمثل أي أعباء مالية على الموازنة العامة للدولة أو الخزانة الوطنية، موضحة أن آلية التمويل تعتمد على قيام البنك المركزي المصري بإعادة إقراض التمويلات إلى البنك الأهلي المصري، باعتباره البنك الرائد للمشروع، والذي يتولى بدوره إتاحتها للمنشآت الصناعية المستفيدة.

وشددت على أن المنشآت الصناعية هي المستفيد النهائي من القروض، وهي التي تتحمل مسؤولية السداد، مؤكدة أن الاتفاقية لا تتضمن ما يُعرف بـ«معامل الارتباط»، وبالتالي لا تترتب أي غرامات أو التزامات مالية على البنك المركزي أو البنك الأهلي في حالة عدم استخدام التمويلات.

وكشفت ممثلة الوزارة أن التمويلات السابقة التي تمت الموافقة عليها بقيمة 135 مليون يورو لم يُصرف منها أي مبلغ حتى الآن، نظرًا لاشتراط استكمال المستندات الفنية والإدارية الخاصة بالمشروعات قبل بدء الصرف، موضحة أنه عقب موافقة مجلس النواب سيتم البدء في إتاحة الشريحة الأولى، التي تضم أجزاء من التمويلات السابقة والتسهيلات الجديدة، وفق نظام شرائح.

وأوضحت هناء جمعة أن حزمة التمويل تتضمن 30.5 مليون يورو منحًا غير مستردة مقدمة من المفوضية الأوروبية، يُخصص منها 20 مليون يورو لدعم القروض الموجهة للمنشآت الصناعية، بما يتيح تخفيض الأعباء التمويلية على المستفيدين، لتصل نسبة الدعم والمنح إلى نحو 22% من قيمة القرض وفقًا لشروط البرنامج.

وضربت مثالا بأن المنشأة الصناعية التي تحصل على قرض بقيمة مليون يورو يمكن أن تستفيد من إعفاء يصل إلى نحو 250 ألف يورو في صورة منحة، بما يجعل التمويل أكثر تيسيرًا وجاذبية للمصانع الراغبة في تنفيذ مشروعات التطوير البيئي.

مطالب نيابية

وخلال المناقشات، طالب النائب أحمد فتحي، نائب رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الجبهة الوطنية وعضو تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين، بضرورة استثمار قدرات الشباب المصري ورواد الأعمال في تنفيذ أهداف المشروع، وعدم قصر الاستفادة من التمويلات على تطوير المصانع وشراء المعدات.

وأشار إلى أن مصر تمتلك جيلا من الشباب ورواد الأعمال، خاصة من جيل Z، إلى جانب شبكة واسعة من الجامعات الحكومية والخاصة والأهلية والمعاهد التكنولوجية الممتدة من الإسكندرية إلى أسوان، والتي تقدم ابتكارات وأفكارًا واعدة في مجال التكنولوجيا الخضراء.

وطالب بالتنسيق مع المجموعة الوزارية لريادة الأعمال لوضع آليات تمويل واضحة تستهدف الشركات الناشئة ورواد الأعمال والمبادرات الطلابية، بما يساعد على تحويل الابتكارات إلى مشروعات ومنتجات قابلة للتطبيق، ويسهم في توطين التكنولوجيا وخلق فرص عمل جديدة.

و أعلن النائب محمد أبو العينين موافقته على الاتفاق مشيرا إلى أهمية توجيه التمويلات نحو تطوير الصناعة المصرية، والحد من التلوث الصناعي، وتشجيع المصانع على استخدام تكنولوجيا حديثة وأكثر كفاءة.

وأوضح أن المشروع يتيح فرصا لتطوير المعدات وخطوط الإنتاج، وترشيد استهلاك الكهرباء والطاقة والمياه، بما يدعم كفاءة الإنتاج ويخفض تكاليف التشغيل، فضلا عن توفير فرص عمل جديدة وتعزيز نمو الاقتصاد المصري.

بدوره، شدد النائب محمد أسعد، على أهمية توجيه جانب كبير من القروض والمنح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يضمن وصول التمويلات إلى المنشآت الأكثر احتياجًا، وتحقيق أثر اقتصادي وبيئي ملموس.

وأكد ضرورة عدم الاكتفاء بأستيراد المعدات والتكنولوجيا الحديثة، وإنما العمل على نقل التكنولوجيا وتوطينها داخل مصر، مستشهدًا بالتجارب المصرية في تحويل المخلفات العضوية إلى طاقة حيوية، والاستفادة منها في إنتاج السماد العضوي «الكمبوست» المستخدم في القطاع الزراعي.

وأشار إلى أن التمويلات المطروحة للمشروع من بينها القرض محل المناقشة بقيمة 45 مليون يورو، لافتا إلى أن الاتفاق يتضمن فترة سداد تصل إلى 15 عامًا، منها 5 سنوات فترة سماح، وهامش يبلغ 65 نقطة أساس.

تساؤلات واعتراضات

في المقابل، أثار عدد من النواب تساؤلات بشأن آليات تنفيذ المشروع، ومدى الاستفادة الفعلية من التمويلات التي سبق إقرارها، وضمان وصول الدعم إلى المنشآت الصناعية، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وطالب النائب إبراهيم الديب بتوضيح التكلفة الحقيقية للاتفاقية والالتزامات المترتبة عليها، وكيفية استفادة المصانع من التمويلات، متسائلا عن مدى تخصيص حصة واضحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وما إذا كانت هناك منصة موحدة لتلقي طلبات التمويل وتيسير الإجراءات أمام أصحاب المصانع بدلًا من تعدد الجهات والمستندات.

وشدد على أهمية معرفة الأثر الفعلي للتمويلات والمنح، وضمان ترجمتها إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، سواء في تطوير الصناعة أو تحسين الأداء البيئي.

و انتقدت النائبة إيرين سعيد ما وصفته بوجود تناقض بين الحديث عن دعم الصناعة الخضراء وبعض الممارسات المتعلقة بإزالة المساحات الخضراء في الشوارع، مطالبة بتحقيق الاتساق بين السياسات المعلنة والتطبيق الفعلي على أرض الواقع.

وتساءلت عن أوجه استخدام التمويلات السابقة، وعدد المصانع التي حصلت على شهادات الالتزام البيئي، وحجم المنشآت التي طبقت تكنولوجيات لترشيد استهلاك الطاقة والمياه، مؤكدة ضرورة وضوح آليات الإنفاق والمتابعة، وعدم الاكتفاء بإقرار تمويلات جديدة دون عرض نتائج المراحل السابقة.

كما أبدى النائب فريدي البياضي نائب رئيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، تحفظه على التوسع في الاقتراض، معتبرًا أن القروض تظل التزامات مالية تتحمل أثارها الأجيال المقبلة، حتى مع اختلاف مسمياتها وأهدافها.

وطالب الحكومة بتقديم تقرير واضح بشأن ما تم إنجازه من التمويلات السابقة البالغة 135 مليون يورو، وأوجه إنفاقها والعائد الذي تحقق منها، مشيرًا إلى حجم الالتزامات المالية التي تتحملها الدولة، ومؤكدًا أن تحقيق التنمية المستدامة يجب ألا يؤدي إلى زيادة أعباء الدين على الأجيال القادمة.

وأعلن البياضي، رفض اتفاق قرض بقيمة ٤٥ مليون يورو من الوكالة الفرنسية للتنمية لتمويل مشروع «الصناعة الخضراء المستدامة»، منتقدًا استمرار اعتماد الحكومة على الاقتراض دون تقييم كشف حساب واضح لنتائج التمويلات السابقة.

وقال البياضي : في كل مرة تقول الحكومة : القرض ميسّر ، لكن حياة المواطن أصبحت مُعسِّرة» ، مطالبًا الحكومة بوضع خطة واضحة للخروج من دائرة الديون، بدلًا من تحميل المواطنين والأجيال المقبلة مزيدًا من الأعباء.

واستند البياضي إلى أرقام موازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧، موضحًا أن فوائد الديون وحدها تبلغ نحو ٢,٤٢ تريليون جنيه، بما يعادل قرابة ٦٠٪ من الإيرادات العامة، بينما تتجاوز الفوائد والأقساط مجتمعة ٥,٢ تريليون جنيه، بما يعادل نحو ١٢٩٪ من الإيرادات.

وعلق قائلًا: « هذا يعني أن مقابل كل مائة جنيه إيرادات للدولة، عندنا نحو ١٢٩ جنيها فوائد وأقساط ديون! إحنا شغالين عند الدِيَانة؟! كفاية قروض ارحمونا وارحموا أولادنا " ، وطالب البياضي الحكومة بتقديم كشف حساب للقرض السابق البالغ ١٣٥ مليون يورو من بنك الاستثمار الأوروبي، والذي وافق عليه مجلس النواب في يناير ٢٠٢٥ ضمن البرنامج نفسه، يوضح المبالغ المسحوبة، وأوجه الإنفاق، وعدد المصانع المستفيدة، والنتائج المحققة.

وقال: «قبل ما تطلبوا موافقة على قرض جديد، قدموا كشف حساب القرض السابق»، مطالبًا بعرض ضمانات حماية الخزانة العامة، وتوضيح توزيع مخاطر التعثر وفروق العملة ، وأكد أن حماية البيئة وتطوير الصناعة هدفان يستحقان الدعم، لكنهما يستوجبان دراسة العائد والرقابة على التنفيذ، مشددًا على أن «الاسم الأخضر للمشروع لا يعفي الحكومة من كشف الحساب» .

أحمد ابراهيم

الاحتياط واجب



بقلم:

جرمين عامر

عضو النقابة العامة لاتحاد كتاب مصر

كوكب المؤثرين

هل يفعلها ضياء رشوان ويؤسس نقابة للمؤثرين وصناع المحتوي ؟!

سؤال يفرض نفسه، وبقوة على الساحة الإعلامية، خاصة مع الثورة التكنولوجية التي تشهدها صناعة التاثير عالميا، وتحول الإنفلونسر إلى لاعب رئيسي في تشكيل الرأي العام، والتاثير في القرارات الشرائية، وتوجيه الإتجاهات الإجتماعية والثقافية، والمساهمة في صناعة الوعي الإقتصادي والتكنولوجي.

ولعلها تكون بداية مرحلة جديدة .. نحو التنظيم المهني والاحترافي لصناعة التاثير. فقد جاء اجتماع وزير الدولة للإعلام ضياء رشوان بمجموعة من المؤثرين وصناع المحتوى المصريين لمناقشة «الصناعة الخضراء المستدامة»، منتقدًا استمرار اعتماد الحكومة على الاقتراض دون تقييم كشف حساب واضح لنتائج التمويلات السابقة.

وقال البياضي : في كل مرة تقول الحكومة : القرض ميسّر ، لكن حياة المواطن أصبحت مُعسِّرة» ، مطالبًا الحكومة بوضع خطة واضحة للخروج من دائرة الديون، بدلًا من تحميل المواطنين والأجيال المقبلة مزيدًا من الأعباء.

واستند البياضي إلى أرقام موازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧، موضحًا أن فوائد الديون وحدها تبلغ نحو ٢,٤٢ تريليون جنيه، بما يعادل قرابة ٦٠٪ من الإيرادات العامة، بينما تتجاوز الفوائد والأقساط مجتمعة ٥,٢ تريليون جنيه، بما يعادل نحو ١٢٩٪ من الإيرادات.

وعلق قائلًا: « هذا يعني أن مقابل كل مائة جنيه إيرادات للدولة، عندنا نحو ١٢٩ جنيها فوائد وأقساط ديون! إحنا شغالين عند الدِيَانة؟! كفاية قروض ارحمونا وارحموا أولادنا " ، وطالب البياضي الحكومة بتقديم كشف حساب للقرض السابق البالغ ١٣٥ مليون يورو من بنك الاستثمار الأوروبي، والذي وافق عليه مجلس النواب في يناير ٢٠٢٥ ضمن البرنامج نفسه، يوضح المبالغ المسحوبة، وأوجه الإنفاق، وعدد المصانع المستفيدة، والنتائج المحققة.

وقال: «قبل ما تطلبوا موافقة على قرض جديد، قدموا كشف حساب القرض السابق»، مطالبًا بعرض ضمانات حماية الخزانة العامة، وتوضيح توزيع مخاطر التعثر وفروق العملة ، وأكد أن حماية البيئة وتطوير الصناعة هدفان يستحقان الدعم، لكنهما يستوجبان دراسة العائد والرقابة على التنفيذ، مشددًا على أن «الاسم الأخضر للمشروع لا يعفي الحكومة من كشف الحساب» .

المجال أمام المؤثرين المتخصصين للتأهيل، والتدريب، والتطوير المستمر، بما ينعكس على جودة المحتوى المقدم وقدرتهم علي تلبية إحتياجات الجمهور وتطلعاته.

ولعل ميثاق الشرف المهني والاخلاقي ياتي ضمن اولويات نقابة المؤثرين ليكون بمثابة دستور ينظم العلاقة بين المؤثر وجمهوره والمجتمع. فيحدد قواعد الإفصاح عن الإعلانات المدفوعة والمحتوى التجاري، ويلزم بالتحقق من المعلومات قبل نشرها، واحترام الخصوصية وحقوق الملكية الفكرية، وعدم إستغلال ثقة الجمهور في الترويج لمعلومات طبية أو مالية مضللة، إلى جانب وضع ضوابط واضحة لحماية الأطفال من الإستغلال الرقمي، ومواجهة التنمر والتشهير والتضليل وصناعة المحتوى الزائف باستخدام الذكاء الإصطناعي.

لا ينبغي .. أن يتحول هذا الكيان الوليد إلي عضوية شرفية تمنح من باب الوجاهه، إنما علي من يمتهن التاثير ان يمر بالإختبارات الثقافية والمهنية تؤكد صلاحيته وتضمن جودة المحتوي والقيمة المقدمة للجمهور. لهذا فمن المقترح تقسيم العضوية لثلاث فئات: عضو تحت التمرين، وعضو عامل، وعضو محترف.

وفي المقابل سيتمتع عضو نقابة المؤثرين وصناع المحتوى بالحماية القانونية في حالة النزاعات التعاقدية وإنتهاكات الملكية الفكرية، وتنظيم العلاقة مع العلامات التجارية والمعلنين، وتوفير نماذج إسترشادية للعقود، ودعم التفاوض على المقابل المالي وحقوق الإستخدام.

وعلي صعيد ضمان التاهيل الاحترافي المستمر، يأتي تاسيس أكاديمية متخصصة لتدريب المؤثرين في مجالات الإعلام والتكنولوجيا والذكاء الإصطناعي والتسويق والأمن السيبراني والتشريعات الرقمية، مع إتاحة برامج للإعتماد المهني والتطوير المستمر، وربط الأعضاء بفرص العمل والشراكات مع المؤسسات والشركات، إلى جانب دراسة توفير مظلة للتأمين الصحي والاجتماعي وفقا للاطر القانونية المتاحة من ضمن نظام عمل النقابة.

وأخيرا.. الإعتراف بصناعة التاثير كمهنة لها تخصصاتها ومسؤولياتها اصبح ضرورة ملحة تفرضها علينا خوارزميات اقتصاد التاثير. واعتقد أن الوقت قد حان لكي ينتقل كوكب المؤثرين من مرحلة مشاهير الديجيتال إلي مرحلة المحترفين لصناعة التاثير.

فهل يفعلها ضياء رشوان؟!!

علي هامش معرض القاهرة الدولي للتكنولوجيا «Cairo ICT ٢٠٢٦»..

الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات يطرح أرقامًا مميزة للشركات في مزاد إلكتروني



أعلن الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، في خطوة رائدة، عن طرح الرقم المختصر السداسي المميز «777777» للتزايد، إلى جانب الرقم المختصر الثلاثي «444»، وذلك من خلال منصة المزادات الإلكترونية التابعة للجهاز، بما يتيح للشركات بمختلف أحجامها فرصة الحصول على أرقام مختصرة ومميزة تدعم أنشطتها التجارية وتعزز قنوات التواصل مع عملائها.

ويأتي هذا الطرح في إطار جهود الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات لتعظيم الاستفادة من موارد الترقيم، وإتاحة فرص متكافئة أمام الشركات والمؤسسات للحصول على أرقام مختصرة ومميزة من خلال آلية تنافسية تتسم بالشفافية، بما يسهم في دعم بيئة الأعمال وتعزيز قدرة الشركات على تطوير خدماتها وتحسين وسائل التواصل مع عملائها، مع إتاحة فرص جديدة أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من هذه الأرقام في دعم أنشطتها التسويقية والتجارية.

وتمنح الأرقام المميزة الشركات فرصة لتعزيز حضور علاماتها التجارية وترسيخها لدى العملاء، حيث تعمل كقناة مباشرة للتواصل وتقديم الخدمات، الأمر الذي يسهم في تيسير وصول العملاء إلى الشركات، ورفع كفاءة التواصل معهم، وتحسين تجربتهم في الحصول على الخدمات.

ويؤكد الجهاز أن إتاحة هذه الأرقام من خلال منصة المزادات الإلكترونية تأتي في إطار توجهه نحو توسيع نطاق الاستفادة من خدمات الاتصالات والحلول الرقمية الداعمة لمجتمع الأعمال، بما يساعد الشركات، وخاصة الصغيرة والمتوسطة، على الاستفادة من أدوات اتصالية وتسويقية فعالة لتعزيز قدرتها التنافسية والتوسع في الوصول إلى شرائح جديدة من العملاء.

ومن المقرر أن يستمر التزايد على الرقمين المطروحين حتى اليوم الأخير من فعاليات معرض القاهرة الدولي للتكنولوجيا "Cairo ICT 2026"، حيث يمكن للشركات الراغبة في المشاركة الاطلاع على تفاصيل المزاد وشروط وإجراءات التزايد من خلال منصة المزادات الإلكترونية التابعة للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات عبر الرابط التالي:

https://auctions.tra.gov.eg

الحصاد

جريدة اسبوعية متنوعة

تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة

عبدالناصر قطب

العضو المنتدب

احمد ابراهيم هاشم

المدير العام

اللواء/ ناصر شمس

المدير التنفيذي

شيماء محمد

نواب رئيس مجلس الادارة

محمد يوسف القوطي

علي حمدان

إبراهيم محمد شاهين

رئيس التحرير

حسن عبدالستار

المدير العام التنفيذى

أحمد خالد

الاخراج الفني

هيثم السيد

الديسك المركزى

محيي الدين السعيد

أسامة السيد

العلاقات العامة

محمد الشافعي - مها حسين

المستشار القانوني

احمد العبادي

أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة

تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠

www.alhassad.com.eg

توقيع بروتوكول تعاون لتوفيق أوضاع عمال الدليفري



شهد مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بمقر الحكومة بالعاصمة الجديدة، مراسم توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة العمل، وشركة دليفري هيرو طلبات مصر، وعدد من «المكاتب اللوجستية»؛ المتمثلة في شركات خدمات التوصيل المتعاقدة مع شركة «طلبات".

جاء ذلك بهدف توفيق أوضاع عمال توصيل الطلبات «الدليفري» وتوفير الحماية الاجتماعية لهم، من خلال تسجيلهم على قواعد بيانات وزارة العمل الخاصة بالعمالة غير المنتظمة؛ وحصولهم على أوجه الرعاية الاجتماعية والصحية التي توفرها وزارة العمل لهذه الفئة، وذلك بحضور حسن رداد، وزير العمل.

وقع على بروتوكول التعاون كُلٌ من الشيماء عبد الله كمال، رئيس الإدارة المركزية لشئون العمالة غير المنتظمة بوزارة العمل، وهدير وليد شلبي، نائب الرئيس والمدير التنفيذي لشركة دليفري هيرو طلبات مصر؛ المفوضة بالتوقيع، وعدد من مُمثلي «المكاتب اللوجستية»، المتمثلة في شركات خدمات التوصيل المتعاقدة مع شركة «طلبات» على تقديم خدمات النقل والتوصيل للبضائع والمنتجات المختلفة من المنتجين والبائعين إلى العملاء.

ويأتي هذا التوقيع في ضوء الدور المنوط بوزارة العمل في رسم السياسة العامة لتشغيل ومُتابعة ورعاية العمالة غير المنتظمة، باعتبارها إحدى الفئات الأكثر احتياجًا للرعاية والحماية الاجتماعية؛ وذلك في إطار توجه الدولة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وتوسيع مظلة الحماية للفئات الأكثر عُرضة للمخاطر، بما يُسهم في تحسين مُستوى معيشتها، ودعم مُشاركتها الفاعلة في عملية التنمية.

ويتصل بروتوكول التعاون بأحد أهم المسارات التي تتخذها وزارة العمل خلال المرحلة المقبلة، تنفيذا لمخرجات «منتدى مصر 2026»، والذي يرتبط بمواصلة جهود الوزارة لتعزيز أوجه الدعم والرعاية والحماية الاجتماعية المقدمة للعمالة غير المنتظمة، وتوسيع قاعدة بياناتها لزيادة أعداد المستفيدين من أوجه الرعاية والدعم.

كما يأتي ذلك اتصالا بدور شركة «طلبات» العاملة في مجال التطبيقات والمنصات الرقمية؛ والتي تتعاقد ـ في أعمال النقل والتوصيل ـ مع مجموعة من شركات خدمات التوصيل؛ التي تستعين بدورها بعمالة غير مُنتظمة في توصيل الطلبات «الدليفري»، لتقوم بخدمات النقل والتوصيل للبضائع من المنتج والبائع إلى العملاء على مستوى الجمهورية، ويأتي التوقيع حرصا من جانب أطرافه، على تحقيق أفضل أوجه الرعاية لهؤلاء العُمال وضمان تمتعهم بحماية اجتماعية واقتصادية مُناسبة تساعدهم في مُواجهة المخاطر بكافة أنواعها، والتي قد يتعرضون لها أثناء عملية النقل والتوصيل أو بسببه.

جيل زد يستحوذ على نحو ١٧,١٪ من إجمالي الإنفاق العالمي بقيمة ٥٧,٦ تريليون دولار

دراسة حكومية : تقديرات بأن يصبح جيل زد أحد أهم المحركات الرئيسة للاستهلاك العالمي خلال العقد المقبل



أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، دراسة تحليلية جديدة بعنوان «تحولات الاستهلاك في عصر الجيل زد: كيف يعيد الجيل زد تشكيل مستقبل الاستهلاك؟»، ضمن سلسلة «تقديرات مستقبلية»، حيث تهدف الدراسة إلى استكشاف الكيفية التي يعيد بها جيل زد تشكيل مستقبل الاستهلاك عالميًا من خلال تحليل أبعاده الديموغرافية والاقتصادية، واستعراض الخصائص السلوكية والقيمية التي تميز أنماط استهلاكه، بالإضافة إلى استشراف اتجاهات إنفاقه خلال السنوات المقبلة، كما تسعى الدراسة إلى تحليل الفرص والتحديات التي تفرضها هذه التحولات أمام الشركات والاقتصادات وتقديم مجموعة من المؤسسات المختلفة على التكيف مع هذه التحولات والاستفادة من الإمكانات الاقتصادية المرتبطة بصعود هذا الجيل.

أوضح المركز أن جيل زد هو الذي ولد بين عامي 1997و2012، يمثل أول جيل نشأ بالكامل في بيئة رقمية متصلة بالإنترنت، حيث رافق تطوره انتشار الهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي ما جعله يوصف غالبًا بأنه أول جيل رقمي حقيقي، ويعد جيل زد من أكبر الأجيال في التاريخ من حيث الحجم السكاني إذ قُدر عدد أفراده عالميًا بنحو 2 مليار شخص في عام 2025، وهو ما يمثل نحو 25% من سكان العالم، ويعكس هذا الحجم الديموغرافي الكبير أهمية هذا الجيل بوصفه قوة اجتماعية واقتصادية متنامية، من المتوقع أن يكون لها تأثير عميق في أنماط الاستهلاك والأسواق العالمية خلال العقود المقبلة.

وعلى المستوى الإقليمي، يتمتع جيل زد بحضور ديموغرافي قوي في القارة الأفريقية فوفقًا للتقديرات السكانية يبلغ عدد أفراد هذا الجيل في أفريقيا نحو 428 مليون نسمة في عام 2022، وهو ما يمثل نحو 31.2% من إجمالي سكان القارة البالغ عددهم نحو 1.37 مليار نسمة، وتعكس هذه الأرقام الطبيعة الشابة للتركيبة السكانية في أفريقيا حيث يشكل الشباب نسبة كبيرة من السكان مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم.

أما في جمهورية مصر العربية، فيُقدر نسبة أفراد جيل زد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة في عام 2025 بنحو 25.34% من سكان مصر البالغ عددهم 107.66 مليون نسمة في يوليو 2025، أي أن جيل زد يشكل نحو 27.33 مليون نسمة في مصر، ويعني ذلك أن هذا الجيل يشكل شريحة واسعة من المجتمع المصري، الأمر الذي يمنحه دورًا مهمًا في تشكيل أنماط الاستهلاك المستقبلية، كما يجعله فئة محورية بالنسبة للشركات والأسواق التي تسعى إلى فهم توجهات المستهلكين في السنوات المقبلة.

وتمتد أيضًا إلى التغيرات التي قد يحدثها في هيكل الطلب العالمي، مع دخول أعداد متزايدة من أفراده إلى سوق العمل واكتسابهم قوة شرائية متزايدة بمرور الوقت.

قوة اقتصادية متنامية

وتناولت دراسة مركز المعلومات القوة الاقتصادية المتنامية لجيل زد موضحًا أنه إلى جانب حجمه الديموغرافي الكبير، فإنه يتمتع بإمكانات اقتصادية متنامية تجعله أحد أهم القوى الاستهلاكية في الاقتصاد العالمي خلال العقود المقبلة، ففي الوقت الراهن يستحوذ جيل زد على نحو 17.1% -مما يمثل 9.8 تريليونات دولار أمريكي- من إجمالي الإنفاق العالمي الذي يُقدر بنحو 57.6 تريليون دولار أمريكي، وعلى الرغم من أن هذه النسبة لا تزال أقل من حصة بعض الأجيال الأكبر سنًا فإنها مرشحة للارتفاع بشكل ملحوظ خلال السنوات القادمة مع دخول مزيد من أبناء هذا الجيل سوق العمل.

وتشير التقديرات أنه بحلول عام 2030 سترتفع حصة جيل زد من الإنفاق العالمي إلى نحو 18.7%، أو ما يقدر بـ 12.6 تريليون دولار من إجمالي الإنفاق العالمي البالغ 67.2 تريليون دولار آنذاك، كما تشير التوقعات إلى أن الإنفاق الفردي لأبناء جيل زد سينمو بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ نحو 4% خلال العقد المقبل وهو ما يعادل تقريبًا ضعف معدل نمو إنفاق الأجيال السابقة في المرحلة العمرية نفسها، ويحلول عام 2034 من المتوقع أن يضيف جيل زد نحو 9 تريليونات دولار إلى إجمالي الإنفاق العالمي وهو ما يجعله الجيل الأسرع نموًا من حيث التأثير الاستهلاكي.

وتشير بعض الدراسات أيضًا إلى أن أبناء جيل زد قد يتمتعون بمستويات دخل أعلى نسبيًا مقارنة بالأجيال السابقة عند العمر نفسه، فعلى سبيل المثال يتجاوز متوسط دخل الأسرة السنوي للأمريكيين من جيل زد في سن الخامسة والعشرين 40 الف دولار، ولا تقتصر أهمية جيل زد على حجمه العددي فحسب، بل وهو مستوى أعلى مقارنة بجيل الألفية عند العمر ذاته كما يزيد بنحو 50% عن دخل جيل الطفرة السكانية عندما كانوا في العمر نفسه، بعد احتساب أثر التضخم والتحويلات الحكومية.

واستعرض مركز المعلومات من خلال الدراسة الخصائص الأساسية لسلوك جيل زد الاستهلاكي والتي تمثلت في: الوعي المالي، والاعتماد المكثف على البيئة الرقمية، والتأثر القوي بوسائل التواصل الاجتماعي والمؤثرين وصناع المحتوى، والاهتمام بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

كما تناولت الدراسة تطور أنماط إنفاق جيل زد خلال المدين المتوسط والطويل في ضوء التحولات الديموغرافية والاقتصادية والمهنية التي يشهدها هذا الجيل، حيث في التوقعات متوسطة المدى (2 - 10 سنوات) تشير التقديرات إلى أن جيل زد سيصبح أحد أهم المحركات الرئيسة للاستهلاك العالمي خلال العقد المقبل، فبحلول عام 2030، من المتوقع أن يمثل هذا الجيل 32.2% من سكان العالم، بما يعادل ما يقرب من 1.6 مليار مستهلك، مع إنفاق إجمالي يُقدر بنحو 12 تريليون دولار أمريكي، وتشير التحليلات إلى أن الإنفاق الفردي لأبناء هذا الجيل سيحقق أسرع معدل نمو مقارنة بجميع الأجيال الأخرى خلال السنوات المقبلة، وهو ما يعزز مكانته كقوة اقتصادية واعدة في الاقتصاد العالمي.

كما تشير التوقعات إلى أنه عند بلوغ سن ٢٥ عامًا، سيصل متوسط إنفاق أبناء جيل زد في الولايات المتحدة إلى مستويات تفوق ما حققته الأجيال السابقة عند العمر نفسه، كذلك يُتوقع أن يسهم هذا الجيل في إضافة عدد أكبر من الأفراد الأثرياء مقارنةً بجيل الألفية في العديد من مناطق العالم.

شيماء مرسي

١,٣٥ تريليون جنيه مبيعات تعاقدية في السوق العقاري المصري خلال أول ٩ أشهر من ٢٠٢٦

كشف الإصدار الأول من تقرير «Property Intelligence» لتحليل اداء السوق العقاري المصري، الصادر عن شركة «Keller Williams Egypt» بالتعاون مع «Gateway Financials»، عن وصول إجمالي المبيعات العقارية التعاقدية في مصر إلى نحو 1.348 تريليون جنيه خلال الفترة من يناير وحتى سبتمبر 2026، من خلال 103.64 الف وحدة سكنية تم التعاقد عليها، في مؤشر يعكس استمرار النشاط بالسوق العقاري وتزايد أهمية البيانات والتحليلات في تقييم اتجاهاته وفرص الاستثمار به.

وأوضح التقرير أن أكبر 10 شركات تطوير عقاري بالسوق المصري استحوذت على نحو 9.4% من إجمالي المبيعات، بقيمة بلغت 1.069 تريليون جنيه، من خلال 73,920 وحدة، بما يعكس تركز الحصة الأكبر من النشاط البيعي لدى مجموعة محدودة من الكيانات الكبرى، وقدرتها على الاستحواذ على جانب رئيسي من الطلب العقاري.

وتصدرت مجموعة طلعت مصطفى قائمة المطورين بمبيعات بلغت 311 مليار جنيه، تلتها شركة بالم هيلز للتعمير بنحو 193 مليار جنيه، ثم إعمار مصر بمبيعات بلغت 106 مليارات جنيه، وهاند بارك للتطوير العقاري بنحو 91.4 مليار جنيه، ومجموعة مدن بنحو 91.3 مليار جنيه.

وجاءت شركة ماونتن فيو في المركز السادس بمبيعات بلغت 80 مليار جنيه، تلتها تطوير مصر بنحو 62.5 مليار جنيه، ولافيستا للتطوير العقاري بنحو 46.9 مليار جنيه، ثم مدينة مصر للإسكان والتعمير بمبيعات بلغت 45.4 مليار جنيه، وسوديك بنحو 42.4 مليار جنيه.

وعلى مستوى التوزيع الجغرافي للمبيعات، أظهر التقرير استمرار تركز النشاط العقاري في شرق القاه

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

● السنة الثامنة عشر ● الاحد 8 نوفمبر 2026 ● العدد 866

اقتصادية قناة السويس تبحث مع بنك التنمية الصيني تمويل مشروعات البنية التحتية و تعزيز التعاون الاستثماري

التقى مصطفى شيخون، رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وفد بنك التنمية الصيني برئاسة هوانج جيشيانج؛ لمناقشة تعزيز أوجه التعاون الاقتصادي والاستثماري، ودعم مشروعات التطوير المختلفة بالمنطقة.

عُقد اللقاء بحضور الربان أحمد جمال، نائب رئيس المنطقة الاقتصادية للمنطقة الجنوبية، والربان محمد إبراهيم، نائب رئيس المنطقة الاقتصادية للمنطقة الشمالية، وعدد من القيادات التنفيذية للجانبين.

وقدم شيخون، تعريفًا باقتصادية قناة السويس ودورها البارز في تعزيز التجارة والاستثمار عالميًا، مستفيدةً من موقعها الاستراتيجي كحلقة وصل بين قارات العالم، مدعومةً باتفاقيات التجارة الحرة الدولية مع مختلف الدول، الأمر الذي يسمح بنفاذية غير مسبوقة لمختلف الأسواق بأكثر من نحو ٣,٥ مليار مستهلك.

وأشار إلى دور التكامل بين المناطق الصناعية والموانئ التابعة للمنطقة، التي تستهدف توطين الصناعة والأنشطة اللوجستية لنحو ٢١ قطاعًا مختلفًا، أبرزها صناعات الطاقة المتجددة والوقود الأخضر، وصناعة الأدوية والمادة الفعالة، والمنسوجات والملابس الجاهزة، والأنشطة اللوجستية وخدمات الموانئ البحرية.



«رحلة تعويم الجنيه المصري في عشر سنوات» تنتهي بهبوطه لأدنى مستوى في تاريخه أمام الدولار خلال ٢٠٢٦

قرار تحرير سعر صرف الجنيه المصري في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ كان نقطة تحول في مسار الاقتصاد المصري ..

من 8.88 جنيه للدولار قبل تعويم نوفمبر 2016 إلى مستويات تجاوزت 56 جنيها في أكتوبر 2026، رحلة طويلة شهدت خلالها العملة المصرية عدة موجات من التراجع، وأزمات متكررة في تدبير النقد الأجنبي، وصولا إلى تحرير سعر الصرف مجددا في مارس 2024، وبينما ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية إلى مستويات قياسية، وقفزت تحويلات المصريين بالخارج وإيرادات السياحة، ولا تزال فجوة التجارة الخارجية وعجز الحساب الجاري يطرحان تساؤلات حول قدرة الاقتصاد على توفير احتياجاته الدولارية بصورة مستدامة.

فعلى مدار عشر سنوات، لم تكن رحلة الجنيه مجرد سلسلة من التحركات أمام الدولار، وإنما محطات متعاقبة من خفض قيمة العملة وإعادة ضبط سوق الصرف، وصولا إلى تطبيق سياسة سعر الصرف المرن في مارس 2024، وسط متغيرات داخلية وخارجية فرضت ضغوطا متباينة على الاقتصاد، وأعادت اختبار قدرته على امتصاص الصدمات وتوفير النقد الأجنبي.

وقد شكل قرار تحرير سعر صرف الجنيه المصري في 3 نوفمبر 2016 نقطة تحول في مسار الاقتصاد المصري، مع انتقال سوق الصرف إلى مرحلة جديدة أعادت تشكيل السياسة النقدية، وفرضت تحديات ممتدة على مستويات التضخم والقدرة الشرائية والاحتياطيات الأجنبية، فضلاً عن انعكاساتها على أداء الأسواق والاستثمارات المحلية والأجنبية.

بحسب الخبراء ، امتدت آثار هذه التحولات إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي، من معدلات النمو والتضخم والاحتياطي النقدي إلى التصنيف الائتماني وتدفقات الاستثمار الأجنبي، كما انعكست على تنافسية الصادرات وقطاع السياحة وأداء البورصة، في وقت ظلت فيه أعباء الدين العام واحتياجات التمويل الخارجي من أبرز التحديات أمام استدامة الاستقرار الاقتصادي.

ومع حلول الذكرى العاشرة لقرار التعويم، أثيرت تساؤلات حول حصيلة هذه التجربة، ومدى نجاح سياسات تحرير سعر الصرف في تعزيز مرونة الاقتصاد المصري واستعادة ثقة المستثمرين، وما إذا كانت التحسينات التي شهدتها بعض المؤشرات تمثل تحولا مستداما أم أنها لا تزال رهينة تدفقات النقد الأجنبي وتطورات الاقتصاد العالمي.

وتكشف قراءة الخبراء لتلك السنوات عن أبرز محطات التجربة ومكاسبها وتحدياتها، والملفات التي ستحدد مسار الاقتصاد المصري خلال المرحلة المقبلة ، فيما تكشف المؤشرات الاقتصادية في مجملها عن حصيلة متباينة لسياسات التعويم، جمعت بين تعزيز الاحتياطيات الأجنبية واستمرار ضغوط المديونية وتراجع قيمة العملة المحلية.

يشير الخبراء إلى أن سعر الدولار ارتفع من نحو 8.88 جنيه قبل التعويم الأول إلى نحو 55.5 جنيه في 2 نوفمبر 2026، بما يعادل ارتفاعا يتجاوز 525% في سعر الدولار مقابل الجنيه، وفقدان العملة المصرية نحو 84% من قيمتها الاسمية أمام الدولار خلال عشر سنوات.

محطات رئيسية

وتقول خبيرة أسواق المال، حنان رمسيس إن مصر شهدت محطات رئيسية لتحريك سعر صرف الجنيه أمام الدولار، قبل الانتقال إلى تطبيق سياسة مرونة سعر الصرف في مارس 2024، مشيرة إلى أن هذه القرارات انعكست بصورة متفاوتة على أداء الأسواق المصرية، وفقاً للظروف الاقتصادية والأسواق العالمية المحيطة بكل قرار.

وأوضحت رمسيس أن المحطة الأولى كانت في نوفمبر 2016، عندما تحرك سعر الدولار من نحو 8.88 جنيه إلى 14.50 جنيه، فيما جاءت المحطة الثانية في مارس 2022، ليرتفع الدولار من مستويات 15 جنيها إلى نحو 19.70 جنيه.

وفي أكتوبر من العام نفسه، شهدت السوق محطة أخرى مع وصول الدولار إلى نحو 24.70 جنيه، قبل أن تأتي المحطة الرابعة في يناير 2023، ليتحرك إلى مستويات 30.90 جنيه .

وأضافت أن المحطة الأخيرة تمثلت في التحرك نحو مرونة سعر الصرف، وصولاً إلى مستويات قاربت 50 جنيها للدولار، بالتزامن مع رفع أسعار الفائدة، في إطار حزمة من الإجراءات النقدية والاقتصادية المصاحبة لتحرير سعر الصرف.

وفيما يتعلق بالاحتياطي النقدي، أشارت رمسيس إلى أنه شهد تحولات كبيرة خلال الفترة الممتدة من نوفمبر 2016 وحتى أكتوبر 2026، إذ بلغ نحو 19 مليار دولار في بداية تلك الفترة، قبل أن يبدأ مسارا تصاعديا بالتزامن مع برنامج الاقتراض من صندوق النقد الدولي، ليسجل نموا يتكثر من 200% على مدار عشر سنوات، وصولا إلى قرابة 57 مليار دولار.

ولفتت إلى أن هذا الاحتياطي يتضمن أرصدة الذهب، وتدفقات تمويلية متنوعة، من بينها ودائع دول خليجية يجري تجديدها على فترات محددة، إلى جانب إصدارات أدوات الدين بعملات مختلفة، وهو ما يعكس تعدد مصادر دعم الاحتياطي النقدي.

وأكدت رمسيس أن خفض قيمة الجنيه يمنح الدولار قوة شرائية أكبر مقابل العملة المحلية، كما يعزز القوة الشرائية للمستثمرين العرب والأجانب عند دخول السوق المصرية، ويجعل الأصول والأسهم المحلية أكثر جاذبية من منظور المستثمر الذي يمتلك عملة أجنبية، على حد تحليلها.

وأضافت رمسيس أن تحركات سعر الصرف قد تدفع المستثمر المحلي أيضاً إلى توجيه جزء من مدخراته نحو البورصة باعتبارها أحد البدائل الاستثمارية التي يمكن أن تساعد في الحفاظ على قيمة الأموال في مواجهة مخاطر التضخم، إلا أن تأثير التعويم على أداء الأسهم لا يكون بالضرورة عميقاً أو مستداماً، نظراً إلى حساسية البورصة لمجموعة واسعة من المتغيرات الاقتصادية والمالية.

وأوضحت أن أبرز هذه المتغيرات يتمثل في الصراعات الجيوسياسية الإقليمية والعالمية، والأوبئة والجوائح مثل جائحة كورونا، فضلاً عن اتجاهات أسعار الفائدة، إذ يؤدي ارتفاع العائد على أدوات الدين إلى زيادة تكلفة الفرصة البديلة أمام المستثمر، الذي يصبح أمام مفاضلة بين الاستثمار في أدوات دين أكثر استقراراً وانخفاضاً في المخاطر، وبين التداول في الأسهم التي تتسم بتقلبات سعرية ومخاطر أعلى.

كما أشارت إلى أن اضطرابات سلاسل الإمداد، وتعطل مصادر الطاقة، وارتفاع أسعار الخامات ومدخلات الإنتاج، تمثل عوامل إضافية تؤثر على القطاعات الإنتاجية والشركات المقيدة في البورصة، وبالتالي تنعكس على تقييمات الأسهم واتجاهات المؤشرات.

وارتفع صافي الاحتياطيات الدولية من نحو 19 مليار دولار بنهاية أكتوبر 2016 إلى 57.35 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2026، أي ما يقارب ثلاثة أمثال مستواه السابق، مدعوما بتدفقات التمويل والاستثمار والتحويلات.

وعلى صعيد المديونية، ارتفعت نسبة الدين الحكومي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 91.6% في 2016 إلى ذروة بلغت 97.8% في 2017، قبل أن تتراجع إلى نحو 84% وفق تقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2026، فيما ظل عبء الفوائد والاحتياجات التمويلية من أبرز التحديات المالية.

تصنيف ائتماني

ولم تقتصر تداعيات هذه القرارات على سوق الصرف، وإنما امتدت إلى نظرة مؤسسات التصنيف الائتماني للاقتصاد المصري، في ظل تقييمها لمرونة السياسة النقدية، وتوافر السيولة الدولارية، وقدرة الحكومة على إدارة أعباء الدين وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

ومع مرور هذه التحولات، بدأت مؤسسات التصنيف الائتماني في إعادة تقييم الجدارة الائتمانية لمصر، في ضوء ما أحدثته مرونة سعر الصرف من تغيرات في تدفقات النقد الأجنبي وقدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات الخارجية. وبينما اعتبرت بعض المؤسسات هذه الإجراءات خطوة داعمة لتحسين المؤشرات الاقتصادية وتقليص المخاطر التمويلية، ظلت مستويات الدين العام وأعباء خدمته واحتياجات التمويل الخارجي عوامل مؤثرة في تقييماتها.

وفي هذا السياق، قال مدير مركز مصر للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، مصطفى أبوزيد، إن مؤسسات التصنيف الائتماني تستند إلى معايير عدة لتقييم حالة أي اقتصاد، تتعلق باستدامة نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتنوع هيكل الاقتصاد، إلى جانب نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وحجم احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي، وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، وكفاءة السياسة النقدية في إدارة التضخم وسعر الصرف.

وأضاف: خلال تجربة الاقتصاد المصري منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام 2016، الذي استهدف في مرحلته الأولى ضبط المالية العامة على جانبي الإيرادات والمصروفات، اتخذت الدولة قرار تحرير سعر الصرف في 3 نوفمبر 2016، ففقد سعر الدولار من نحو 8 جنيهات إلى ما يقرب من 18 جنيها، قبل أن يتراجع إلى 15.7 جنيها، ويستقر عند تلك المستويات لعدة سنوات.

أما التضخم، فقد ارتفع بصورة كبيرة ليصل إلى نحو 30% في عام 2017، وكانت تصنيفات مؤسسات التصنيف الائتماني للاقتصاد المصري منخفضة نتيجة الاضطرابات التي شهدها آنذاك، إذ بلغ تصنيف موديز B3، وستاندرد آند بورز B- ، ثم جاء العام المالي 2019/2018 ليشهد جني ثمار تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وهو ما انعكس على المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري، من خلال تحقيق نمو اقتصادي بلغ 5.6%، وتحقيق فائض أولي في الموازنة العامة للدولة للمرة الأولى، ما أدى إلى تحسن التصنيف الائتماني للاقتصاد المصري، حيث رفعت ستاندرد آند بورز تصنيفها إلى B، وموديز إلى B2 .

ثم جاءت جائحة كوفيد-19، وأثبت الاقتصاد المصري قدرته على التكيف وامتصاص الصدمات، وثبّتت مؤسسات التصنيف الدولية نظرتها للاقتصاد المصري ، لكن الحرب في أوكرانيا شكلت ضغطاً كبيراً على الاقتصاد، بسبب ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة، وخروج الأموال الساخنة التي قُدّرت بنحو 20 مليار دولار، ما أدى إلى نقص العملة الدولارية وتنشيط السوق الموازية للنقد الأجنبي، وفق أبوزيد.

ويتابع مصطفى أبوزيد : في هذه المرحلة، تراجعت التصنيفات الائتمانية للاقتصاد المصري بصورة كبيرة، إذ خفضت موديز تصنيفها إلى Caa1، كما خفضت ستاندرد آند بورز تصنيفها إلى B-.. ثم بدأ الوضع الاقتصادي يدخل مرحلة تحول إيجابية مع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج إصلاح اقتصادي بقيمة 8 مليارات دولار، ينتهي في ديسمبر/ كانون الأول 2026.

انتقال سوق الصرف إلى مرحلة جديدة أعادت تشكيل السياسة النقدية ..

تأثيرات سعر الصرف

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي مصطفى بدرة إن مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر شهدت تحسناً خلال السنوات العشر الماضية، سواء على مستوى معدلات النمو أو تراجع التضخم خلال فترات مختلفة، إلى جانب التحسن الملحوظ في التصنيف الائتماني للدولة، واستقرار سوق الصرف خلال بعض الفترات.

وأضاف بدرة أن تحركات سعر الصرف أسهمت في تعزيز الصادرات المصرية، إلى جانب تحسن مؤشرات قطاع السياحة، وهو ما انعكس على الصورة العامة لأداء الاقتصاد المصري خلال العقد الماضي.

وأوضح أن تحريك سعر الصرف كان ينبغي أن يصاحبه اتخاذ مجموعة من الإجراءات الأخرى، مشيراً إلى أن الاقتصاد المصري استفاد بصورة مقبولة من هذه التحركات، وهو ما يظهر في تحسن أداء الصادرات والسياحة.

وأشار إلى أن انخفاض قيمة الجنيه يمنح دفعة للقطاعات والأنشطة الاقتصادية التي تتأثر إيجابياً بتحسن تنافسية الأسعار، بما يدعم قدرتها على النمو وزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي.

وفيما يتعلق بإدارة الدين العام، قال بدرة إن تشكيل لجنة حكومية لدراسة ووضع سقف للدين خلال السنوات المقبلة يمثل خطوة مهمة، مشدداً على ضرورة تحديد مستهدفات واضحة لمستويات الدين الخارجي والداخلي.

واقترح أن يكون هناك مستهدف للدين الخارجي لا يتجاوز 170 مليار دولار، مع وضع حد محدد للدين المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بما يضمن وجود رؤية واضحة لإدارة الالتزامات المالية للدولة.

وأوضح أن تحديد هذه المستهدفات يجب أن يأخذ في الاعتبار الزيادة السكانية، وحجم المشروعات والاستثمارات المستهدف تنفيذها خلال السنوات الثلاث المقبلة، فضلاً عن المخاطر المرتبطة بهذه التوسعات.

وشدد على أهمية أن تستند استراتيجية إدارة الدين إلى رؤية متكاملة، تتضمن تحديد حجم الاستثمارات المطلوب جذبها، وتقدير الإيرادات العامة المتوقعة، إلى جانب ضبط مستويات الإنفاق العام.

وتوقع بدرة أن تحقق اللجنة الحكومية المعنية بإدارة الدين نتائج إيجابية خلال الفترة المقبلة، استنادا إلى ما وصفه بالتحسن المقبول الذي شهدته إدارة الدين خلال العامين الماضيين.

وبذلك، تشير حصيلة العقد إلى أن تحرير سعر الصرف ساعد على إعادة بناء هوامش الأمان الخارجية وتحسين مرونة سوق النقد، لكنه لم يكن كافيا وحده لمعالجة الاختلالات الهيكلية أو خفض تكلفة الدين بصورة مستدامة.

رضوى عبدالله



بداية من نوفمبر الجاري

مصر تدخل عالم الصكوك الضريبية ..و البنوك تتلقى طلبات الاكتتاب وتنفيذ عمليات الإصدار

طرح أول صكوك ضريبية للاكتتاب الشهر الجاري بعائد معفى من الضرائب

تعتزم مصر طرح ثلاثة إصدارات من الصكوك الضريبية بقيمة إجمالية تتراوح بين 30 و50 مليار جنيه خلال نوفمبر وديسمبر، بعائد سنوي مُعفى من الضرائب يبلغ 19%، في خطوة تستهدف توفير مصدر جديد للسيولة وتنويع أدوات التمويل المحلية .

وأعلنت وزارة المالية، أنها ستطرح الشهر الجاري، الطرح العام الأول من الصكوك الضريبية أمام الممولين للاكتتاب بمشاركة البنوك العاملة بالسوق المحلية ، وتضمنت الضوابط المقترحة من «المالية» أن تتراوح حدود الاكتتاب في الصكوك الضريبية بين 20٪ و25٪ من ضريبة الدخل المدرجة بالإقرار الضريبي عن العام السابق، وذلك وفقًا للحدود المقترحة، فيما لفتت مصادر مطلعة، تأكيدها أن آجال استحقاق هذه الصكوك ستراعي مواعيد الإقرارات الضريبية.

وأوضحت المصادر أن الإصدار الأول سيُطرح منتصف نوفمبر الجاري، ويُخصّص للشركات على أن يحل موعد استحقاقه في أبريل 2027، يليه إصدار ثان في ديسمبر يستحق في الشهر نفسه، فيما يُطرح الإصدار الثالث للأفراد خلال ديسمبر أيضا، ويستحق في مارس 2027.

وتتضمن خطة الإصدار طرح صكوك للأشخاص الاعتبارية- الشركات- خلال نوفمبر الجاري 2026، بأجل حتى أبريل 2027 في أنها تستحق خلال أبريل المقبل، وإصدارا آخر للأشخاص الاعتبارية خلال ديسمبر 2026، بأجل حتى أبريل 2027، إلى جانب إصدار مخصص للأشخاص الطبيعيين خلال ديسمبر 2026، بأجل حتى مارس 2027، وتشير الضوابط المقترحة إلى أن الصكوك ستقدم عائدًا متغيرًا ومميزًا ومجزيًا، مع إعفائه من كافة الضرائب، على أن يُصرف عند الاستحقاق.

وتتولى البنوك مسؤولية تلقى طلبات الاكتتاب وتنفيذ عمليات الإصدار، على أن تصدر وزارة المالية الصكوك بناءً على تلقى الطلبات من خلال فروع القطاع المصرفي، ما يدعم الشفافية والسيولة وسهولة التعامل.

كما أوضحت الوزارة أن العائد يكون معفى من الضريبة في حالة استخدامه في سداد ضريبة الدخل المستحقة، وكذلك في حالة الاسترداد الكلي أو الجزئي لقيمة الصك قبل موعد استحقاقه مع حصوله على عائد عن فترة الاحتفاظ معفي من الضريبة، وهو ما يوفر له أداة مرنة لإدارة السيولة، دون أن يترتب عليها فرض أعباء ضريبية جديدة.

وأشارت المصلحة إلى أن الهدف من هذه الصكوك يتمثل في تقديم ميزة إضافية للممولين، وبصفة خاصة الممولين الملتزمين، لتحفيز الالتزام الطوعي من خلال ربط الالتزام الضريبي بمزايا اقتصادية ملموسة، بما يعكس توجه وزارة المالية نحو تطوير العلاقة مع المجتمع الضريبي، لتقوم على الثقة والشراكة وتقديم خدمات وحوافز تحقق قيمة مضافة للممول.

وأكدت المصلحة حرصها على دراسة الآراء والمقترحات التي سيتم تلقيها خلال فترة الحوار المجتمعي، والاستفادة منها في استكمال إعداد وصياغة الضوابط والإجراءات التنفيذية للإصدار الأول، تمهيدًا للإعلان عنها، بما يضمن وضوح الإجراءات وتيسير تطبيقها.

ترحيب

في المقابل ، رحبت جمعية خبراء الضرائب المصرية، بالحوار المجتمعي الذي دعت إليه مصلحة الضرائب حول إصدار الصكوك الضريبية، بما يتيح الاستماع إلى مختلف لرؤى وأفكار مجتمع الأعمال والاستفادة منها في تطوير آليات الإصدار قبل استكمال الإجراءات التنفيذية للإصدار.

وأكدت "الجمعية" أن الصكوك الضريبية التي وافق عليها الرئيس عبد الفتاح السيسي تعد أداة تمويلية جديدة لتوفير سيولة فورية للحكومة بتكلفة أقل من الاقتراض التقليدي كما أنها تعد مجالا استثماريًا جديدًا مضمون العائد للممولين، لكن في الوقت نفسه هناك تحديات تواجه نجاح إصدار الصكوك الضريبية، الأمر الذي يحتاج إلى قواعد واضحة وإجراءات مرنة لإقناع المستثمرين بالاكتتاب.

وقال النائب أشرف عبد الغني، أمين سر اللجنة الاقتصادية بمجلس الشيوخ ومؤسس جمعية خبراء الضرائب المصرية، إن فلسفة إصدار الصكوك الضريبية في الأساس السعي لتخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة وتقليص فاتورة خدمة الدين وتوفير مصدر تمويل جديد لا يعتمد على الاقتراض التقليدي وفي المقابل يحصل المستثمر على عوائد من أموال كان سيدفعها لاحقًا في صورة ضرائب، وبذلك يتحول الإلتزام الضريبي المستقبلي إلى أداة استثمارية تحقق عوائد وذلك يتشابه إلى حد كبير مع نظام الدفعات المسددة مسبقًا .

مصلحة الضرائب تعلن فتح حوارا مجتمعيا ومهلة لا تجاوز 10 أيام لتلقي آراء ومقترحات مجتمع الأعمال

وأوضح عبد الغني أن التحديات الرئيسية التي تواجه نجاح الصكوك الضريبية تتمثل في عدم قدرة المشروعات الصغيرة وأغلب المشروعات المتوسطة على الاكتتاب في الصكوك لاحتياجها الدائم إلى السيولة، وكذلك الضغط على موارد الدولة عند صرف عوائد الصكوك مما يمثل عبء إضافي على خزانة الدولة، فضلاً عن استهلاك الإيرادات المستقبلية مما قد يؤدي إلى فجوات في الميزانيات القادمة.

وقدّم مؤسس جمعية خبراء الضرائب المصرية، 5 مقترحات من خلال الحوار المجتمعي لإنجاح الصكوك الضريبية، أولها منح الممول حافز يتمثل في خصم ضريبي كما هو مطبق في قانون الاستثمار، خاصة أن الاكتتاب في الصكوك أحد دلائل الإلتزام الضريبي الطوعي، وثاني المقترحات تحديد سعر فائدة مجز ومنافس لشهادات البنوك لتشجيع الممولين على الاكتتاب.

وأضاف عبد الغني أن المقترح الثالث يقضي بإنشاء منصة إلكترونية لمتابعة تسجيل الصكوك والعوائد ومواعيد الاستحقاق، ورابع المقترحات تقديم ضمانات حكومية بعدم فرض أعباء إضافية على الصكوك مستقبلا، أما المقترح الخامس فيدور حول توجيه حصيلة الصكوك نحو مشروعات إنتاجية تحقق عوائد اقتصادية تغطي تكلفة عوائد الصكوك للممولين.

خطوة جريئة

من جانبه قال د. مصطفى البان، عميد كلية التجارة بجامعة قناة السويس سابقا، إن فتح مصلحة الضرائب الحوار المجتمعي حول الإصدار الأول للصكوك الضريبية خطوة جريئة تعكس انتقال الدولة من زمن القرارات المغلقة إلى الشراكة مع الممولين.

وأوضح أن الفكرة أجازها قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 في مادته 115، وظلت حبيسة الأدراج نحو 20 عاما، وخروجها الآن يحول العلاقة الضريبية من الجباية إلى الحوافز.

وأشار إلى أن المعادلة رابحة للطرفين، فالممول يحول ضريبة سيدفعها حتما إلى استثمار بعائد معفى مع حرية الاسترداد المبكر، بينما تحصل الخزانة على سيولة مقدمة وتمويل أقل كلفة من الاقتراض، محذرا من أن غياب سقف للإصدار قد يخلق فجوة في الحصيلة، متسائلا عن مصير الفائض حال كانت الضريبة أقل من قيمة الصك أو حال نشوب نزاع ضريبي.

وطالب بنص يضمن رد الفائض نقدا خلال مدة محددة، وخصم الجزء غير المتنازع عليه فورا، وتوسيع الاستخدام ليشمل القيمة المضافة والدفعات المقدمة، وطرح فئات صغيرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر اكتتاب إلكتروني بالبنوك بعائد منافس يرتبط بأذون الخزانة، مع ربط إلكتروني متكامل بين المصلحة والبنوك ، مؤكدا أن نجاح الصكوك لن يقاس بالاكتتاب بل بلحظة التسوية والاسترداد.

وقال د. أدهم البرماوي، أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد بمعهد كفر الشيخ للإدارة، إن طرح وزارة المالية للصكوك الضريبية يمثل خطوة متقدمة لتطوير أدوات السياسة المالية، بالجمع بين تحفيز الالتزام الضريبي وإدارة سيولة الممولين.

وأشار إلى أن المبادرة تكتسب أهمية مع أرقام موازنة 2027/2026، حيث قدرت الإيرادات الضريبية بنحو 3.53 تريليون جنيه مقابل 2.65 تريليون العام السابق، بزيادة 33%، وتمثل نحو 87% من إجمالي الإيرادات العامة البالغة 4.06 تريليون جنيه، وهو ما يستدعي انتظام التحصيل.

وأوضح أن الآلية تتيح الاكتتاب في صكوك بعائد معفى من الضريبة، ثم استخدام أصلها وعائدها لسداد ضريبة الدخل، مع إتاحة الاسترداد الجزئي أو الكلي قبل الاستحقاق، وبسقف متوقع بين 20% و25% من آخر إقرار، وبفئات من 100 جنيه حتى 100 ألف جنيه.

وأكد أن نجاح التجربة مرهون بوضوح التسعير ومواعيد الاستحقاق وسهولة التسوية الرقمية، وقدرتها على خدمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقييم أثرها على تكلفة التمويل وحصيلة السنوات المقبلة، ونشر نتائج الحوار المجتمعي بشفافية قبل الإصدار الأول.

محمد محيي الدين



نموذج مشتريات الذهب يثير جدلا واسعا حول دوره في حماية التجار

«شعبة الذهب» : يحمي التجار ويحافظ على استقرار حركة التجارة داخل سوق الذهب المصري ..

وافق أحمد الوكيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية على المبادرة المقدمة من شعبة المصوغات والمجوهرات بشأن نموذج المشتريات الذي طرحته الشعبة لحل الأزمة المزمنة التي يتعرض لها تجار الذهب عند شراء المشغولات من المواطنين بحسن نية، ويتم الكشف بأنها مسروقة فيما بعد.

وكانت الشعبة العامة للذهب والمجوهرات باتحاد الغرف التجارية دعت إلى إطلاق «نموذج المشتريات الموحد» لشراء الذهب المستعمل والمشغولات والسبائك من المواطنين في مصر بهدف تنظيم السوق وحماية التجار والمستهلكين.

ويستهدف نموذج المشتريات معالجة مشكلتين رئيسيتين تُربكان حركة الأسواق، وهما فقدان الفواتير لدى كثير من المواطنين الذين يحتفظون بالمشغولات الذهبية لسنوات طويلة مما يثير التباسًا حول مصدرها، إضافة إلى تجنب تعرض التاجر حسن النية للتواجد ضمن دائرة التحقيق لحين ثبوت براءته، وهو ما ينعكس سلبًا على حركة التجارة وثقة المتعاملين.

ويتضمن النموذج التوثيقي حزمة من البيانات والإقرارات القانونية اللازمة، حيث يشمل بيانات البائع المتمثلة في الاسم الثلاثي كاملا ورقم بطاقة الرقم القومي أو جواز السفر مع الاحتفاظ بصورة من البطاقة، بالإضافة إلى بيانات القطعة من حيث الوصف الدقيق والوزن والعيار، وبيانات العملية التي تحدد تاريخ الشراء والسعر وفق أسعار السوق السائدة، كما يشتمل النموذج على إقرار وتعهد صريح من البائع بأنه المالك الشرعي والقانوني للمشغولات المباعة، وتعهده بالمسؤولية الكاملة المدنية والجنائية عن صحة إقراره مع إخلاء مسؤولية المشتري تمامًا في حال ثبوت خلاف ذلك، متوجًا بتوقيع الطرفين واحتفاظ التاجر بنسخة رسمية من المستند.

وأعلن المهندس هاني ميلاد رئيس الشعبة العامة للمصوغات والمجوهرات، عن موافقة الوكيل على نموذج المشتريات الموحد، وأكد في بيان له قيام الاتحاد العام للغرف التجارية، بتحريك الأمر نحو اتخاذ خطوات فعلية للمساهمة في حل الأزمة، وتمثلت الخطوة الأولى في إرسال الاتحاد لخطاب رسمي إلى الدكتور وزير التموين والتجارة الداخلية بشأن المبادرة، بالطلب التالية: الإحاطة بالنموذج وإبداء ما يراه من ملاحظات عليه ، والتوجيه بتعميمه، عبر الجهات المختصة بالوزارة، على محال ومنشآت تجارة الذهب والمصوغات للعمل به عند الشراء من المواطنين ، والاعتداد بالمشغولات المقيدة بهذه النماذج والموجودة بالمحال بوصفها مشتريات من المواطنين، أثناء التفتيش الذي تجريه مصلحة الدمغ والموازين، وعدم اعتبارها مشغولات معروضة للبيع بالمحل.

ووجه ميلاد نداء للتجار بضرورة استخدام نموذج المشتريات عند كل عملية شراء من المواطنين، سواء توافرت الفاتورة الأصلية أو فُقدت، حفاظا على استقرار السوق وحماية للتاجر الملتزم.

وتأكيدًا على أهمية حماية التجار والحفاظ على استقرار حركة التجارة داخل سوق الذهب المصري، دعت الشعبة العامة للمصوغات والمجوهرات بالاتحاد العام للغرف التجارية جميع تجار الذهب في مختلف محافظات الجمهورية إلى الالتزام باستخدام نموذج المشتريات عند شراء أي مشغولات أو سبائك ذهبية من المواطنين، وسواء توافرت فاتورة الشراء الأصلية أو فُقدت، وذلك لتوفير غطاء قانوني يحمي الصائغ حسن النية ويصون استقرار التعاملات اليومية.

وأكد المهندس هاني ميلاد ، أن الذهب يمثل مخزنًا أساسيًا للقيمة وأن المواطن يعتبر شريكًا أصيلًا في دورة تداوله بالبيع والشراء، مشيرًا إلى أنه لا يصح أن يتوقف التاجر عن الشراء خوفًا من الشبهات، بل يتوجب توفير ما يثبت سلامة موقفه القانوني وفي مقدمة ذلك توثيق كل عملية شراء.

آي صاغة : لا يوفر بمفرده الحماية القانونية والمالية حال اكتشاف أن المشغولات الذهبية محل الشراء متحصلة من جريمة

وقال ميلاد إن استيفاء هذا النموذج يعزز موقف التاجر القانوني ويدل على أن الشراء تم بشفافية كاملة وبسعر السوق العادل لإثبات حسن النية ، مضيفا إن هناك «خيطا رفيعا جدًا» يفصل بين المالك الحقيقي للذهب ومن يعرض مشغولات مسروقة، وذلك تعليقا على واقعة توقيف تاجرين في الإسكندرية، بعد شرائهما سبائك ذهبية من شخص تبين أنه سرقها من محافظة الفيوم، رغم حصولهما على فاتورة عند إتمام عملية الشراء.

وأضاف خلال تصريحات له أن الأمر قد يلتبس على التجار فيقع بعضهم بحسن نية ضحية لشراء مسروقات، ويعرضهم للمساءلة والاحتجاز كمتهمين بإخفاء مسروقات ، مؤكدا أن مقترح الشعبة بإصدار «نموذج المشتريات الموحد» جاء لحفظ الحقوق، موضحا أن البائع يقر البائع كتابيا «بملكيته للذهب ومسئوليته المدنية والجنائية» عن أي بيانات تخالف ذلك، وفي الوقت نفسه تثبت نية في الشراء بحسن نية لوزن وسعر ومبلغ محدد بطريقة واضحة، فضلا عن ضمان حقه المدني في استرداد أمواله المدفوعة لاحقا.

وشدد علي أن الالتزام بملء النموذج الموحد يثبت براءة التاجر، موضحا أن الاستمارة تتضمن أيضا «مكانا للبصمة إلى جانب توقيع البائع».

وأضاف أن البائع بإمكانه أن "يوقع ويبصم» لقطع الطريق على أي طعن بالتزوير على التوقيع، مؤكدا أن ضمان احترام المنظومة وإلزام كل الأطراف بها يتطلب تطبيق النموذج الموحد وتعميمه على مستوى جميع تجار الجمهورية.

خطوة إيجابية

من جانبه ، قال سعيد إمبابي، المدير التنفيذي لمنصة أي صاغة لتداول الذهب والمجوهرات عبر الإنترنت، إن توثيق عمليات شراء الذهب المستعمل يمثل خطوة إيجابية ومطلوبة لتنظيم السوق، لكنه شدد على أن نموذج المشتريات الموحد الذي دعت الشعبة العامة للمصوغات والمجوهرات التجار إلى استخدامه لا يوفر بمفرده الحماية القانونية والمالية الكافية للصائغ، ولا يضمن إعفاءه من المسؤولية الجنائية أو حمايته من خسارة أمواله حال اكتشاف أن المشغولات الذهبية محل الشراء متحصلة من جريمة.

وأوضح إمبابي أن النقاش الذي أثاره بيان الشعبة بشأن دعوة تجار الذهب إلى استخدام نموذج موحد عند شراء المشغولات والسبائك الذهبية من المواطنين، سواء توافرت فاتورة الشراء الأصلية أم فُقدت، يطرح تساؤلا جوهريًا حول مدى قدرة هذا النموذج على حماية التاجر حسن النية من المشكلات القانونية التي قد يتعرض لها عند شراء ذهب يتبين لاحقًا أنه محل شبهة أو متحصل من جريمة.

وأشار إلى أن أهمية توثيق عمليات شراء الذهب المستعمل لا خلاف عليها، باعتبارها وسيلة لتنظيم المعاملات وتوفير مستندات تثبت هوية البائع وتفاصيل عملية الشراء، لكن الإشكالية الحقيقية تتعلق بمدى توفير النموذج المقترح حماية فعلية للتاجر، وليس مجرد إثبات إتمام عملية البيع والشراء.

وأضاف أن مراجعة بنود النموذج في ضوء القواعد القانونية المنظمة للمسؤولية الجنائية والمدنية في القانون المصري تكشف عن فارق كبير بين وجود مستند يوثق عملية الشراء، ووجود نظام متكامل يضمن حماية الصائغ من الاتهام أو فقدان المشغولات والأموال.

وأكد المدير التنفيذي لمنصة أي صاغة أن توقيع المواطن على إقرار بأنه المالك الشرعي للمشغولات الذهبية لا يعني بالضرورة ثبوت ملكيته لها، ولا يمنح التاجر حصانة قانونية أو ضمانًا مسبقًا للبراءة إذا تبين لاحقًا أن الذهب مسروق.

وأوضح أن المادة 44 مكررًا من قانون العقوبات المصري تجرّم إخفاء الأشياء المسروقة أو المتحصلة من جناية أو جنحة مع العلم بذلك، وبالتالي فإن تقدير توافر العلم بالمصدر غير المشروع، ومدى اكتمال أركان الجريمة، يظل من اختصاص جهات التحقيق والقضاء، وفقًا لظروف كل واقعة والأدلة والقرائن المحيطة بها.

وأشار إمبابي إلى أن أحكام محكمة النقض استق

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة الثامنة عشر • الاحد 8 نوفمبر 2026 • العدد 866

جيه بي مورجان يرفع توقعاته للتضخم في مصر إلى ١٤,٣٪ بنهاية العام الحالي

رفع بنك جيه بي مورجان توقعاته للتضخم السنوي في مصر بنهاية العام إلى 14.3%، مقابل 13.4% سابقًا، بعد تراجع الجنيه أمام الدولار بنحو 7.3% منذ بداية أكتوبر، وفقا لما نقلته الشرق.

وأوضح البنك الأمريكي في تقرير صادر بتاريخ 29 أكتوبر أن انخفاض قيمة العملة من المتوقع أن يضيف ضغوطا جديدة على الأسعار خلال الفترة المقبلة، ما دفعه إلى رفع توقعاته للتضخم خلال الاثني عشر شهرًا المقبلة بنحو 0.7 نقطة مئوية.

ومع ذلك، توقع جيه بي مورغان أن يسجل التضخم السنوي في أكتوبر 13.8%، مشيرًا إلى أن المقارنة مع مستويات الأسعار المرتفعة خلال الشهر نفسه من عام 2025 قد تحد من انعكاس الضغوط الحالية على معدل التضخم السنوي.

تزامنت هذه التوقعات مع قرار البنك المركزي المصري رفع أسعار الفائدة الأساسية بواقع 100 نقطة أساس خلال اجتماع لجنة السياسة النقدية الخميس قبل الماضي، في تحول عن مسار خفض الفائدة الذي بدأه في أبريل 2025، وسط تصاعد مخاطر التضخم والضغوط على الجنيه المصري، في خطوة رأى جيه بي مورجان أنها تستهدف احتواء توقعات التضخم وحماية المسار النزولي للأسعار.

احتياطي النقد الأجنبي في مصر يقفز إلى ٥٧,٥ مليار دولار بنهاية أكتوبر ٢٠٢٦

سجل احتياطي النقد الأجنبي في مصر مستوى قياسيًا جديدًا، بعدما ارتفع إلى نحو 57.5 مليار دولار بنهاية أكتوبر 2026، وفقًا لبيانات البنك المركزي المصري، في مؤشر يعكس زيادة أرصدة النقد الأجنبي لدى الدولة، ويعزز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية وتوفير احتياجات الاستيراد.

وأظهرت البيانات وصول صافي الاحتياطيات الدولية إلى 57.4998 مليار دولار بنهاية أكتوبر، مقابل 57.3482 مليار دولار بنهاية سبتمبر، بزيادة بلغت نحو 151.6 مليون دولار خلال شهر واحد، ليواصل الاحتياطي مساره الصعودي منذ بداية العام الجاري.

يذكر أن احتياطي النقد الأجنبي ارتفع بنحو 6.05 مليار دولار منذ ديسمبر 2025، عندما سجل نحو 51.45 مليار دولار، ليصل إلى أعلى مستوى له بنهاية أكتوبر 2026.

وبحسب البيانات المنشورة، ارتفعت أرصدة العملات الأجنبية إلى نحو 40.06 مليار دولار، مقابل 39.29 مليار دولار في سبتمبر، بزيادة بلغت 768 مليون دولار.

في المقابل، تراجعت قيمة أرصدة الذهب إلى نحو 16.84 مليار دولار، مقابل 17.46 مليار دولار في الشهر السابق، بانخفاض يقدر بنحو 613 مليون دولار، بينما بلغت حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي نحو 599 مليون دولار.

وتعكس هذه الأرقام أن الزيادة في أرصدة العملات الأجنبية ساهمت في تعويض التراجع في القيمة الدولارية للذهب خلال أكتوبر.

و يمثل ارتفاع الاحتياطي النقدي الأجنبي أهمية كبيرة للاقتصاد المصري، إذ يمنح البنك المركزي قدرة أكبر على توفير العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الواردات، والوفاء بالالتزامات الخارجية، ومواجهة التقلبات التي قد تتعرض لها الأسواق الدولية.

كما يساعد ارتفاع الاحتياطي على تعزيز الثقة في قدرة الاقتصاد على توفير احتياجاته من النقد الأجنبي، خاصة في ظل الضغوط المرتبطة بارتفاع فاتورة الاستيراد وتكاليف خدمة الدين الخارجي.

و يرتبط نمو الاحتياطي بتدفقات النقد الأجنبي من عدة مصادر رئيسية، في مقدمتها تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وإيرادات السياحة، والصادرات، والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

وسجلت تحويلات المصريين العاملين بالخارج نحو 33.9 مليار دولار خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2026، كما تجاوزت التدفقات خلال العام المالي 2025-2026 نحو 47.3 مليار دولار، وفق البيانات المنشورة.

رغم التحديات الاقتصادية المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية ..

مصر تعود مجددًا للأسواق الدولية بفتح إصدارات قائمة بنصف مليار دولار



عادت مصر مجددًا للأسواق الدولية رغم التحديات الاقتصادية والتوترات الجيوسياسية وما يرتبط بها من تزايد حالة عدم اليقين ودرجة المخاطر، حيث نجحت وزارة المالية في إعادة فتح إصدارات قائمة بنصف مليار دولار بمتوسط أجل يصل 5 سنوات (إصدارات بقيمة 150 مليون دولار لأجل 3 سنوات، استحقاق 2030، وبقيمة 350 مليون دولار لأجل 6 سنوات، استحقاق 2033) على نحو يعكس قدرتنا على التواصل مع المستثمرين وتحقيق مستهدفاتنا المالية بتنويع أدوات التمويل والأسواق وتوسيع شرائح المستثمرين، وإطالة عمر الدين.

وأكدت وزارة المالية، أنه كما فعلنا في السنوات السابقة؛ فإننا ملتزمون باستمرار خفض حجم وقيمة الدين الخارجي لأجهزة الموازنة من 1 إلى 2 مليار دولار سنويًا، استكمالًا لما حققناه في هذا المسار حيث تم خفض الدين الخارجي لأجهزة الموازنة في العام المالي الماضي بنحو 2.4 مليار دولار، موضحًا أننا نستهدف أن نسدد سنويًا أكثر من اقتراضنا الخارجي السنوي.

وأضافت «المالية»: «أننا نستهدف استمرار وتيرة الإصلاح الاقتصادي والمالي، وأن نجاح الطروحات الحكومية والخاصة مؤخرًا يعكس تحسن ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري»، لافتة إلى «أننا استطعنا توفير الاحتياجات التمويلية لأجهزة الموازنة عن طريق تنويع مصادر التمويل من خلال تنفيذ صكوك سيادية دولية في أكتوبر 2025 وسندات اجتماعية في مايو 2026 وسندات ساموراي مستدامة في يونيو 2026، تخصص حصيلتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة».

لتعزيز سبل كسب الرزق بالتعاون مع صناع الخير

بنك saib يسلم ٥٠ مركب صيد لصغار الصيادين بمحافظة كفر الشيخ

أفضل نجيب: نواصل جهودنا لدعم الفئات الأولى بالرعاية وتمكين صغار الصيادين اقتصادياً من خلال مبادرات المسؤولية المجتمعية



سلم بنك saib، بالتعاون مع مؤسسة صناع الخير للتنمية، عضو التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي، عدد 50 مركب صيد لصغار الصيادين بمحافظة كفر الشيخ، وذلك في إطار مبادرة «مراكب الرزق»، التي تستهدف دعم الصيادين ومساعدتهم على تطوير حرفتهم وتوفير مصادر دخل مستدامة لهم ولأسرهم.

وتأتي مشاركة البنك تحت مظلة مبادرة «خطوة لقدام» والتي أطلقها البنك لتعزيز جهوده في مجال التمكين الاقتصادي والتنمية المجتمعية، من خلال المشاركة في المبادرات التنموية التي تستهدف تمكين الفئات الأولى بالرعاية اقتصاديا، وتحسين مستوى معيشتهم، وإتاحة فرص تساعدهم على الاعتماد على أنفسهم وتحقيق حياة كريمة ومستقرة.

وتتضمن المبادرة تسليم مراكب صيد حديثة مجهزة بمعدات صيد متكاملة، إلى جانب أدوات الصيد والغزل وصناديق حفظ الأسماك «أيس بوكس»، بما يسهم في تطوير إمكانات الصيادين وتعزيز قدرتهم على ممارسة مهنتهم بكفاءة وتحقيق عائد اقتصادي أفضل.

وجاءت فعاليات التسليم بحضور أفضل نجيب، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك saib، والمهندس إبراهيم عبد القادر محافظ كفر الشيخ، إلى جانب لفيف من أعضاء الإدارة العليا بالبنك والمحافظة.

وفي إطار الزيارة، استقبل المهندس إبراهيم عبد القادر، محافظ كفر الشيخ، أفضل نجيب، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك saib، بمقر ديوان عام المحافظة، حيث عقد الجانبان اجتماعا تناول جهود البنك في مجال المسؤولية المجتمعية، ومبادراته التنموية الهادفة إلى دعم الفئات الأولى بالرعاية وتعزيز التمكين الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة.

كما استعرض نجيب أبرز جهود البنك ومساهماته في تنفيذ المبادرات المجتمعية والتنموية، مؤكدا حرص البنك على مواصلة التعاون مع محافظة كفر الشيخ ومؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ مشروعات تحقق أثرا إيجابيا ومستداما للمواطنين.

وأكد الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للبنك، أن مشاركة saib في مبادرة «مراكب الرزق» تأتي في إطار التزامه بدوره في مجال المسؤولية المجتمعية، حيث يولي البنك اهتماما خاصا بالمبادرات التي تسهم في تمكين الأفراد اقتصاديا وتعزيز قدرتهم على الاعتماد على أنفسهم، مشيرا إلى أن التعاون مع مؤسسة صناع الخير للتنمية يعكس أهمية الشراكة بين القطاع المصرفي ومؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ مشروعات ذات أثر إيجابي ومستدام في توفير فرص عمل جديدة ودعم نمو الاقتصاد المحلي.

البنك المركزى المصرى يتيح للبنوك تقديم خدماتها عبر وكلاء مصرفيين ..ويحدد القواعد المنظمة للتعاقد مع الوكيل

أصدر البنك المركزي المصرى قواعد تنظيم أستعانة البنوك بالوكلاء المصرفيين لتقديم عدد من الخدمات المصرفية نيابة عنها، في خطوة تستهدف توسيع نطاق الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي، خاصة في المناطق النائية والمناطق التي لا تتوافر بها فروع مصرفية .



وأوضح البنك في بيان ، أن القواعد الجديدة تسمح للوكلاء المصرفيين بتقديم بعض الخدمات نيابة عن البنوك، من بينها التحقق من هوية العملاء، بما يسهم في تيسير إجراءات فتح الحسابات المصرفية وتحديث بيانات العملاء، إلى جانب تلقي الطلبات الخاصة بالحصول على بعض الخدمات المصرفية من خلال فروع الوكلاء المعتمدين.

وأضاف أن القواعد تستهدف تمكين شرائح أوسع من المواطنين من الوصول إلى الخدمات المصرفية الرسمية، وتقليل الأعباء المرتبطة بالانتقال إلى فروع البنوك، بما يدعم انتشار الخدمات المالية في المناطق الأقل تغطية مصرفيًا.

وحدد البنك المركزي من خلال القواعد الجديدة الإطار التنظيمي والرقابي لمزاولة نشاط الوكالة المصرفية، متضمنًا الحد الأدنى من المعايير والضوابط التي يتعين على البنوك الالتزام بها عند التعاقد مع الوكلاء، فضلًا عن متطلبات الحصول على موافقة البنك المركزي قبل مزاولة النشاط، وآليات اعتماد الوكلاء المصرفيين.

وشدد البنك المركزي على أهمية حماية حقوق عملاء البنوك والحفاظ على سرية بياناتهم، مع إخضاع تقديم الخدمات عبر الوكلاء للضوابط الرقابية المعمول بها، بما يضمن سلامة التعاملات المصرفية وحماية المتعاملين.

وتأتي هذه الخطوة استكمالًا لجهود البنك المركزي المصري في دعم الشمول المالي ونشر الخدمات المصرفية، حيث أظهرت البيانات ارتفاع معدل الشمول المالي إلى 79% في يونيو 2026، محققًا نموًا بنسبة 229% مقارنة بعام 2016.

ويُتوقع أن تسهم القواعد الجديدة في توسيع قنوات تقديم الخدمات المصرفية خارج الفروع التقليدية، وتعزيز قدرة البنوك على الوصول إلى العملاء في مختلف المناطق، بما يدعم دمج المزيد من المواطنين في النظام المالي الرسمي.

الفئات فئات مؤهلة لممارسة نشاط الوكلاء المصرفيين

و حدد البنك المركزي المصري 5 فئات من الكيانات والجهات المؤهلة لممارسة نشاط الوكلاء المصرفيين، وذلك ضمن القواعد المنظمة لاستعانة البنوك بالوكلاء المصرفيين لتقديم بعض الخدمات المصرفية نيابة عنها، في إطار جهود تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق إتاحة الخدمات المصرفية.

وأوضح البنك المركزي أن الفئة الأولى تشمل المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي المصري، بشرط ألا يكون قد صدر بحقها أي جزاءات أو عقوبات خلال عامين قبل بدء سريان الترخيص بمزاولة النشاط.

وتضم الفئة الثانية المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لرقابة وإشراف الهيئة العامة للرقابة المالية، شريطة حصول البنك على خطاب من الهيئة يفيد الموافقة على مزاولة تلك الجهات لخدمة الوكالة المصرفية، فضلًا عن سلامة أدائها والتزامها بمعايير وقواعد ممارسة النشاط المحددة من قبل الهيئة، على ألا يكون قد صدر بحقها أي جزاءات أو عقوبات خلال عامين.

كما تشمل الفئات المؤهلة الوزارات والجهات الحكومية، وأي جهات أخرى تخضع لرقابة وإشراف الجهات المختصة، وذلك بعد الحصول على موافقة تلك الوزارات والجهات الحكومية.

وتضمنت الفئة الرابعة السفارات والقنصليات والبعثات الدبلوماسية لجمهورية مصر العربية بالخارج، بشرط الحصول على موافقة وزارة الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج.

وفيما يتعلق بالفئة الخامسة، أجاز البنك المركزي لأي جهة أخرى ترغب في مزاولة نشاط الوكالة المصرفية الانضمام إلى الكيانات المؤهلة، شريطة الالتزام بمجموعة من الضوابط، تشمل أن يكون لدى الجهة سجل تجاري ساري وبطاقة ضريبية سارية.

كما يتعين على البنك إخضاع مالكي الجهة والقائمين على إدارتها العليا لإجراءات العناية الواجبة الخاصة بعملاء البنوك، وجمع أي معلومات يرى ضرورة الحصول عليها بشأنهم.

والزم البنك المركزي البنوك بالتحقق من عدم تعرض أي من مالكي الجهة والقائمين على إدارتها لعقوبات جنائية أو عقوبات على جرائم مخلة بالشرف أو الأمانة.

وتأتي هذه الضوابط في إطار وضع معايير واضحة لتحديد الجهات المسموح لها بممارسة نشاط الوكالة المصرفية، بما يضمن كفاءة الوكلاء وسلامة أوضاعهم القانونية والمالية، ويعزز الرقابة على تقديم الخدمات المصرفية خارج الفروع التقليدية، مع الحفاظ على حقوق العملاء وحماية النظام المصرفي.

ضوابط التعاقد مع الوكلاء

وحدد البنك المركزي المصري مدة عقود الوكالة المصرفية المبرمة بين البنوك والوكلاء بألا تزيد على 3 سنوات، مع إمكانية تجديدها لفترات أخرى مماثلة، شريطة إخطار البنك المركزي قبل تاريخ انتهاء العقد بمدة لا تقل عن 3 أشهر.

وألزمت القواعد بأن يتضمن عقد الوكالة المصرفية مجموعة من البنود الأساسية التي تنظم العلاقة بين البنك والوكيل، وتحدد مسؤوليات كل طرف والتزاماته، بما يضمن سلامة تقديم الخدمات المصرفية وحماية المتعاملين.

وأوجبت القواعد أن يتضمن العقد تحديد دور كل من البنك والوكيل في التعاقد، وحقوق والتزامات ومسؤوليات الطرفين، خاصة فيما يتعلق بتطبيق إجراءات العناية الواجبة للعملاء، فضلًا عن تحديد الأنشطة والخدمات المصرفية المسموح للوكيل بتقديمها، مع حظر تنفيذ أي أنشطة أخرى غير المنصوص عليها صراحة في العقد.

كما اشترطت الالتزام بالمعايير والضوابط الواردة بالقواعد المنظمة لنشاط الوكالة المصرفية كحد أدنى، والنص على التزام الطرفين بالقوانين المصرية السارية وتعليمات البنك المركزي المصري وتعليمات وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فيما يتعلق بإجراءات العناية الواجبة للعملاء.

وشدد البنك المركزي على ضرورة أن يتضمن العقد اشتراطات تأمين منافذ الوكلاء المصرفيين، والشروط الجزائية وإجراءات التعويض في حالة مخالفة شروط التعاقد، إلى جانب تحديد الإجراءات التي يتم اتخاذها في هذا الشأن، بما يشمل وضع خطة للتعويض لكل من البنك والوكيل في حالة اتخاذ أي طرف قرارا بوقف أنشطة الوكالة المصرفية.

كما أتاحت القواعد إمكانية فرض جزاءات أو عقوبات حال انتهاك أي من الطرفين لبنود العقد، مع ضرورة وضع آليات واضحة لحل النزاعات، سواء تلك التي تنشأ بين العميل والوكيل المصرفي أو بين الوكيل والبنك.

والزمت القواعد البنوك بوضع ضوابط للرقابة الداخلية وتحديد المستندات الخاصة بالعملاء، مع النص صراحة في العقود على حق البنك صاحب عقد الوكالة في الاطلاع والرقابة وتفتيش على النظم الداخلية للوكلاء ووثائقهم وسجلاتهم ومقارهم بصفة دورية، للتحقق من توافق قواعد العمل والإجراءات المتبعة مع تعليمات البنك المركزي والقواعد التي يصدرها البنك.

كما يحق للبنك طلب أي تقارير من الوكلاء المصرفيين، مع التزام الوكيل بتقديمها بصفة دورية أو عند الحاجة، وخلال المدة الزمنية التي يحددها البنك.

ولم تقتصر سلطات الرقابة على البنوك وحدها، إذ نصت القواعد على حق البنك المركزي المصري في الاطلاع والرقابة والتفتيش على النظم الداخلية للوكيل المصرفي ووثائقه وتقاريره وسجلاته ومقراته، وفقا لما يراه مناسبا.

وألزمت القواعد بتحديد المقار التي سيتم من خلالها تقديم خدمات الوكالة المصرفية، مع النص في العقد على اقتصار تقديم الخدمات المصرفية من خلال هذه المقار المعتمدة دون غيرها.

كما يتعين أن يتعهد الوكيل بأن جميع البيانات والوثائق الخاصة بالمعاملات التي ينفذها تكون ملكا خاصا للبنك صاحب عقد الوكالة، ولا يحق للوكيل استخدامها بأي شكل من الأشكال أو مشاركتها مع أي طرف آخر.

وشددت القواعد على ضرورة التزام الوكيل بالحفاظ على سرية بيانات العملاء وعدم الإفصاح عنها، سواء خلال فترة سريان عقد الوكالة المصرفية أو بعد انتهائه، مع إلزامه بحفظ الوثائق والمستندات بصورة آمنة حتى إتمام نقلها إلى البنك، وبحد أقصى 30 يوم عمل.

وفيما يتعلق بحماية حقوق العملاء، اشترط البنك المركزي وجود لافتات أو ملصقات داخل مقار الوكلاء المصرفيين المعتمدة تتضمن آلية واضحة لاستقبال شكاوى العملاء، على أن تتم إحالة هذه الشكاوى إلى البنك للتعامل معها، بما يتوافق مع تعليمات حماية حقوق عملاء البنوك.

كما ألزمت القواعد بتحديد المصروفات والعمولات التي يتحملها العميل مقابل الحصول على الخدمة المصرفية، إلى جانب تحديد رسوم وعمولات الوكيل، مع حظر فرض أي عمولات على العملاء تتجاوز القيم المنصوص عليها في العقد .

وشددت كذلك على ضرورة وجود قواعد واضحة تضمن إخطار العميل بصورة واضحة ومفصلة بجميع شروط الخدمة ومحدداتها والمصروفات المرتبطة بها قبل استخدامها، بما يضمن إلمام العملاء بالتكاليف والالتزامات المترتبة على تلقي الخدمات المصرفية من خلال الوكيل.

وتضمنت الضوابط ضرورة تحديد أيام وساعات العمل التي يتم خلالها تقديم خدمات الوكالة المصرفية، مع إلزام الوكيل بوضع لافتة واضحة أمام مقره تتضمن أسماء البنوك المتعاقد معها.

كما يتعين وضع ملصق في مكان واضح وبحجم مناسب داخل المقر، يتضمن جميع الخدمات المصرفية المصرح للوكيل بتقديمها، بما يتيح للعملاء التعرف على طبيعة الخدمات المتاحة والتمييز بينها وبين الخدمات غير المصرح بها.

ضوابط إنهاء عقود الوكالة المصرفية

وحددت القواعد شروط وأحكام إنهاء عقد الوكالة المصرفية، وحقوق البنك في حالة إلغاء التعاقد، بما يشمل نقل البيانات الخاصة بالعملاء والمعاملات إلى البنك، فضلًا عن تحديد حالات الإخلال بشروط التعاقد.

وألزمت القواعد بأن تتضمن إجراءات إنهاء العقد ثلاثة متطلبات أساسية، تتمثل في:

1. اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان حماية مصالح المتعاملين مع الوكيل المصرفي.
2. ضمان توقف الوكيل عن مزاولة الأعمال والخدمات المسندة إليه والمحددة بموجب عقد الوكالة.
3. تسوية جميع الالتزامات القائمة مع الوكيل.

كما منحت القواعد البنك صاحب عقد الوكالة الحق منفردا في إضافة أو تعديل أو إلغاء أي من الخدمات المصرفية أو أي من بنود العقد المبرم مع الوكيل المصرفي، مع الالتزام بإبلاغ الوكيل بهذه التغييرات، فيما حظرت على الوكيل إجراء أي تعديلات على الخدمات المصرفية المسندة إليه من جانب البنك.

حظر تنفيذ المعاملات دون الحضور الفعلي للعميل

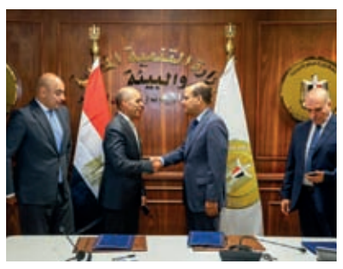
وفي إطار تعزيز إجراءات التحقق من هوية العملاء والحد من مخاطر الاحتيال وسوء استخدام الخدمات المصرفية، حظرت القواعد على الوكيل المصرفي إجراء أي معاملات نيابة عن العميل دون وجوده الفعلي.

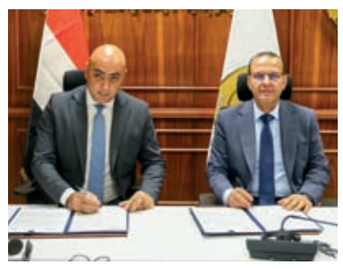
كما ألزمت الوكيل بالتحقق من هوية العميل والاطلاع على مستند تحقيق الشخصية الساري قبل تنفيذ أي معاملة، بما يضمن التأكد من شخصية المتعامل والالتزام بمتطلبات العناية الواجبة.

وتعكس هذه الضوابط توجه البنك المركزي المصري نحو التوسع في قنوات تقديم الخدمات المصرفية خارج الفروع التقليدية، مع إخضاع نشاط الوكالة المصرفية لرقابة تنظيمية ورقابية تضمن سلامة المعاملات، وحماية أموال وبيانات العملاء، وتعزيز ثقة المواطنين في النظام المالي الرسمي.

شيماء مرسي

المصرف المتحد يوقع مع التنمية المحلية بروتوكول تعاون لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر برنامج «مشروعك»





وقّع المصرف المتحد بروتوكول تعاون مع وزارة التنمية المحلية والبيئة، لانضمامه إلى المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية «مشروعك»، في خطوة تستهدف توسيع فرص حصول المواطنين على التمويل اللازم لإقامة مشروعات جديدة أو تطوير الأنشطة القائمة، وتعزيز دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في دعم الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل بمختلف المحافظات.

ووقّع البروتوكول عن الوزارة سعيد حلمي عبد الخالق، رئيس قطاع التخطيط والتنمية المحلية المتكاملة، فيما وقّعه عن المصرف المتحد طارق فايد، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، بحضور عمرو نصير نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة، وتوفيق السمري رئيس قطاع التمويل متناهي الصغر، وعدد من قيادات وممثلي الجانبين.

ويتيح انضمام المصرف المتحد إلى «مشروعك» خيارات تمويلية إضافية أمام المواطنين الراغبين في تحويل أفكارهم إلى مشروعات منتجة، أو الحصول على التمويل اللازم لتطوير أنشطتهم القائمة وزيادة قدرتها على الاستمرار والتوسع، وفقًا للمنتجات التمويلية والشروط والضوابط المعتمدة لدى المصرف.

ويستهدف التعاون تحقيق استفادة مباشرة لأصحاب المشروعات من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية، بما يدعم زيادة الإنتاج، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين دخول الأسر، وتنشيط الحركة الاقتصادية داخل القرى والمدن والمراكز.

كما يوفر المصرف منتجات تمويلية متوافقة مع صيغ المعاملات الإسلامية، لتلبية احتياجات أصحاب المشروعات الراغبين في الاستفادة من هذا النوع من التمويل، وفقًا للمنتجات المتاحة والضوابط المعمول بها.

وأكدت منال عوض، وزيرة التنمية المحلية والبيئة، أن انضمام المصرف المتحد إلى مبادرة «مشروعك» يمثل إضافة جديدة لجهود توسيع نطاق استفادة المواطنين من التمويل، ومساندة أصحاب الأفكار والمشروعات القائمة في إقامة أنشطة اقتصادية منتجة وتطويرها.

وأشارت إلى أن استمرار التعاون بين الوزارة والقطاع المصرفي يسهم في تيسير وصول المواطنين إلى برامج دعم المشروعات، وتعزيز فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، بما يدعم مسيرة التنمية الاقتصادية في مختلف المحافظات.

من جانبه، أعرب طارق فايد، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد، عن اعتزازه بالتعاون مع وزارة التنمية المحلية والبيئة من خلال مبادرة «مشروعك»، مؤكدًا حرص المصرف على تعزيز دوره في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، باعتبارها أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتنشيط الأنشطة الإنتاجية.

وأوضح أن دعم هذه المشروعات يمثل محورًا مهمًا في استراتيجية المصرف، من خلال تقديم حلول تمويلية تتناسب مع احتياجات أصحاب الأعمال، وتسهيل حصولهم على الخدمات المصرفية اللازمة لبدء أنشطة جديدة أو توسيع مشروعاتهم القائمة، بما يعزز فرص نموها واستدامتها.

وأضاف أن التعاون يعكس أهمية تكامل الجهود بين المؤسسات المصرفية والجهات الحكومية للوصول إلى أصحاب المشروعات في مختلف المحافظات، وتمكين رواد الأعمال، وتعزيز الشمول المالي، وتوفير المزيد من فرص العمل.

بدوره، أوضح سعيد حلمي عبد الخالق أن الوزارة تعمل من خلال المشروع القومي «مشروعك» على توسيع قاعدة الجهات التمويلية المشاركة، بما يمنح المواطنين فرصًا أكبر للاستفادة من الخدمات المتاحة، ويدعم إقامة المشروعات التي تسهم في توفير فرص عمل وتحقيق عائد اقتصادي مستدام.

وأشار إلى أن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تمثل عنصرًا مهمًا في تنمية القرى والمدن والمراكز، وتعزيز النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي، مؤكدًا استمرار التنسيق مع البنوك والجهات التمويلية لتيسير إجراءات حصول المواطنين على التمويل.

ويتضمن بروتوكول التعاون التنسيق بين الوزارة والمصرف المتحد والمحافظات والجهات الحكومية المعنية، لتسهيل استخراج التراخيص والمستندات المطلوبة لإقامة المشروعات أو التوسع في الأنشطة القائمة، إلى جانب إتاحة التمويلات التمويلية من خلال مقار مبادرة «مشروعك» المنتشرة بالمحافظات، وفقًا للتوزيع الجغرافي المتفق عليه.

كما ينص التعاون على توفير ممثلين مؤهلين من المصرف المتحد للتواصل مع المواطنين الراغبين في الاستفادة من المبادرة، وتيسير الإجراءات التمويلية، مع العمل على سرعة البت في الطلبات واتخاذ القرار الائتماني خلال مدة لا تتجاوز 7 أيام عمل من تاريخ استكمال المستندات المطلوبة، وذلك وفقًا للضوابط والتعليمات المصرفية المعمول بها.

ويأتي البروتوكول ضمن جهود وزارة التنمية المحلية والبيئة والمصرف المتحد لتعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والمصرفي، وتوسيع نطاق التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، بما يدعم النشاط الإنتاجي ويسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل على مستوى الجمهورية.

تضم مصرفيين ومختصين من ٤٠ دولة .. «أفريكسيم بنك» يعلن قائمة المتحدثين في منتدى الامتثال الأفريقي ٢٠٢٦

أعلن بنك التصدير والاستيراد الأفريقي «أفريكسيم بنك» قائمة المتحدثين في منتدى الامتثال الأفريقي لعام 2026، الذي يُعد أكبر تجمع متخصص في مجال الامتثال بالقارة، حيث تتناول جلساته التشرذم التنظيمي والعوائق القائمة في الأسواق الأفريقية، وسبل تحسين الوصول إلى خدمات المراسلة المصرفية، والاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز الامتثال وتيسير التجارة العابرة للحدود.

ويُعقد المنتدى، الذي يُنظم بالشراكة مع مركز بوتسوانا للاستثمار والتجارة (BITC)، خلال الفترة من 16 إلى 18 نوفمبر 2026، في مركز غابورون الدولي للمؤتمرات ببوتسوانا.

وتركز المناقشات على تعزيز التعاون التنظيمي، وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وتوظيف التكنولوجيا لدعم تطبيق قواعد الامتثال بكفاءة في مختلف الأسواق الأفريقية.

وتضم قائمة المتحدثين المؤكدين ليسيغو كاستر موسيكي، محافظ بنك بوتسوانا، والدكتور باتريك نذزانا أولومو، المدير بالإنابة للتنمية الاقتصادية والتكامل والتجارة، ورئيس قسم السياسات الاقتصادية والتنمية المستدامة بمفوضية الاتحاد الأفريقي، ولويس كوبيرغ، مؤسس مجموعة «كلباريوم» ورئيسها التنفيذي، وشين ريدل، الرئيس التنفيذي لشركة «الوسيديت»، وصوفي بار، الرئيسة العالمية للمخاطر والامتثال في مجموعة «ويف موبايل موني».

كما تشمل القائمة موكيتسي رامانتيبا، من هيئة تنظيم المؤسسات المالية غير المصرفية (NBFIRA)، ونيلي نويوني، رئيسة القطاع الخاص بمجموعة بنك الائتمان والتجارة في زيمبابوي القابضة، وميرا مابوندو، رئيسة قسم الامتثال بالبنك الوطني للتجارة في زيمبابوي، وبويتوميلو ويليام من شركة «كونتينينتال» لإعادة التأمين، إلى جانب متخصصين في الامتثال من شركتي «داو جونز» و«ستاندرد تشارترد».

وقال كيليتسوسيتسي أولوبيلي، الرئيس التنفيذي لمركز بوتسوانا للاستثمار والتجارة، إن نظم الامتثال القوية والقابلة للتنبؤ تعزز ثقة المستثمرين، وتحمي المؤسسات، وتهيئ الظروف اللازمة لازدهار التجارة والمشروعات.

ويُعقد المنتدى تحت شعار «امتثال أفضل تجارة أفضل: الاستفادة من الامتثال لتعزيز اللوائح الأفريقية الداعمة للتكامل الاقتصادي والتجاري البيني الأفريقي»، ويناقش سبل تعزيز التنسيق بين النظم التنظيمية في الأسواق الأفريقية، مع الحفاظ على السيادة الوطنية لكل دولة.

وقال إدريسا ديوب، مدير الامتثال في «أفريكسيم بنك»، إن المصارف العاملة في مختلف أنحاء أفريقيا تواجه نظمًا قانونية ومناهج إشرافية ومستويات متفاوتة من النضج الرقمي، مؤكدا أن القارة لا تحتاج إلى توحيد الأنظمة التنظيمية بأي ثمن، وإنما إلى تعزيز قابلية التشغيل البيني بما يقلل العقبات أمام المعاملات مع الحفاظ على السيادة التنظيمية.

البنك الأهلي المصري يشارك في تحالف تمويلي بـ٢٦٥ مليون دولار لإنشاء فندق جراند حياة غرب القاهرة

أعلن البنك الأهلي المصري مشاركته في تحالف تمويلي بقيمة إجمالية تصل إلى 265 مليون دولار، بقيادة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وبمشاركة مؤسسة التمويل الدولية وبنك الإمارات دبي الوطني، لتمويل إنشاء فندق جديد وتطوير أنشطة الضيافة التابعة لمجموعة الداو ADD Properties، المملوكة للمهندس باسل سامي سعد، والتي تمتلك عددًا من الفنادق في الغردقة والجيزة.

ويأتي التمويل في إطار دعم الاستثمارات السياحية وتعزيز البنية التحتية لقطاع الضيافة في مصر، حيث يساهم البنك الأهلي المصري بحصة تبلغ 37.5 مليون دولار، إلى جانب قيامه بدور المرتب الرئيسي ووكيل التمويل المحلي، بما يعكس توجه البنك نحو المشاركة في تمويل المشروعات الاستراتيجية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية.

وفي هذا السياق، صرح محمد الأتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، بأن قطاع السياحة يمثل أحد الركائز الأساسية للاقتصاد المصري، لما له من إسهامات مباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز موارد النقد الأجنبي، وتوفير فرص العمل، مؤكدًا حرص البنك على مواصلة دعم الاستثمارات الاستراتيجية التي تسهم في تطوير البنية التحتية السياحية وتعزيز تنافسية القطاع الخاص.

وأضاف أن مشاركة البنك الأهلي المصري في هذا التحالف التمويلي تعكس اهتمام البنك بتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية لدعم المشروعات ذات الأثر الاقتصادي الإيجابي، بما يتماشى مع أولويات التنمية في مصر، مؤكدا على أهمية الاستثمار في تطوير منشآت الضيافة وفقا لأفضل الممارسات، مع الاهتمام بالاستدامة البيئية وتنمية الكوادر البشرية، بما يدعم مكانة مصر كإحدى الوجهات السياحية العالمية الرائدة.

وأكدت سهى التركي، نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن هذا التمويل يأتي في ضوء ما تتمتع به مصر من مقومات سياحية وتاريخية فريدة، وما يشهده القطاع من فرص واعدة للنمو، خاصة في ظل التطورات التي تشهدها منطقة الجيزة، بما في ذلك افتتاح المتحف المصري الكبير، وهو ما يعزز فرص جذب المزيد من السائحين ويدعم نمو الاستثمارات في الأنشطة الفندقية والخدمات المرتبطة بها.

وأضافت سهى التركي أنه من المقرر أن يساهم التمويل في تعزيز الممارسات البيئية والاجتماعية، إلى جانب دعم تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية لدى المجموعة، بما يسهم في رفع كفاءة العمليات التشغيلية وتع

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة الثامنة عشر ● الاحد 8 نوفمبر 2026 ● العدد 866

الدين الخارجي لمصر يرتفع إلى ١٦٦,٧ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٦

سجل إجمالي الدين الخارجي لمصر 166.747 مليار دولار بنهاية العام المالي 2025/ 2026، مقابل 164.776 مليار دولار بنهاية الربع الثالث من العام المالي نفسه.

وكشف البنك المركزي المصري عن ارتفاع رصيد الدين الخارجي طويل الأجل إلى 137.413 مليار دولار بنهاية يونيو 2026، مقابل 134.251 مليار دولار بنهاية مارس من العام نفسه، بينما تراجع الدين الخارجي قصير الأجل إلى 29.334 مليار دولار، مقابل 30.525 مليار دولار.

وأوضح التقرير أن أرصدة الدين الخارجي المستحقة على الحكومة سجلت 82.713 مليار دولار بنهاية يونيو 2026، مقابل 82.841 مليار دولار بنهاية مارس 2026.

كما ارتفعت أرصدة المديونية على البنك المركزي المصري إلى 36.853 مليار دولار، مقابل 35.770 مليار دولار، بينما تراجعت مديونية البنوك إلى 23.789 مليار دولار، مقابل 24.750 مليار دولار.



بقيمة ٩٧٥ مليون جنيه...
البنك الأهلي المصري يوقع عقد تمويل مع شركة مباني ادريس للمساهمة في تمويل مشروع KOUN برأس الحكمة



وقع البنك الأهلي المصري عقد تمويل متوسط الأجل بقيمة 975 مليون جنيه مصري مع شركة مباني للاستثمار العقاري (مباني ادريس)، وذلك للمساهمة في تمويل جانب من التكاليف الاستثمارية لمشروع KOUN بمنطقة رأس الحكمة، والذي يتم تطويره بنظام المشاركة مع شركة برايم سمارت.

وأكد محمد الأتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن تمويل المشروع يأتي في إطار استراتيجية البنك الهادفة إلى دعم المشروعات الاستثمارية وتعزيز دور القطاع المصرفي في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة وامتدادًا للدور الحيوي الذي يقوم به البنك في دعم خطط الشركات والمؤسسات العاملة في السوق المصرية، من خلال توفير الحلول التمويلية التي تتناسب مع احتياجاتها الاستثمارية، بما يسهم في تهيئة بيئة داعمة للنمو والتوسع، مضيفا أن البنك يحرص على تعزيز شراكاته مع مؤسسات القطاع الخاص، والمساهمة في تمويل المشروعات التي تدعم النشاط الاقتصادي وتفتح آفاقا جديدة للاستثمار.

ومن جانبه اكد محمد ادريس رئيس مجلس إدارة شركة مباني للاستثمار العقاري أن الشركة حريصة على تسريع وتيرة الانشاءات وتسابق الزمن للانتهاء من مشروعاتها القائمة ومن بينها KOUN برأس الحكمة حيث تستهدف الشركة بدء التسليم بالمشروع قبل الموعد المحدد، وأوضح أن حصول الشركة على تمويل من أكبر الكيانات المصرفية بمصر يمثل شهادة ثقة في جدية الشركة وقدراتها التشغيلية وكذلك خبرات مؤسسيها في تنمية وتطوير مشروعات كبري.

مشيرا ان شركة مباني للاستثمار العقاري تعد من كبرى شركات التطوير العقاري بالسوق المصري والتي بدأت نشاطها منذ 1998، وتحتل الشركة مكانة قوية بين منافسيها استنادا لنجاح و تميز المشروعات التي قامت بتنفيذها

و اكدت سهى التركي، نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن التمويل يعكس حرص البنك على تقديم حلول مصرفية متكاملة تلبي احتياجات عملائه من الشركات، وتدعم تنفيذ خططهم الاستثمارية وفقا لطبيعة كل مشروع، من خلال تمويل المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، انطلاقًا من خبراته المصرفية وقدراته التمويلية، وحرصه على بناء علاقات استراتيجية طويلة الأجل مع عملائه.

وأشار شريف رياض رئيس الشركات الكبرى والقروض المشتركة التنفيذي بالبنك الأهلي المصري أن هذا التمويل تأكيدًا لحرص البنك على مواصلة دعم الشركات العاملة في مختلف القطاعات، وتوفير التمويلات اللازمة لمساندة خططها التوسعية، حيث يساهم البنك في تمويل جانب من هذه التكلفة من خلال التسهيل الائتماني الممنوح لمشروع KOUN بقيمة 975 مليون جنيه، بمدة تمويل تبلغ خمس سنوات.

بنك saib يشارك في معرض Cairo ICT ٢٠٢٦ بجناح تفاعلي.. ويعد الزوار بمفاجآت وجوائز مميزة



أعلن بنك saib، عن مشاركته في فعاليات معرض ومؤتمر القاهرة الدولي للتكنولوجيا Cairo ICT 2026، والمقرر انعقاده خلال الفترة من 7 إلى 10 نوفمبر الجاري، من خلال جناح تفاعلي يستعرض مجموعة من أحدث الخدمات والمنتجات المصرفية التي يقدمها البنك، ويتيح للزوار فرصة التعرف على الحلول المصرفية المختلفة والتواصل المباشر مع ممثلي البنك. ويستقبل جناح البنك زواره على مدار أيام المعرض، حيث يمكنهم الاستفسار عن المزايا المختلفة التي يقدمها البنك، فضلًا عن إمكانية فتح حسابات مصرفية جديدة والتعرف على الحلول التي تلبي احتياجات مختلف شرائح العملاء.

البنوك تتحرك لإعادة تسعير منتجاتها الادخارية
لإتاحة بدائل متنوعة أمام مدخرات العملاء

أعلنت عدة بنوك من العاملة في السوق المصري أسعار العوائد لمنتجاتها الإدخارية .. لتوفير بدائل متنوعة أمام العملاء الراغبين في استثمار مدخراتهم والحصول على عائد ثابت، مع إمكانية اختيار دورية صرف العائد وفقًا لاحتياجاتهم المالية ..

بنك مصر يرفع العائد على شهادة «القمة» إلى ١٨,٧٥٪ سنويًا بدورية صرف شهرية



أعلن بنك مصر تعديل أسعار العائد على شهادات «القمة» ذات العائد الثابت، في خطوة تستهدف تقديم عوائد ادخارية جديدة للعملاء، تزامنًا مع التغيرات التي تشهدها سوق الأوعية الادخارية بالبنوك المصرية.

وقرر البنك رفع سعر العائد السنوي على الشهادة ذات دورية الصرف الشهرية إلى 18.75% بدلًا من 17.75%، بزيادة قدرها 1%، كما تقرر زيادة العائد على الشهادة ذات دورية الصرف ربع السنوية إلى 18.85% بدلا من 17.85%، بالزيادة نفسها.

وبحسب الأسعار المعلنة، يحصل العملاء الذين يختارون دورية صرف العائد كل ثلاثة أشهر على نسبة أعلى بواقع 0.10% مقارنة بالشهادة ذات الصرف الشهري.

ومن المقرر بدء تطبيق أسعار العائد المعدلة اعتبارًا من اليوم الأحد الموافق 8 نوفمبر 2026، على أن تكون الشهادات متاحة أمام العملاء من خلال جميع فروع بنك مصر المنتشرة في مختلف المحافظات، إلى جانب القنوات الإلكترونية التابعة للبنك.

ويأتي تعديل العائد على شهادة «القمة» ضمن تحركات البنوك لإعادة تسعير منتجاتها الادخارية، بما يوفر بدائل متنوعة أمام العملاء الراغبين في استثمار مدخراتهم والحصول على عائد ثابت، مع إمكانية اختيار دورية صرف العائد وفقًا لاحتياجاتهم المالية

ابتداءً من اليوم الأحد ..
بنك التعمير والإسكان يرفع سعر العائد على الشهادة الماسية بلس ذات العائد الثابت ليصل إلى ١٩٪ يصرف سنويا، و ١٨,٧٥٪ يصرف شهريا



أعلن بنك التعمير والإسكان عن رفع سعر العائد على الشهادة الماسية بلس ذات العائد الثابت، ليصل العائد إلى ١٩٪ يصرف سنويا، و ١٨,٧٥٪ يصرف شهريا، وذلك اعتبارًا من اليوم الأحد الموافق ٨ نوفمبر ٢٠٢٦، وذلك في إطار حرص البنك على تقديم أوعية ادخارية تنافسية تلبي احتياجات العملاء وتوفر لهم عوائد متميزة.

وتتميز الشهادة الماسية بلس بعائد ثابت طوال مدة الشهادة البالغة ٣ سنوات، مع إتاحة دوريات صرف متنوعة، بما يمنح العملاء مرونة في اختيار دورية صرف العائد وفقًا لاحتياجاتهم.

ويأتي هذا التحديث تأكيدًا على استراتيجية بنك التعمير والإسكان الهادفة إلى تعزيز تنافسية منتجاته المصرفية، ومواصلة تقديم حلول ادخارية متنوعة توفر قيمة مضافة للعملاء تلائم تطلعاتهم.

البنك الأهلي المصري يرفع العائد على الشهادة البلاتينية إلى ١٨,٨٥٪



أعلن البنك الأهلي المصري، برئاسة محمد الأتربي، تعديل أسعار العائد على الشهادات البلاتينية ذات العائد الثابت، بزيادة قدرها 1% وأوضح محمد الأتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن لجنة الألكو اجتمعت وقررت رفع العائد على الشهادة البلاتينية ذات العائد الثابت، على أن يبدأ تطبيق الأسعار المعدلة اعتبارًا من اليوم الأحد الموافق 8 نوفمبر 2026.

وشملت التعديلات رفع العائد على الشهادة البلاتينية ذات العائد الثابت، وفقا لدورية صرف العائد، لتصبح الأسعار الجديدة كالتالي:

الشهادة البلاتينية بعائد شهري: ارتفع سعر العائد إلى 18,75% بدلًا من 17,75%.

الشهادة البلاتينية بعائد ربع سنوي: ارتفع سعر العائد إلى 18,85% بدلًا من 17,85%.

البنك التجاري الدولي CIB يرفع العائد على الشهادات الادخارية ذات العائد المتغير



أعلن البنك التجاري الدولي مصر تحديث أسعار العائد على الشهادات الادخارية ذات العائد المتغير، لتسجل ٢٠,٥٠٪ سنويًا للشهادات التي يُصرف عائدها شهريًا، مقابل ٢٠,٢٥٪ للشهادات ذات دورية الصرف اليومية.

وبحسب التحديث المعلن، بلغ العائد السنوي على الشهادة ذات العائد اليومي ٢٠,٢٥٪، فيما يصل الحد الأدنى للعائد عليها إلى ١٧,٢٥٪.

أما الشهادة ذات العائد الشهري، فقد ارتفع معدل العائد السنوي عليها إلى ٢٠,٥٠٪، بحد أدنى يبلغ ١٧,٥٠٪.

وتتميز الشهادات متغيرة العائد بارتباط أسعار الفائدة عليها بالمؤشرات المرجعية المعتمدة، ما يعني إمكانية تغير العائد المستحق للمودعين صعودًا أو هبوطا وفقًا لتحركات أسعار الفائدة وآلية التسعير التي يحددها البنك.

لمواكبةٍ لخطط الدولة للتوسع العمراني وتعزيزًا للتواجد بالمجتمعات الجديدة
بنك التعمير والإسكان يفتتح فرعه الجديد بمدينة الفيوم الجديدة





أعلن بنك التعمير والإسكان عن افتتاح فرعه الجديد بمدينة الفيوم الجديدة، يوم الأربعاء الموافق 4 نوفمبر الجاري، ليرتفع بذلك إجمالي شبكة فروع البنك إلى 99 فرعًا منتشرة بمختلف أنحاء الجمهورية.

وشهد الافتتاح حضور يحيى أبو الفتوح الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، ومحمد جميل نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للبنك، ووليد مطر مساعد العضو المنتدب للتجزئة المصرفية والتمويل العقاري والفروع، إلى جانب عدد من قيادات البنك، وذلك في ختام جولة تفقدية شملت عددًا من فروع البنك بمحافظتي بني سويف والفيوم.

ويأتي افتتاح الفرع الجديد في إطار استراتيجية بنك التعمير والإسكان للتوسع والانتشار الجغرافي، وتعزيز تواجده بمختلف محافظات الجمهورية، من خلال التوسع المدروس بشبكة فروعه والوصول إلى المناطق الواعدة التي تشهد نموًا عمرانيًا واقتصاديًا، بما يعزز قدرته على الوصول إلى شرائح أوسع من العملاء وتقديم خدمات وحلول مصرفية متكاملة تلبي احتياجاتهم، كما يأتي ذلك اتساقًا مع توجهات البنك المركزي المصري لدعم جهود الشمول المالي، ويعكس حرص البنك على مواكبة خطط الدولة للتنمية العمرانية والاقتصادية، وتعزيز دوره كشريك مصرفي فاعل في دعم النشاط الاقتصادي والاستثماري وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، أعرب يحيى أبو الفتوح الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، عن اعتزازه بمواصلة البنك تنفيذ خططه التوسعية الطموحة نحو النمو والتطوير، مؤكدًا حرص البنك على تعزيز انتشاره الجغرافي وتوسيع نطاق تقديم خدماته ومنتجاته المصرفية بمستويات عالية من التميز والكفاءة لمختلف شرائح العملاء، اتساقًا مع استراتيجيته ورؤيته الهادفة إلى أن يصبح في مقدمة الاختيارات البنكية بالسوق المصرفي المصري، من خلال تقديم خدمات ومنتجات مصرفية مبتكرة، والارتقاء بمستويات خدمة العملاء، وترسيخ ثقتهم بالبنك.

وأضاف أن افتتاح فرع الفيوم الجديدة يعكس توجه البنك نحو مواكبة خطط الدولة للتنمية العمرانية، وتعزيز تواجده بالمجتمعات العمرانية الجديدة، من خلال توفير باقة متكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية التي تلبي احتياجات تلك المجتمعات وتدعم نشاطها الاقتصادي، بما يعزز دور البنك كشريك مصرفي فعال في دعم خطط الدولة التنموية والتوسعية، والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحفيز النشاط الاستثماري، بما يدعم جهود الدولة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وأشار أبو الفتوح إلى أن مدينة الفيوم الجديدة، باعتبارها إحدى مدن الجيل الثالث، تمتلك مقومات واعدة تؤهلها لاستقطاب الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية، بما يعزز فرص النمو والتوسع خلال المرحلة المقبلة، ويخلق احتياجات متزايدة للخدمات والحلول المصرفية التي تواكب تطور المدينة وتلبي متطلبات سكانها والمستثمرين بها، لافتًا إلى حرص البنك على مواكبة هذا التطور من خلال تعزيز تواجده بالمدن الجديدة، بما يتماشى مع توجهاته لترسيخ مكانته كأحد أكبر البنوك التجارية الشاملة بالسوق المصرفي المصري.

خطط التوسع واستقطاب شرائح جديدة من العملاء

ومن جانبه، أوضح محمد جميل نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، أن البنك يضع ضمن أولوياته تنفيذ خطط توسعية مدروسة تستهدف تعزيز تواجده بالمناطق ذات المقومات الواعدة، واختيار المواقع الأكثر ملاءمة للتوسع، استنادًا إلى دراسة المتغيرات الاقتصادية وتحليل الفرص المتاحة بمختلف المناطق، والاستفادة من البيانات والمؤشرات التحليلية، بما يضمن تحقيق أفضل تغطية جغرافية وكفاءة الانتشار، وتيسير وصول الخدمات المصرفية إلى أكبر شريحة ممكنة من العملاء.

وأضاف أن هذه الخطط تستهدف توسيع قاعدة عملاء البنك والوصول إلى شرائح جديدة، وتيسير حصولهم على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية، بما يعزز كفاءة شبكة الفروع، ويدعم استراتيجية البنك لتحقيق النمو المستدام وترسيخ مكانته التنافسية بالسوق المصرفي المصري.

وفي سياق متصل، أوضح وليد مطر مساعد العضو المنتدب للتجزئة المصرفية والتمويل العقاري والفروع ببنك التعمير والإسكان، أن الفرع الجديد تم تصميمه وتجهيزه وفقًا لأحدث المعايير الهندسية والإنشائية، مع تزويده بالبنية التكنولوجية اللازمة لضمان كفاءة العمليات التشغيلية وتيسير تقديم الخدمات للعملاء.

وأضاف أن البنك يحرص على توفير كوادر بشرية مؤهلة ومدربة من موظفي الفروع، والاهتمام بتطوير قدراتهم ومهاراتهم المهنية بشكل مستمر، بما يمكنهم من تقديم خدمات مصرفية بكفاءة واحترافية، والاستجابة لاحتياجات العملاء بمستويات متميزة من الجودة والسرعة، بما يسهم في الارتقاء بتجربتهم المصرفية وتعزيز مستويات رضاهم وثقتهم بالبنك.

وأشار إلى حرص البنك على توفير بيئة مصرفية متطورة تواكب المستجدات المتسارعة في القطاع المصرفي، وتتيح تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية التي تلبي احتياجات مختلف شرائح العملاء، وتسهم في الارتقاء بمستوى الخدمة وتعزيز جودة تجربتهم المصرفية.

صندوق تحيا مصر ومؤسسة البنك التجاري الدولي – مصر يوقعان بروتوكول تعاون لعلاج الأطفال مرضى القلب



وقّع صندوق تحيا مصر ومؤسسة البنك التجاري الدولي – مصر بروتوكول تعاون لدعم مبادرة قلوبهم مسئوليتنا، لتوفير الصمامات الرئوية التي تُزرع عن طريق القسطرة للأطفال مرضى القلب من الحالات الحرجة بمستشفيات جامعة عين شمس وذلك في إطار جهود الدولة المصرية لتعزيز منظومة الرعاية الصحية وتوفير العلاج للفئات الأولى بالرعاية.

جرت مراسم توقيع البروتوكول بمقر مؤسسة البنك التجاري الدولي – مصر بالجيزة، بحضور السيد تامر عبد الفتاح، المدير التنفيذي لصندوق تحيا مصر، والسيد عمرو الجنايني، نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة التنفيذي للبنك التجاري الدولي – مصر سي اي بي CIB، ونائب رئيس مجلس الأمناء بمؤسسة البنك التجاري الدولي – مصر، إلى جانب عدد من قيادات الصندوق والمؤسسة.

من جانبه، أكد تامر عبد الفتاح، المدير التنفيذي لصندوق تحيا مصر، أن التعاون مع مؤسسة البنك التجاري الدولي – مصر يعكس حرص الصندوق على تعزيز الشراكات مع القطاع المصرفي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وتوجيهها نحو توفير الرعاية الصحية المتخصصة للحالات الأكثر احتياجًا، وثمّن دور المؤسسة في دعم علاج الأطفال مرضى القلب، مشيرًا إلى أن هذا التعاون يجسد أهمية تكامل الجهود في تنفيذ مبادرات صحية ذات أثر مباشر في حياة الأطفال وأسرهم.

وأوضح أن تركيب الصمام الرئوي عبر القسطرة يُعد من التقنيات الطبية الحديثة التي تتيح علاج الحالات دون الحاجة إلى جراحة القلب المفتوح، مشيرًا إلى أن هذه التقنية تستهدف الأطفال الذين يعانون من ضيق أو ارتجاع شديد في الصمام الرئوي، سواء نتيجة عيوب خلقية أو كأحد مضاعفات جراحات إصلاح تلك العيوب.

ولفت إلى أن تكلفة العملية الواحدة تبلغ نحو مليون جنيه، فيما تُجرى مجانًا بالكامل للأطفال المستحقين، بما يسهم في تخفيف الأعباء المالية عن أسرهم.

وتابع أن توفير هذه التدخلات الطبية الدقيقة يسهم في تحسين الحالة الصحية للأطفال ودعم تعافيهم، بما يساعدهم على استعادة نشاطهم والعودة إلى مقاعد الدراسة ومشاركة أقرانهم الأنشطة اليومية بصورة طبيعية، موضحًا أن أثر المبادرة يمتد إلى تحسين حالتهم النفسية ومنح أسرهم مزيدًا من الاطمئنان على صحتهم، وإتاحة الفرصة أمامهم لمواصلة حياتهم والتطلع إلى مستقبل أفضل.

ومن جانبه، أكد عمرو الجنايني نؤمن بأن دعم الرعاية الصحية للأطفال استثمار في مستقبلهم، وأن إتاحة العلاج المتخصص في الوقت المناسب يمكن أن يحدث فارقًا حقيقيًا في حياتهم وحياة أسرهم، ويجسد تعاون مؤسسة البنك التجاري الدولي – مصر مع صندوق تحيا مصر في مبادرة قلوبهم مسئوليتنا هذا الالتزام، من خلال توفير تدخلات طبية دقيقة للأطفال مرضى القلب بمستشفيات جامعة عين شمس.

وأضاف الجنايني: تكامل جهود المؤسسات المجتمعية مع دور الدولة في توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات الصحية، وتتيح هذه الشراكات توجيه الموارد إلى احتياجات فعلية وتحويلها إلى أثر ملموس. ونتطلع من خلال هذا التعاون إلى مساندة الأطفال المستفيدين وأسرهم، ومنحهم فرصة أفضل للعلاج والتعافي.

وحضر مراسم التوقيع من جانب مؤسسة البنك التجاري الدولي – مصر، نادية حسني، الأمين العام لمجلس أمناء المؤسسة، و منى حسني، مدير المؤسسة، و إيريني صفوت، مخطط أول برامج بالمؤسسة، و حنين فؤاد، مخطط برامج بالمؤسسة.

ويواصل صندوق تحيا مصر، بالتعاون مع مؤسسة البنك التجاري الدولي – مصر، تنفيذ مبادرات الرعاية الصحية التي تستهدف دعم الأسر الأولى بالرعاية، وتوفير الخدمات الطبية والعلاجية المتخصصة للأطفال والمرضى الأكثر احتياجًا، بما يسهم في تخفيف الأعباء عن الأسر المستحقة، وتحسين جودة حياتهم، وتعزيز فرص حصولهم على الرعاية الصحية اللازمة.

لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب..
الرقابة المالية : إلزام الشركات المالية غير المصرفية بتحديث نماذج التحقق من هوية العملاء

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية كتابًا دوريًا يُلزم المؤسسات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية بتحديث نماذج التعرف على العملاء والمستفيدين الحقيقيين والتحقق من الهوية، وفقًا للنسخة المحدثة من إجراءات العناية الواجبة بعملاء المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة الهيئة، والصادرة عن وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في سبتمبر الماضي.

ألزم الكتاب الدوري، الذي حمل رقم 8 لسنة 2026، المؤسسات بمراعاة احتياجات الفئات الأولى بالرعاية، وفي مقدمتها ذوو الهمم والأميون وكبار السن، عند إعداد النماذج الجديدة، بما يضمن سهولة استخدامها وإتاحة إجراءات التعرف على العملاء والتحقق من هوياتهم أمام مختلف فئات المتعاملين.

يأتي القرار في إطار حرص الهيئة على إلزام المؤسسات الخاضعة لرقابتها بمختلف الأنشطة المالية غير المصرفية بتحديث أدلة السياسات والإجراءات ونظم الضبط الداخلي، بما يتوافق مع المستجدات الواردة في إجراءات العناية الواجبة.

شدد الكتاب الدوري على ضرورة تحديث النماذج المخصصة لاستخدام العملاء عند طلب الحصول على الخدمات والمنتجات، إلى جانب مراجعة أدلة السياسات والإجراءات ونظم الضبط الداخلي، وإرسال النسخ المحدثة بعد اعتمادها، مرفقة بالتقرير الدوري السنوي عن نشاط المؤسسة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2026، وذلك في موعد أقصاه 31 يناير 2027.

من جانبه، قال رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إسلام عزام، إن الكتاب الدوري يستهدف الإسراع في تطبيق المستجدات المطلوبة على منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتيسير المعاملات، وضمان شمول القواعد المعمول بها لجميع فئات المتعاملين، والتحقق من موثوقية البيانات، وتعزيز كفاءة النظم الداخلية بالمؤسسات.

أكد عزام حرص الهيئة على دعم كفاءة وفاعلية ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الأنشطة المالية غير المصرفية، مشيرًا إلى الكتاب الدوري رقم 5 لسنة 2026، الصادر في سبتمبر الماضي، بشأن التزام المؤسسات العاملة في أنشطة سوق رأس المال والتأمين والتمويل غير المصرفي بإجراءات العناية الواجبة المحدثة.

كما لفت إلى ارتباط هذه الإجراءات بالقرارات التي أصدرتها الهيئة مؤخرًا لتطوير منظومة التحقق الرقمي من بيانات العملاء والتأكد من الهوية في نشاطي التمويل الاستهلاكي وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

من جانبه، أوضح مساعد رئيس الهيئة حمدي بدوي أهمية تطوير أطر الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر داخل الشركات، وتعميم إجراءات العناية الواجبة بما يضمن إلمام جميع المسؤولين المعنيين بها وتطبيقها بصورة كاملة، فضلا عن تحقيق الاتساق بين السياسات الداخلية للمؤسسات والمتطلبات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ضمن المرحلة الثانية من برنامج تمويل سياسات التنمية..
مصر توقع اتفاق تمويل بقيمة مليار دولار مع البنك الدولي لتعزيز قدرة الاقتصاد علي مواجهة الصدمات الخارجية



وقعت مصر والبنك الدولي، اتفاق تمويل بقيمة مليار دولار، لدعم الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة الصدمات الخارجية وتحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار الخاص.

وقع الاتفاق الدكتور بدر عبد العاطي، وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج، محافظ مصر لدى البنك الدولي والوليد العتباني، المدير الإقليمي للبنك وذلك بمقر وزارة الخارجية بالعاصمة الجديدة.

يأتي الاتفاق في إطار المرحلة الثانية من برنامج تمويل سياسات التنمية، التابع لبرنامج «بناء القدرة على الصمود وإيجاد الفرص وتعزيز الثروة لازدهار مصر واستقرارها»، ويشمل إصلاحات هيكلية لتحسين حوكمة الشركات المملوكة للدولة، وإزالة المعوقات أمام الاستثمار الخاص، وترسيخ المنافسة العادلة، ورفع كفاءة تعبئة الإيرادات المحلية وخفض تكلفة التمويل الحكومي.

وتتضمن المرحلة الثانية من البرنامج إصلاحات اجتماعية واقتصادية وبيئية، تشمل توسيع قاعدة المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة، وتحسين منظومة رصد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتطوير أسواق اعتمادات الكربون، وتعزيز الاستدامة المالية لقطاعي الكهرباء والمياه، بما يدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر ومواجهة تداعيات التغيرات المناخية.

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة الثامنة عشر • الاحد 8 نوفمبر 2026 • العدد 866

اتحاد مستثمري المشروعات الصغيرة والمتوسطة يدعو لسرعة تفعيل «دليل المستثمر الموحد"

أكد اتحاد مستثمري المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن الإسراع في وتيرة الإصلاحات الهيكلية والإدارية في مناخ الأعمال المصري بات ضرورة حتمية لتحسين ترتيب مصر في المؤشرات العالمية الخاصة بالشفافية والحوكمة والانفتاح الحكومي والرقمنة، نظرا لأنها من أهم المؤشرات العالمية التي يبحث عنها المستثمرون الأجانب وتحدد الوجهات الاستثمارية المفضلة لديهم.

وأشار الاتحاد في بيان صادر له إلى أن تصنيف مصر في التقييمات الدولية المعنية يظهر وجود حاجة ماسة لإصلاحات هيكلية تضمن تحسين تدفق المعلومات والإفصاح وتبسيط الإجراءات الإدارية أمام صغار وكبار المستثمرين.. وأوضح البيان أن المشهد الاقتصادي العالمي يعيش حاليا حالة من الاضطراب والضبابية، وهو ما يفتح الباب أمام تدفق حجم استثمارات ضخمة متوقعة تبحث عن أسواق بديلة وآمنة.

نقلة تاريخية للبورصة المصرية بعد استيعابها أكبر طرح في تاريخها..

طرح «بنك القاهرة» في عيون الخبراء والمصرفيين

محافظ البنك المركزي: نجاح الطرح والإقبال الكبير من المؤسسات الاستثمارية الدولية شهادة ثقة فى قوة القطاع المصرفي

شهدت جلسة الاثنين الماضي 2 نوفمبر 2026 بالبورصة المصرية، بدء التداول على أسهم بنك القاهرة، عقب تنفيذ طرح عام وخاص شمل 45% من رأسمال البنك، بإجمالي 6.8625 مليار سهم، وبقيمة بلغت نحو 36.37 مليار جنيه، عند سعر 5.30 جنيه للسهم، ليصبح الطرح الاكبر في تاريخ البورصة المصرية من حيث القيمة.

وكانت الحكومة المصرية قداتخذت خطوة جديدة في مسار التخارج من بعض الأصول المملوكة للدولة عبر بيع 45 % من أسهم «بنك القاهرة»، في خطوة وصفها عدد من الخبراء بأنها «مرحلة فارقة في مسار الإصلاح المالي»، و خطوة مهمة في مسار توسيع مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري، وتعظيم الاستفادة من الأصول العامة، في ظل توجه الدولة نحو تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية ، في حين رأها آخرون «سيولة مؤقتة» تحرم البلاد من عوائد مستقبلية.

وحسبما نقلته «رويترز»، بعد ساعات من طرح بنك القاهرة ، فإن سهم «بنك القاهرة» ارتفع بنسبة وصلت إلى 7 % في أول أيام تداوله بالبورصة المصرية، بعد أن باعت الحكومة حصة تبلغ 45 %، ليكتمل بذلك «بيع تاريخي لأصول حكومية كان قد تأجل لما يقرب من عقدين» .

ويُعدّ تقليص دور الدولة في الاقتصاد إحدى الركائز الأساسية لبرنامج القرض المصري البالغ 8 مليارات دولار المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، والمقرر أن ينتهي الشهر المقبل، فيما كانت الحكومة قد أعلنت خلال عام 2007 خططا لخصخصة «بنك القاهرة»، سادس أكبر بنك في مصر من حيث الأصول؛ لكن الخطوة تأخرت بسبب الأزمة المالية العالمية، ثم جرى تأجيلها مرارا بعد ذلك.

ويشكل إدراج «بنك القاهرة» جزءاً من حملة خصخصة أوسع نطاقا تشمل أيضا إدراجات مزمعة لأسهم شركات في قطاعَي النفط والتطوير، حسب مراقبين، فيما أشار صندوق النقد الدولي مرارا إلى أن التقدم المحرز في إتاحة مجال أوسع لاستثمارات القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال التخارج من الأصول المملوكة للدولة، «أبطأ من المتوقع» .

شهدت احتفالية قرع جرس التداول، حضور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، وحسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري، وعدد من كبار المسؤولين وقيادات القطاع المصرفي وسوق المال.

كما شارك في الاحتفالية إسلام عزام رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، وهشام السيد مساعد رئيس الوزراء ورئيس وحدة الشركات المملوكة للدولة، وعمر رضوان رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية، ومحمد الأتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، وهشام عكاشة الرئيس التنفيذي لبنك مصر، وحسين أباظة الرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، إلى جانب قيادات البنك ونخبة من كبار المسؤولين.

مؤسسات دولية تستحوذ على نسبة من الأسهم وكانت أسهم بنك القاهرة قد شهدت تنفيذ 3 عمليات شراء لصالح البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ومؤسسة «Helikon Long Short» Equity Fund Master ICAV»، ومؤسسة التمويل الدولية ICAV» بإجمالي 15.3مليار سهم، وبقيمة إجمالية تتجاوز 16.7 مليار جنيه.

وأظهرت الإفصاحات المقدمة للبورصة المصرية شراء البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية 1.052 مليار سهم من أسهم البنك، لترتفع حصته إلى 6.90%، مقابل قيمة إجمالية للصفقة بلغت 5.578 مليار جنيه، بمتوسط سعر 5.30 جنيه للسهم.

كما استحوذ صندوق «Helikon Long Short Equity Fund Master ICAV» على 1.050 مليار سهم، بقيمة 5.568 مليار جنيه، لترتفع نسبة ملكيته إلى 6.89%.

وفي السياق نفسه، نفذت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) عملية شراء لنحو 1.050 مليار سهم، بقيمة إجمالية بلغت 5.568 مليار جنيه، لتصل حصتها في بنك القاهرة إلى 6.89%، وذلك من خلال شركة التجاري الدولي للسمسرة في الأوراق المالية، بمتوسط سعر شراء بلغ 5.30 جنيه للسهم.

جدية الدولة في تنفيذ الطروحات

وقال رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، خلال احتفالية انطلاق التداول إن تنفيذ هذا الطرح «يمثل رسالةً واضحة تعكس جدية الدولة والتزامها بالمضي قدما في مسار الطروحات الحكومية رغم الظروف العالمية الصعبة والتحديات الإقليمية والدولية» .

متانة القطاع المصرفي من جانبه، أكد حسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري أن النجاح الذي حققه طرح بنك القاهرة، وما شهده من إقبال واسع من المؤسسات الاستثمارية الدولية، ومن بينها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ومؤسسة التمويل الدولية، إلى جانب المستثمرين الأفراد، يعكس الثقة في متانة القطاع المصرفي المصري وقوة مؤشراته المالية.



خبراء : مرحلة فارقة ومهمة في مسار الإصلاح المالي وتحديث إدارة الأصول العامة

وأضاف أن نتائج الطرح تمثل أيضًا مؤشرًا على ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري وفاعلية الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها الدولة، بما يدعم مكانة مصر كوجهة جاذبة للاستثمارات الدولية.

بدوره، وصف عمر رضوان رئيس البورصة المصرية بدء التداول على أسهم بنك القاهرة من المقر التاريخي للبورصة بأنه محطة فارقة في مسيرة سوق المال، مشيرًا إلى أن الطرح سجل رقمًا قياسيًا باعتباره الأكبر في تاريخ البورصة، بقيمة إجمالية تجاوزت 36.37 مليار جنيه.

وأوضح أن العملية لا تقتصر على إدراج بنك عريق تأسس عام 1952، وإنما تعكس قدرة السوق المصرية على استيعاب طروحات كبرى ذات استراتيجي، وتعزز الثقة في الاقتصاد الوطني وجاذبية مناخ الاستثمار.

وأشار رضوان إلى أن معدلات الإقبال الكبيرة على أسهم البنك عكست ثقة المؤسسات والمستثمرين الأفراد، إذ تمت تغطية شريحة الطرح العام بأكثر من 27 مرة، من خلال طلبات شراء تجاوزت 9.28 مليار سهم، إلى جانب الإقبال الواسع على شريحة الطرح الخاص من المؤسسات الاستثمارية المحلية والدولية.

وأضاف أن الطرح نجح في جذب استثمارات تجاوزت نصف مليار دولار جرى تحويلها من الخارج، معتبرًا ذلك مؤشرًا على اهتمام المستثمرين الدوليين بالسوق المصرية.

وأكد رئيس البورصة استمرار العمل على تطوير سوق المال وتعميق السيولة، من خلال طرح أدوات وآليات مالية مبتكرة تستهدف جذب شرائح جديدة من المستثمرين، بما في ذلك الأفراد والمؤسسات وصناديق التأمين والمعاشات الإقليمية والدولية، وترسيخ دور البورصة المصرية في توفير التمويل المستدام للمؤسسات الوطنية.

رضوان: الطرح نجح في جذب استثمارات تجاوزت نصف مليار دولار جرى تحويلها من الخارج

اضافة 80.8 مليار جنيه لمنظومة التداول

فيما أشار الدكتور إسلام عزام رئيس هيئة الرقابة المالية إلى أن دخول بنك القاهرة يضيف إلى منظومة التداول قيمة سوقية تقدر بنحو 880 مليار جنيه، وهو ما يعادل قرابة 2.1% من القيمة السوقية للشركات المقيدة بالبورصة، وفقا لمستواها في آخر جلسة تداول سابقة، مما يؤكد ما يحمله الطرح من إضافة ملموسة لعمق السوق وتنوع القطاعات الممثلة به، وتعزيز جاذبيته أمام المستثمرين المحليين والأجانب، ومواكبة اتساع قاعدة الطلب الاستثماري والثقة في الفرص المتاحة بالسوق المصرية.

محطة استراتيجية في مسيرة البنك

ومن جانبه، أعرب حسين أباظة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، عن اعتزازه ببدء تداول أسهم البنك في البورصة المصرية، مؤكدًا أن هذه الخطوة تمثل محطة فارقة في مسيرة المؤسسة المصرفية الممتدة لأكثر من 70 عامًا، وتعكس ثقة المستثمرين في قوة مركزها المالي وآفاق نموها المستقبلية.

وأوضح أباظة أن القيد والتداول في البورصة يفتحان آفاقًا جديدة أمام البنك لتعزيز مكانته في السوق المصرفية، وتوسيع قاعدة مساهميه، وترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية، مشيرًا إلى استمرار العمل على تنفيذ استراتيجية البنك من خلال رفع كفاءة الأداء وتطوير المنتجات والخدمات المصرفية وتحقيق معدلات نمو مستدامة توفر قيمة طويلة الأجل للمساهمين.

وأضاف أن نجاح عملية الطرح يعكس ثقة المستثمرين في أداء البنك وإمكاناته التوسعية، مؤكدًا التزام الإدارة بمواصلة تعزيز القدرة التنافسية وتقديم حلول مصرفية متطورة تلبي احتياجات مختلف شرائح العملاء.

16.1 مليار جنيه أرباح بنك القاهرة خلال 2025

وعلى صعيد المؤشرات المالية، أظهرت نتائج أعمال بنك القاهرة قوة أدائه خلال عام 2025، بعدما سجل إيرادات تشغيلية بقيمة 42.5 مليار جنيه، وصافي أرباح بلغ 16.1 مليار جنيه، فيما وصل العائد على متوسط حقوق الملكية إلى 29.7%.

وواصل البنك تحقيق نتائج إيجابية خلال النصف الأول من عام 2026، حيث سجل صافي أرباح بقيمة 8.9 مليار جنيه، وبلغ هامش صافي الفائدة 7.4%، فيما وصل إجمالي الأصول إلى 561.2 مليار جنيه، وسجل معدل كفاية رأس المال 22.1% بنهاية يونيو 2026.

ويمتلك بنك القاهرة قاعدة عملاء تصل إلى نحو 3.2 مليون عميل، ويقدم خدماته المصرفية من خلال شبكة تضم 233 فرعًا وأكثر من 2205 ماكينات صراف آلي موزعة على مستوى الجمهورية، بما يعزز قدرته على الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع وتلبية احتياجاتها المالية.

الدولة ستظل مالكة النسبة الأكبر

ويرى رئيس «مركز العاصمة للدراسات والأبحاث»، خالد الشافعي، أن تلك الخطوة «مرحلة فارقة ومهمة في مسار الإصلاح المالي وتحديث إدارة الأصول العامة»، مشددا على أنه «من حيث القيمة الاستثمارية الحقيقية لا يُعد الإدراج تقليصا لرصيد ثروة الدولة بقدر ما هو إعادة صياغة لكيفية إدارتها وتعظيم عوائدها الاقتصادية» .

وأضاف في تصريحات له أن هذا الإجراء يتيح للدولة استعادة سيولة نقدية فورية ضخمة مع الاحتفاظ بـ55 % بوصفها حصة حاكمة، ما يعني أن الدولة ما زالت تمتلك أغلبية المؤسسة وتجني الجزء الأكبر من أرباحها المستقبلية، فضلا عن الاستفادة من ارتفاع قيمة السهم والبنك ككل بعد إدراجه وتداوله في السوق المالية.

وردا على المخاوف التي تعد الطرح تفريطا في ممتلكات الدولة وحقوق الأجيال القادمة، قال الشافعي: «التفريط الحقيقي هو الإبقاء على الأصول مجمدة بإدارة غير مرنة أو تحمل تكاليف فرص ضائعة، في حين أن الشراكة عبر البورصة تُخضع المؤسسة لإفصاحات حوكمة صارمة ورقابة يومية تشترطها الهيئة العامة للرقابة المالية، وبدلا من الاعتماد التام على موازنة الدولة في التمويل والتوسع، يصبح البنك قادرا على جذب رؤوس أموال ذاتية استثمارية» .

ولفت إلى أن العوائد المتحققة للدولة تُوجّه إلى إعادة الاستثمار في البنية التحتية، أو دعم الصناديق السيادية والتنموية، «مما يخلق أصولا جديدة للأجيال القادمة بدلا من حصر الثروة في كيانات مغلقة، مع بقاء أصل الملكية والسيطرة في يد المال العام» .

ذ ويع قاعدة الملكيةوقال الدكتور وائل النحاس، المستشار الاقتصادي والخبير في الإصلاح المالي والأسواق المالية، إن طرح بنك القاهرة يمثل واحدة من أهم العمليات التي شهدتها البورصة المصرية خلال تاريخها، موضحًا أن حجم الطرح والإقبال عليه يعكسان اهتمامًا كبيرًا من المستثمرين المحليين والدوليين.

وأضاف النحاس أن الخطة الأولية كانت تستهدف طرح نحو 30% من أسهم البنك، إلا أن قوة الطلب دفعت إلى رفع النسبة المطروحة إلى 45%، ما أدى إلى زيادة حصيلة الطرح لتتجاوز 36 مليار جنيه.

وأشار إلى أن معدلات التغطية التي حققها الطرح تعد من أعلى المعدلات المسجلة، موضحًا أن شريحة المؤسسات تمت تغطيتها ست مرات، بينما ترتفع النسبة إلى نحو 19 مرة عند استبعاد بعض الحصص المخصصة للمستثمرين الاستراتيجيين والمؤسسات الكبرى.

وتابع أن أهمية الطرح لا تقتصر على الأموال المحصلة فقط، بل تمتد إلى الرسالة التي بعثها للمستثمرين بـ شأن قوة القطاع المصرفي المصري وقدرته على جذب المؤسسات الاستثمارية الكبرى رغم التحديات الاقتصادية والجيوسياسية التي تشهدها المنطقة.

وشدد وائل النحاس على أن الدولة إختارت توسيع قاعدة الملكية من خلال البورصة بدلا من بيع حصة كبيرة لمستثمر استراتيجي واحد، موضحًا أن هذا التوجه يتيح مشاركة أعداد أكبر من المستثمرين المصريين والعرب والأجانب في ملكية البنك مع استمرار احتفاظ الدولة بحصتها الحاكمة.

وأكد المستشار الاقتصادي أن توسيع قاعدة الملكية يختلف عن مفهوم بيع الأصول أو التخارج الكامل، موضحًا أن الدولة ما زالت تحتفظ بالسيطرة على البنك، بينما تستفيد في الوقت نفسه من توسيع قاعدة المساهمين وتنشيط سوق المال.

وشدد على أن نجاح الطرح يمثل مؤشرًا إيجابيًا لمستقبل البورصة المصرية وبرنامج الطروحات الحكومية، لافتًا إلى أن الإقبال الكبير يعكس وجود طلب قوي على الأصول المصرية، كما يمنح المستثمرين الأفراد والمؤسسات فرصًا أوسع لتنويع استثماراتهم والاستفادة من النمو المتوقع خلال الفترة المقبلة.

وأكد الدكتور وليد جاب الله، الخبير الاقتصادي، أن الحكومة تواصل جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية رغم التحديات الخارجية، من خلال تشجيع مشاركة القطاع الخاص وتعزيز دوره في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

وأوضح جاب الله أن برنامج الطروحات الحكومية يمثل إحدى الأدوات المهمة لدعم معدلات التنمية الاقتصادية، وزيادة مشاركة القطاع الخاص، إلى جانب المساهمة في تطوير الشركات والمؤسسات ورفع كفاءتها.

وأشار إلى أن طرح نسبة من أسهم بنك القاهرة تم بنجاح رغم التحديات الخارجية، موضحًا أن عملية الطرح شهدت جذب مؤسسات مالية عالمية للمشاركة والاستثمار في البنك ، مضيفا أن نجاح طرح بنك القاهرة يمثل مؤشرًا على إمكانية تنفيذ خطوات أخرى ضمن برنامج الطروحات الحكومية خلال الفترة المقبلة.

وأشار إلى أن هيكل الطرح تضمن تخصيص 95% من الأسهم للمؤسسات، مقابل 5% للأفراد، بما يعكس توزيع نسب المشاركة بين المستثمرين من المؤسسات والأفراد.

كما أكد خبير أسواق المال، محمد كمال، أن بدء التداول على أسهم بنك القاهرة في البورصة المصرية يمثل خطوة استراتيجية هامة ضمن برنامج الطروحات الحكومية، مشيرا إلى أن هذا الطرح يسهم بشكل مباشر في تعميق سوق المال المصري وجذب شرائح جديدة من المستثمرين، رغم التحديات الإقليمية الراهنة.

رئيس الرقابة المالية: دخول بنك القاهرة يضيف إلى منظومة التداول قيمة سوقية 80.8 مليار جنيه

أوضح كمال أن تزامن بدء التداول على أسهم بنك القاهرة مع تراجع مؤشرات البورصة المصرية وأسواق المال العربية والخليجية يرجع بالأساس إلى التوترات الجيوسياسية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط واضطرابات البحر الأحمر، مؤكدا أن هذا التراجع يعكس حالة السوق العامة وليس تقييما لأداء السهم نفسه، متوقعا أن يشهد السهم أداءً إيجابيا وصعودا ملحوظا في الجلسات المقبلة مع هدوء هذه التوترات.

أشار خبير أسواق المال إلى أن حجم الإقبال على الاكتتاب يعكس ثقة المستثمرين الكبيرة، حيث تمت تغطية الطرح العام نحو 27 مرة، والطرح الخاص للمؤسسات نحو 6 مرات، مشددا على أن التدفق الكبير للمؤسسات الأجنبية والعربية والمحلية يؤكد أن تسعير سهم بنك القاهرة كان ناجحا وعادلا، ومثل عنصر جذب رئيسي، حيث إن التسعير المبالغ فيه عادة ما ينفر المؤسسات الكبرى.

أكد كمال أن طرح 45% من أسهم بنك القاهرة يمثل «باكورة» حقيقية لبرنامج الطروحات الحكومية، ويسهم في دخول أموال جديدة إلى السوق من مستثمرين محليين وأجانب، وتوقع أن تشكل الطروحات الجديدة وعاءً استثماريا جاذبا قادرا على استيعاب السيولة النقدية الكبيرة المتواجدة خارج السوق، لاسيما مع اتجاه المستثمرين للبحث عن بدائل استثمارية تزامنا مع انتهاء آجال بعض الشهادات البنكية ذات العائد المرتفع.

وأوضح كمال أن هذا الطرح يتوافق تماماً مع توجهات الدولة الاقتصادية الرامية إلى توسيع قاعدة الملكية ومشاركة القطاع الخاص، وتوقع أن تشهد الفترة المقبلة إقبالا كبيرا على طروحات حكومية مرتقبة، مثل شركة مصر للتأمين، مما سيعزز من حصيلة خزانة الدولة، ويرفع من مستوى الحوكمة والشفافية داخل الشركات والبنوك المطروحة، وينعكس إيجابا على نتائج أعمالها.

محمد محيي الدين

«إن آي كابيتال» تبحث إطلاق «صندوق الشركات الناشئة» وتوجيهات بتدشين «برنامج الشركات المليارية»



عقد الدكتور أحمد رستم وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، اجتماعًا موسعًا مع إدارة شركة «إن آي كابيتال» برئاسة الدكتور مصطفى الحيوان، رئيس مجلس الإدارة، و محمد متولي، العضو المنتدب، لبحث الخطوات التنفيذية والجداول الزمنية لدعم ملف ريادة الأعمال في مصر، واستعراض الخطط التمويلية والمبادرات الوطنية الداعمة للشركات الناشئة.

ووفق بيان من الوزارة ، جاء ذلك تنفيذا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، وتوصيات «منتدى مصر 2026".

وأكد رستم، خلال اللقاء، على الأهمية القصوى للف ريادة الأعمال باعتباره أحد المحاور الرئيسة الداعمة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، لافتًا إلى دوره المحوري في تشجيع الابتكار، وتحفيز الاستثمار، وتوفير فرص عمل جديدة، فضلا عن تعزيز التنافسية الإجمالية للاقتصاد.

ولفت الوزير إلى الجهود الحكومية الدءوبة لتنسيق العمل من خلال اللجنة الوزارية لريادة الأعمال برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية، مؤكدًا حرص الوزارة على تهيئة بيئة أعمال محفزة وداعمة لنمو وتوسع الشركات الناشئة بالتعاون مع كافة الجهات المعنية.

وأوضح الوزير أن المرحلة الحالية تتطلب تعزيز التكامل الفعال بين مختلف أطراف منظومة ريادة الأعمال، وربط الأفكار الابتكارية بالفرص التمويلية والاستثمارية، بما يضمن تحويل المشروعات الواعدة إلى كيانات اقتصادية قوية قادرة على النمو والاستدامة في الأسواق المحلية والإقليمية.

واستعرض رستم حزمة المبادرات التي أطلقتها الوزارة مؤخرًا لدعم المنظومة، وفي مقدمتها مبادرة «100 مليون متعلم» بالتعاون مع كلية «تندربيرد» للإدارة العالمية بجامعة ولاية أريزونا، والتي تستهدف توفير مسارات تعليمية وتدريبية متطورة في مجالات الإدارة والقيادة وريادة الأعمال.

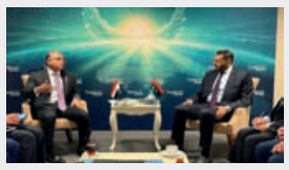
واختتم رستم الاجتماع بتسليط الضوء على مستجدات «الخطة التنفيذية لدعم ريادة الأعمال والشركات الناشئة»، والتي تهدف إلى توحيد التعريف الرسمي للشركات الناشئة وتيسير حصولها على الحوافز.

ووجه الوزير بضرورة الإسراع في اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع الإطار التنظيمي لإطلاق «برنامج الشركات الناشئة المليارية»، والذي يستهدف الوصول بخمس شركات مصرية على الأقل لتصبح شركات مليارية (Unicorns) خلال السنوات الخمس القادمة.

وشدد في الوقت ذاته على أهمية تحديد موعد عاجل لإطلاق «صندوق الشركات الناشئة»، والذي يستهدف حشد تمويلات مناسبة، لتمكين رواد الأعمال ودعم قدراتهم التوسعية إقليميًا وعالميًا.

على هامش اجتماعات الدورة ٤٢ للكومسيك بإسطنبول..

وزير الاستثمار يبحث تعزيز مشاركة شركات المقاولات المصرية في مشروعات إعادة الإعمار



عقد الدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية المصري، لقاءين منفصلين مع المهندس سهيل بوشيحة، وزير الاقتصاد والتجارة الليبي، وجام كمال خان، وزير التجارة الباكستاني، على هامش اجتماعات الدورة 42 للكومسيك بإسطنبول، لبحث سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، واستكشاف فرص جديدة للشراكة في عدد من القطاعات ذات الأولوية.

وتناولت المباحثات، مع الجانب الليبي فرص تطوير التعاون في أسواق المال، وتعزيز العلاقات بين البورصة المصرية وسوق المال الليبي وتبادل الخبرات الفنية والتنظيمية، إلى جانب تبادل الخبرات في إدارة وتطوير المناطق الحرة، واستكشاف فرص تعزيز الشراكات الاستثمارية والتشغيلية، فضلا عن بحث فرص مشاركة شركات المقاولات المصرية في تنفيذ مشروعات البنية التحتية والإعمار والتنمية في ليبيا، والاستفادة من خبراتها الفنية والتنفيذية، إلى جانب بحث مجالات التعاون في قطاع الطاقة، وفقا لبيان صحفي صادر، اليوم الثلاثاء.

وفي اللقاء مع الجانب الباكستاني، بحث الجانبان سبل زيادة معدلات التجارة البينية وتوسيع قاعدة المنتجات المتبادلة، وتعزيز نفاذ الصادرات المصرية إلى السوق الباكستاني، خاصة الحاصلات الزراعية والمستلزمات الكهربائية ومحولات الطاقة ومواد البناء والأسمدة والصناعات الكيماوية.

كما استعرضا فرص تعزيز الاستثمارات المشتركة والمشروعات القائمة والمقترحة بين البلدين، مع التركيز على قطاع المنسوجات والملابس، وتشجيع الشركات الباكستانية على إقامة شراكات مع المصانع المصرية في صناعة المنسوجات القطنية والملابس الجاهزة، بما يدعم اتخاذ مصر مركزًا للإنتاج والتصدير إلى الأسواق الأفريقية والأسواق المجاورة، مستفيدة من شبكة اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية التي ترتبط بها مصر.

وأكد الجانبان أهمية تعزيز التنسيق والتواصل بين المؤسسات المعنية وممثلي القطاع الخاص ومجتمعات الأعمال في البلدين، والاستفادة من الفرص والإمكانات المتاحة في مختلف القطاعات، والعمل على تحويل مجالات التعاون المطروحة إلى شراكات ومشروعات تجارية واستثمارية قابلة للتنفيذ.

داليا احمد

بتروجت تعزز تواجدها الإقليمي و تفوز بإسناد أعمال رئيسية ضمن مشروع تطوير حقل كرونوس القبرصي

حصلت شركة بتروجت على إسناد لتنفيذ أعمال رئيسية ضمن مشروع تنمية حقل كرونوس للغاز الطبيعي قبالة السواحل القبرصية، بما يعكس تنامي قدراتها في تنفيذ المشروعات البترولية والغازية الكبرى، وتعزيز حضورها في الأسواق الإقليمية والدولية.

ويأتي ذلك في إطار فتح آفاق لمشاركة الشركات المصرية في تنفيذ مشروعات الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط

وفي هذا السياق، وقعت بتروجت اتفاقية لتصميم وتوريد وتنفيذ خط نقل الغاز الطبيعي البري الرابط بين تسهيلات حقل ظهر ومحطة إسالة الغاز بدمياط، بطول نحو 57 كم وقطر 36 بوصة، وذلك بصفتها المقاول العام لتنفيذ هذه الأعمال، ضمن منظومة ربط غاز حقل كرونوس بالبنية التحتية المصرية تمهيدا لاستغلاله وتصديره إلى الأسواق العالمية.

وجرى توقيع الاتفاقية خلال مراسم إبرام شركة إيني الإيطالية اتفاقيات مشروع كرونوس، التي استضافها القصر الرئاسي بالعاصمة القبرصية نيقوسيا، بحضور الرئيس نيكوس كريستودوليديس، رئيس جمهورية قبرص، ومايكل داميانوس، وزير الطاقة القبرصي، وبمشاركة المهندس وليد لطفي، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة بتروجت.

وشهدت المراسم توقيع تسع اتفاقيات بإجمالي قيمة تبلغ نحو 1.8 مليار دولار، بمشاركة عدد من كبرى الشركات العالمية، من بينها بتروجت و Baker Hughes وDalmine وTechnip و McDermott وOceaneering وChina Merchants Heavy Industry وSaipem و Tenaris.

وفي إطار الأعمال المرتبطة بالمشروع، حصلت بتروجت كذلك على إسناد من شركة McDermott لتصنيع منشآت المياه العميقة الخاصة بحقل كرونوس، بإجمالي أوزان نحو 900 طن وقيمة تبلغ 11 مليون دولار.

ومن المستهدف إسناد حزمتين إضافيتين من أعمال التصنيع إلى بتروجت، بما يرفع إجمالي أوزان الأعمال المتوقع إسنادها للشركة إلى نحو 3000 طن، بالتوازي مع إعداد الشركة عروضها الفنية والمالية لتنفيذ أعمال ربط الغاز القبرصي بتسهيلات حقل ظهر ومحطة الإسالة بدمياط.

وتأتي هذه الإسنادات في ضوء التعاون الوثيق بين مصر وقبرص في مجال الغاز الطبيعي، والجهود التي تقودها وزارة البترول والثروة المعدنية بقيادة الوزير المهندس كريم بدوي لتعزيز التكامل الإقليمي في مجال الطاقة، والاستفادة من البنية التحتية المصرية لاستقبال ومعالجة وإسالة الغاز المكتشف في شرق المتوسط، بما يفتح آفاقا جديدة للاستثمار ويعزز دور مصر كمركز إقليمي لتداول وتجارة الغاز الطبيعي.



«البورصة المصرية» تبحث مع ٢٠ شركة واعدة فرص الطرح وتعقد شراكة مع «إنديفور»

عقد عمر رضوان، رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية، لقاءً موسعًا بالتعاون مع مؤسسة «Endeavor Egypt»، برئاسة عمرو العبد، المدير الإقليمي للمؤسسة في الشرق الأوسط وأفريقيا، وبمشاركة مجموعة البنك الدولي، ممثلة في ليلى عبد القادر، أخصائي القطاع المالي، لمناقشة فرص قيد الشركات سريعة النمو في سوق الأوراق المالية.

وشهد اللقاء مشاركة رؤساء وممثلي نحو 20 شركة واعدة تدرس بجدية خيار الطرح في البورصة خلال الفترة المقبلة، إلى جانب قيادات البورصة وعدد من رواد مجتمع الأعمال.

وقالت البورصة المصرية، في بيان، إن اللقاء تناول المقومات الداعمة لنمو هذه الشركات، وسبل الاستفادة من الطرح في تسهيل حصولها على التمويل المستدام، ودعم خطط التوسع والاستثمار.

ويأتي ذلك في إطار توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي بتعزيز منظومة ريادة الأعمال في مصر، والعمل على الوصول إلى خمس شركات مصرية مليارية على الأقل «Unicorns» خلال السنوات الخمس المقبلة.

وأكد عمر رضوان أن سوق المال المصري يمتلك عمقًا وقدرة على توفير السيولة اللازمة لتمويل خطط توسع الشركات الواعدة، مشيرًا إلى أن البورصة تمثل شريكا تمويليًا واستراتيجيًا يستهدف مساعدة الشركات الناشئة والمتوسطة على التحول إلى كيانات اقتصادية كبرى قادرة على المنافسة إقليميًا ودوليًا.

واستعرض رئيس البورصة المزايا التي يحققها القيد في السوق، وفي مقدمتها إتاحة تقييم سوقي مستمر للشركات وفقًا لحركة العرض والطلب على أسهمها، فضلا عن توفير فرص أوسع لتنفيذ عمليات الاندماج والاستحواذ من خلال مبادلة الأسهم أو زيادة رؤوس الأموال بكفاءة وتكلفة أقل.

وأوضح أن التواجد في سوق الأوراق المالية المنظم يعزز كذلك موثوقية الشركات لدى المؤسسات التمويلية والبنوك العالمية، ويرفع من جدارتها الائتمانية، ويدعم قدرتها على إقامة شراكات استثمارية كبرى.

وشهد اللقاء حوارًا مفتوحًا حول التحديات التي تواجه الشركات الراغبة في الطرح، خاصة ما يتعلق بتقييم الشركات وإجراءات القيد ومتطلبات الإفصاح.

وفي هذا السياق، أكد رضوان أن معايير الشفافية والحوكمة تمثل ضمانة لاستدامة الشركات وحمايتها على المدى الطويل، مشددًا على استعداد فرق العمل بالبورصة لتقديم الدعم الفني والتوعوي والإرشاد الإجرائي لتسهيل إجراءات القيد.

وعلى هامش اللقاء، وقعت البورصة المصرية ومؤسسة «Endeavor Egypt» مذكرة تفاهم استراتيجية، تستهدف وضع إطار للتعاون من أجل تشجيع وتأهيل الشركات الواعدة المنضمة إلى شبكة المؤسسة للقيد بالبورصة، ومساعدتها على الوصول إلى الأدوات التمويلية اللازمة للتوسع الاقتصادي والمؤسسي.

«العربية وبولفارا» تؤجل اعتماد مراكزها المالية بسبب دعوى قضائية

سجلت خسائر الشركة العربية وبولفارا للغزل والنسيج «يونيراب» ارتفاعًا بنسبة ٣٤,٣٥٪ خلال الـ٩ أشهر الأولى من عام ٢٠٢٦، وذلك على أساس سنوي.

وأظهرت المؤشرات المالية للشركة، المنشورة على شاشات البورصة المصرية، أنها سجلت خسائر بلغت ٤١,٠١ مليون جنيه خلال الفترة من يناير إلى نهاية سبتمبر ٢٠٢٦، مقابل خسائر بلغت ٣٠,٥٣ مليون جنيه خلال الفترة المقارنة من عام ٢٠٢٥.

وتراجعت مبيعات الشركة خلال التسعة أشهر لتصل إلى ٦٣,٤٨ مليون جنيه، مقابل ٦٨,٧١ مليون جنيه خلال الفترة المقارنة من العام السابق.

بينما أرجعت الشركة عدم اعتماد المراكز المالية إلى عدم اجتماع مجلس الإدارة لوجود دعوى مسؤولية مقامة ضد الشركة من أحد المساهمين والمجموعة المرتبطة به بوجود مخالفات أهدرت حقوق المساهمين حيث يسهم فيها المال العام بنسبة ٢٠٪ تقريبا، والمحدد لها جلسة بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٦ للاطلاع، مشيرة إلى أنه سيتم اعتماد المراكز المالية في أول اجتماع لمجلس الإدارة.

البترول توقع اتفاقية لمسح سيزمي بالصحراء الغربية على مساحة ١١٠ آلاف كم²

شهد المهندس كريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية توقيع اتفاقية بين الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة «أريسيز» لتنفيذ برنامج موسع للمسح السيزمي ثنائي الأبعاد بعدد من مناطق الامتياز بالصحراء الغربية يغطي مساحة تصل إلى ١١٠ آلاف كيلومتر مربع بما يعادل نحو ١١٪ من إجمالي مساحة مصر .

وتأتي الاتفاقية في إطار تنفيذ محور تكثيف أعمال البحث والاستكشاف ضمن الخطة الخمسية لوزارة البترول من خلال توفير بيانات ومعلومات جيولوجية وسيزمية حديثة تتيح تحديد الفرص البترولية الواعدة بصورة أكثر دقة وتشجع شركات الاستثمار على ضخ المزيد من الاستثمارات في أنشطة البحث والاستكشاف.

وقع الاتفاقية المهندس صلاح عبد الكريم رئيس الهيئة المصرية العامة للبترول والمهندس سامح سعيد المدير الإقليمي لشركة أريسيز في مصر بحضور خالد الشمري نائب سفير المملكة العربية السعودية لدى مصر والمهندس يحيى الشقيطي المدير التنفيذي للشركة والمهندس محمد القحطاني نائب رئيس الشركة والجيولوجي أحمد كمال الدسوقي نائب رئيس هيئة البترول للاستكشاف.

وأكد المهندس كريم بدوي أن توقيع الاتفاقية يعكس عمق العلاقات الاستراتيجية بين مصر والمملكة العربية السعودية وما تشهده من تعاون متنام في العديد من المجالات وفي مقدمت

الحصاد
الرؤية الفائبة أمام عينيك
● السنة الثامنة عشر ● الاحد 8 نوفمبر 2026 ● العدد 866

صادرات مصر الزراعية تقفز لـ ٩,٣ مليون طن خلال عام ٢٠٢٦

سلط المركز الإعلامي لمجلس الوزراء الضوء على ارتفاع الصادرات الزراعية المصرية إلى نحو 9.3 مليون طن عام 2026، مقابل نحو 4.3 مليون طن عام 2014، بزيادة قدرها 5 ملايين طن.

وتأتي هذه الزيادة انعكاسًا لما شهده القطاع الزراعي من تطور في قدراته الإنتاجية والتصديرية، مدعومًا بجهود الدولة لفتح أسواق خارجية جديدة وتعزيز نفاذ المنتجات المصرية إليها، وهو ما أسهم في ترسيخ مكانة مصر بالأسواق العالمية، لتتصدر صادرات الموالح والفراولة المجمدة، وتحتل المركز الثالث عالميًا في تصدير الفراولة الطازجة، بما يعزز مساهمة القطاع الزراعي في دعم الاقتصاد الوطني وزيادة حصيلة الصادرات.

وأوضح المركز الإعلامي وفقًا لبيانات وزارة الزراعة، نفاذ المنتجات المصرية إلى 160 سوقًا خارجيًا، لتتصدر مصر عالميًا في تصدير الموالح والفراولة المجمدة وتحتل المركز الثالث في الفراولة الطازجة، مستهدفة الوصول بالصادرات الزراعية إلى أكثر من 10 ملايين طن بحلول عام 2030.

وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية يطالب بإصلاح منظمة التجارة العالمية لحماية مصالح الدول النامية وضمان عدالة قواعد التجارة



شارك الدكتور أحمد رستم، وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، في جلسة نقاشية تحت عنوان «منظمة التجارة العالمية عند مفترق طرق: هل يمكن لقواعد التجارة العالمية الصمود في عالم يتسم بالتجزئة؟»، وذلك ضمن فعاليات النسخة الثالثة من «منتدى القاهرة» الذي نظمه المركز المصري للدراسات الاقتصادية تحت شعار «استكشاف أعماق التحول العالمي.. من قمة جبل الجليد إلى الأعماق».

وشهدت الجلسة مشاركة نخبة من الخبراء الدوليين، من بينهم الدكتورة إيلينا أوليفييه مديرة مجموعة مراكز الفكر الأوروبية، و عبد الحميد ممدوح مستشار أول بمكتب «كينج آند سبالدينج» والمدير السابق لشؤون التجارة في الخدمات والاستثمار بمنظمة التجارة العالمية، والسيد أنطونيو فيلافرانكا نائب رئيس الأبحاث بالمعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية و فريد بلحاج نائب رئيس البنك الدولي سابقا.

وخلال كلمته، أكد الدكتور أحمد رستم أن إصلاح منظمة التجارة العالمية من منظور الدول النامية والاقتصادات الناشئة يجب أن يخضع لقاييس واضحة وقواعد قابلة للتنفيذ، مشددًا على أن الأولوية تتمثل في استعادة نظام متكامل وفعال لتسوية المنازعات، يكون ملزمًا ومتاحًا لجميع الأعضاء، ويعتمد على لجان مستقلة ومحايدة للفصل في النزاعات، مع ضمان وجود آلية استئناف لمراجعة النتائج القانونية وتيسير حركة التجارة الدولية.

وأوضح د. أحمد رستم أن مسار إصلاح بيئة التجارة العالمية لابد أن يضمن اتخاذ القرارات في الوقت المناسب وبتنفيذ فعال، كما طالب بوضع «أولويات التنمية الاقتصادية» في صميم أولويات منظمة التجارة العالمية عبر تحديث مبدأ «المعاملة الخاصة والتفضيلية» لجعله أكثر فاعلية بدلا من التنازل عنه، مشيرا إلى حاجة الدول النامية لمساحة كافية تتيح لها تطبيق سياسات صناعية محددة المدة ومرتبطة بمؤشرات أداء واضحة، إلى جانب ضرورة وضع ضوابط حاسمة لمعالجة التشوهات التنافسية.

رضوى عبدالله

مصنع سايلون الصيني ينتج أول إطار سيارة باقتصادية قناة السويس باستثمارات ٨٠٤ ملايين دولار

أعلنت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس إنتاج أول إطار سيارة لمصنع الإطارات التابع لمجموعة سايلون الصينية بالمنطقة الاقتصادية، تزامنا مع بدء التشغيل التجريبي للمصنع، في إطار جهود الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس لتوطين الصناعات الاستراتيجية ودعم سُبل التنمية المستدامة.

ويقع المشروع على مساحة 400 ألف متر بنطاق المطور الصناعي تبدا مصر بمنطقة السخنة المتكاملة التابعة للمنطقة، وتبلغ الاستثمارات الإجمالية للمشروع 804 ملايين دولار، ومن المستهدف أن يتيح نحو 3 آلاف فرصة عمل مباشرة، ويعتمد المشروع على أحدث تقنيات التصنيع الذكية بما يعزز كفاءة الإنتاج وجودة المنتج النهائي، ومن المنتظر افتتاحه وبدء التشغيل الفعلي مطلع العام المقبل 2027.

وأكد مصطفى شيخون، رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، أن بدء إنتاج أول إطار سيارات مصري داخل هذا الصرح الصناعي المتطور، يُعد خطوة تنفيذية مهمة لنقل وتوطين تكنولوجيا صناعة الإطارات في مصر، بما يخدم استراتيجية الدولة لتعزيز سلاسل الإمداد والقيمة المضافة لقطاع صناعة السيارات والمركبات بمختلف أنواعها، موضحا أن المنطقة تعمل على بناء منظومة صناعية متكاملة لهذه الصناعة الحيوية، بهدف تغطية احتياجات السوق المحلية وخفض فاتورة الواردات من المستلزمات وقطع الغيار، فضلا عن فتح آفاق جديدة لزيادة نفاذ الصادرات المصرية إلى الأسواق الإقليمية والدولية، اعتمادا على موقع مصر الاستراتيجي، واتفاقيات التجارة الحرة.

وأضاف شيخون أن المنطقة تحرص على استقطاب الاستثمارات ذات التكنولوجيا المتقدمة في القطاعات ذات الأولوية الاستراتيجية، موضحا أن التنسيق المستمر مع الشركاء المستثمرين، وتطوير ورقمنة خدمات الشباك الواحد، وتوفير البنية التحتية والمرافق عالية الجاهزية، والحوافز الاستثمارية المناسبة، يساهم في إقامة قواعد صناعية متكاملة، تعزز تنافسية الاقتصاد المصري، وتتيح فرص عمل جديدة للشباب المصري.

ارتفاع عدد منافذ مبادرة خفض أسعار السلع إلى ٤٠٠ منفذ على مستوى الجمهورية



أعلنت وزارة التموين والتجارة الداخلية جاهزية 116 منفذًا جديدًا للمشاركة في مبادرة خفض أسعار السلع الأساسية، ليرتفع إجمالي عدد المنافذ المشاركة إلى 400 منفذ على مستوى الجمهورية، مقابل 284 منفذًا سابقًا، من خلال منافذ شركات المجمعات الاستهلاكية وشركتي الجملة التابعتين للشركة القابضة للصناعات الغذائية.

وأوضحت الوزارة، في بيان لها، أن المنافذ الجديدة تتيح السلع الثلاثين المدرجة ضمن المبادرة، بتخفيضات تتراوح بين 15 و25% مقارنة بأسعار الأسواق، مشيرة إلى استمرار المبادرة لمدة 6 أشهر، حتى مارس 2027، بما يسهم في توسيع نطاق إتاحة السلع المخفضة للمواطنين بمختلف المحافظات.

ووجّه الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، الشركة القابضة للصناعات الغذائية بتأمين احتياجات المنافذ المشاركة من السلع، وضمان انتظام ضخ الكميات ومتابعة توافرها بصورة مستمرة، بما يضمن استمرارية المبادرة وتحقيق أهدافها في توفير السلع بأسعار مخفضة.

وشدد الوزير على أهمية متابعة أداء المنافذ المشاركة والتأكد من التزامها بنسب التخفيضات المعلنة، مع توفير المخصصات المالية اللازمة لضمان استمرار المبادرة طوال فترة تنفيذها.

وأكدت الوزارة استمرار التنسيق والمتابعة لضمان توافر السلع بالكميات المناسبة، وانتظام ضخها بالمنافذ المشاركة، والالتزام بالتخفيضات المقررة على مدار الأشهر الستة للمبادرة.

وأشارت إلى إرفاق كشف تفصيلي بعناوين المنافذ الجديدة البالغ عددها 116 منفذًا، بما يتيح للمواطنين التعرف على أماكن توافر

شركات الأسمدة: خفض إمدادات الغاز الطبيعي بنسبة ٢٠٪ وتأثير محدود على عمليات الإنتاج

أكدت مصانع الأسمدة العاملة في السوق المحلية توقف إمداداتها من الغاز الطبيعي بنحو 20% بداية من شهر نوفمبر الجاري، وسط تأثير محدود على عملياتها الإنتاجية، وفقا لإفصاحات رسمية أرسلتها الشركات للبورصة.

وكانت «الشرق بلومبرج» نقلت عن مصادر لم تسمها، أن الحكومة قررت خفض إمدادات الغاز الطبيعي لصانع الأسمدة بنحو 20%، بعد الزيادات القياسية في أسعار الغاز الطبيعي المسال عالميا.

وتضمنت قائمة الشركات التي أكدت توقف الإمدادات كلا من: مصر لإنتاج الأسمدة «موبكو»، وشركة الصناعات الكيماوية «كيما»، في حين لم تصدر أبو قير للأسمدة أو سيدبك للبتروكيماويات أي بيانات بخصوص هذا الأمر.

وبالرغم من التداعيات السلبية للقرار على الشركات، إلا أن الشركات أوضحت أن تأثيره لا يزال محدودا.

وقالت «موبكو» في بيانها للبورصة، إنه بالرغم من القرار إلا أن عملياتها التشغيلية مستمرة، مشيرة إلى أن إدارة معدلات التشغيل والإنتاج تتم وفقا للكميات المتاحة من الغاز الطبيعي.

في حين أكدت كيما أن مصنع اليوريا ما زال يعمل بشكل طبيعي، وتدرس حاليا الآثار المترتبة على القرار.

وتعرضت أسهم الأسمدة لخسائر محدودة خلال جلسة أمس، بعد أن بينت الشركات التأثير المحدود للقرار، إذ انخفض سهم أبو قير للأسمدة بنسبة 3.95%، وتراجع سهم مصر للأسمدة «موبكو» بنسبة 2.9%، بينما ارتفع سهم كيما بنسبة 0.5%.

خلال فعاليات قمة الصلب العربي الـ ١٩ بالقاهرة ..

خبراء ومنتجو الحديد : العالم دخل مرحلة «حروب الصلب».. و إجراءات حمائية لمنع الإغراق و سوق عربية مشتركة أبرز التوصيات





استضافت القاهرة على مدار يومين خلال الأسبوع الماضي أعمال الدورة التاسعة عشرة لقمة الصلب العربي بالقاهرة، وسط حضور رفيع المستوى لنخبة من وزراء الصناعة ورؤساء كبرى الشركات العربية والعالمية، وخبراء الاقتصاد الدوليين ، كما شارك فيها عدد من اعضاء ورؤساء اللجان النوعية بالبرلمان، ومجموعة من السفراء، بجانب عدد من رؤساء الهيئات العامة والاتحادات، فضلا عن عدد من رؤساء مجالس إدارات وممثلي شركات الحديد والصلب على المستوى العربي والأجنبي، وعدد من ممثلي الجهاز المصرفي.

استهدفت دورة هذا العام من قمة الصلب العربي بحث مستقبل صناعة الصلب العربية، في ظل عالم متسارع التغيرات وتعزيز القدرة التنافسية والاستدامة، كما أقيم على هامشها المعرض العربي الدولي للحديد والصلب.

و ناقش خبراء ومتخصصون، خلال القمة الـ 19، سبل الخروج من الأزمة التي تواجه صناعة الصلب عربيا، في ظل اتساع فائض الطاقات الإنتاجية، واستمرار تراجع الطلب، وتصاعد النزاعات التجارية والإجراءات الحمائية التي تعيد تشكيل خريطة التجارة الدولية، مع تزايد القيود المفروضة على واردات الخامات لاسيما الخردة والنيكل.

وأكد المتحدثون أن معالجة فائض الطاقات الإنتاجية لا يمكن أن تقتصر على تحركات منفردة من الدول أو الشركات، وإنما تتطلب تنسيقًا دوليًا لمعالجة الاختلال الهيكلي بين المعروض والطلب، كما أن نمو الطلب في بعض الأسواق لا يعني بالضرورة إتاحة فرص تصديرية لجميع المنتجين، إذ تتحدد القدرة على النفاذ وفقًا لمزيج المنتجات، وتكلفتها، وبصمتها الكربونية، ومدى توافقها مع المتطلبات التنظيمية والتجارية للأسواق المستهدفة.

وركزت المناقشات على تداعيات التوسع الصيني في إقامة استثمارات صناعية بعدد من الدول الأفريقية والآسيوية، وإعادة توجيه الصادرات عبرها للالتفاف على القيود التجارية، بما يثير تحديات تتعلق بعدالة المنافسة وقواعد التجارة الدولية.

كما تناولت فرص تعزيز تنافسية المنتجات العربية في الأسواق العالمية، خاصة المنتجات منخفض البصمة الكربونية، الذي تتمتع المنطقة العربية بمقومات إنتاجية تؤهلها للاستفادة من التحول نحو الصناعة النظيفة. وتطرقت المناقشات إلى الأهمية الاستراتيجية لصناعة الصلب في الأسواق الكبرى والناشئة..

وشدد المشاركون مجددًا على ضرورة تبني معالجات وطنية وعربية ودولية منسقة لتعزيز تنافسية الصناعة والصادرات العربية.

وبدأت فعاليات القمة بكلمة ترحيبية ألقاها المهندس أحمد عز، أعرب خلالها عن شكره وتقديره للدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، على رعايته لهذه القمة، مشيدًا بالحضور الكثف من المسؤولين وأعضاء البرلمان والقائمين على الصناعة وممثلي الشركات المصدرة لتكنولوجيا الحديد والصلب، ومشيرا إلى أن القمة تشهد مشاركة أكبر ثلاث شركات في العالم في مجال تصدير تكنولوجيا إنتاج الصلب، مرحبًا بجميع المشاركين، ومعربًا عن اعتزازه بهذا الحضور الكثف.

وخلال مشاركته في افتتاح أعمال القمة، ألقى رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي كلمة، استهلها بالترحيب بجميع المشاركين بفعاليات القمة، التي تجمع نحو 700 مشارك يمثلون أكثر من 330 شركة ومؤسسة من أكثر من 40 دولة، من بينها 15 دولة عربية، مؤكدا أن مصر دوما تعتز بكونها بيتًا جامعًا للأشقاء العرب وشركاء التنمية من مختلف أنحاء العالم.

العالم دخل مرحلة «حروب الصلب»

ومن جانبها أكدت الدكتورة عالية المهدى، أستاذ الاقتصاد والعميد الأسبق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، أن التجارة العالمية تشهد تحولا جوهريًا في توجهاتها، مع تراجع أولوية مبادئ التجارة الحرة والمنافسة المفتوحة، وصعود سياسات الحماية التجارية وتوطين الصناعات، حتى لدى الدول الكبرى التي كانت تتبنى لسنوات طويلة الدعوة إلى تحرير التجارة وإزالة القيود أمام حركة السلع.

وأوضحت المهدى، خلال كلمتها في قمة الصلب، أن المزايا النسبية التي استند إليها النظام التجاري العالمي خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي لم تعد تحظى بالأولوية نفسها، في ظل تغير طبيعة المنافسة الدولية، وتراجع فاعلية منظمة التجارة العالمية في ضبط قواعد التجارة، مقابل تنامي الاعتبارات المرتبطة بالأمن الاقتصادي وحماية الصناعات المحلية وتأمين سلاسل الإمداد.

وأضافت أن الدول الكبرى أصبحت تقود إعادة صياغة الاستراتيجيات الاقتصادية العالمية باتجاه فرض مزيد من القيود على المنافسة الدولية، بعدما اتجهت إلى حماية صناعاتها المحلية من تدفقات المنتجات القادمة من الدول النامية، وهو ما أدى إلى تصاعد التوترات التجارية وتحولها من خلافات محدودة حول الرسوم الجمركية إلى مواجهات أوسع، يمكن وصفها بـ«حروب الصلب».

وأشارت إلى أن الولايات المتحدة، بدأت هذا التوجه خلال الإدارة الأولى للرئيس دونالد ترامب، واستمر خلال إدارته الثانية، قبل أن تتبنى دول الاتحاد الأوروبي سياسات مماثلة، لتتسع دائرة الإجراءات الحمائية وتدفع الدول التي تواجه قيودًا على صادراتها إلى البحث عن أسواق بديلة أقل حماية، بما يزيد الضغوط على الصناعات المحلية في تلك الأسواق. ولفتت إلى أن المشهد التجاري العالمي، أصبح يعكس اتجاهين متباينين: الأول تقوده مجموعة من الدول النامية التي تسعى إلى تحسين إنتاجيتها ورفع جودة منتجاتها وتعزيز قدرتها التنافسية، وزيادة صادراتها بينما يتجه الاتجاه الثاني، الذي تقوده اقتصادات متقدمة، إلى فرض قيود على التجارة وحماية المنتجات والصناعات المحلية.

وأوضحت أن أدوات الحماية لم تعد تقتصر على الرسوم الجمركية، بل تنوعت بين رسوم مكافحة الإغراق ورسوم الدعم والإجراءات التعويضية، إلى جانب القيود البيئية، ومن بينها آلية تعديل الكربون الأوروبية، فضلا عن أشكال مختلفة من الدعم الحكومي للصناعات المحلية، بما يرفع تكلفة المنافسة أمام المنتجين في الدول الأخرى، خاصة دول شرق آسيا.

واستشهدت بتصريحات أورسولا فون دير لاين، رئيس المفوضية الأوروبية، في نهاية عام 2025، بشأن تعرض الصناعة الأوروبية لضغوط متزايدة والحاجة إلى التحرك لحمايتها، موضحة أن هذه التوجهات انعكست في تحركات أوروبية متسارعة لفرض ضوابط على تجارة الصلب وتحديد الدول المسموح لها بتصدير منتجاتها إلى السوق الأوروبية.

وأكدت أن هذه الإجراءات قد تؤثر بصورة سلبية على تدفقات الصلب عالميًا، إذ إن إغلاق الأسواق الكبرى أمام الواردات يدفع الكميات التي كانت تتجه إليها إلى البحث عن أسواق أخرى، وهو ما يضع الدول العربية أمام تحديات إضافية تتعلق بحماية صناعاتها المحلية من تدفقات المنتجات المستوردة.

وأضافت أن القيود المفروضة على تصدير بعض مدخلات الإنتاج، ومن بينها النيكل الإندونيسي، تمثل تحديًا آخر أمام صناعة الصلب، خاصة منتجات الصلب المقاوم للصدأ، مشيرة إلى أن إندونيسيا أصبحت من الدول المؤثرة في الإنتاج العالمي للنيكل، حيث تستحوذ على 61٪ من الإنتاج العالمي ومتوقع أن ترتفع إلى 84٪، وأن سياسات تقييد تصديره تؤثر على تكلفة الحصول على الخامات ومدخلات التصنيع.

«تأمين الخردة»

و في سياق متصل ، أكد خبراء ومنتجو الحديد والصلب أن الصناعة العربية تواجه تحديات متزايدة بفعل فائض الطاقات الإنتاجية العالمية، وتراجع فرص النفاذ إلى الأسواق التصديرية، ومخاطر تأمين الخامات، خاصة خردة الحديد، في ظل اتجاهات أوروبية لتقييد صادراتها، إلى جانب ارتفاع تكاليف الطاقة وتقلبات سلاسل الإمداد. وشددوا على أن مواجهة هذه التحديات تتطلب إعادة توجيه الاستثمارات نحو المنتجات الأعلى قيمة مضافة، ورفع كفاءة تشغيل الطاقات الإنتاجية القائمة قبل إضافة قدرات جديدة، وتعزيز التكامل الصناعي والتجاري بين الدول العربية، بما يسمح باستغلال اختلاف الموارد والقدرات الإنتاجية واحتياجات الأسواق.

جاء ذلك خلال الجلسة الخامسة بعنوان «أسواق الحديد والصلب في المغرب والسعودية ومصر والجزائر والعراق وسوريا: الواقع الراهن وآفاق النمو»، ضمن فعاليات قمة الصلب العربي الـ19، والتي أدارها حاتم صنهاجي، الرئيس التنفيذي لشركة مغرب ستيل، بمشاركة ممثلين عن أسواق الحديد والصلب العربية.

وقال حسن المراكيبي، الرئيس التنفيذي لمجموعة المراكيبي للصلب، إن الأولوية أمام صناعة الصلب المصرية تتمثل في رفع معدلات تشغيل الطاقات القائمة وتحسين تنافسية التكلفة، بدلا من التوسع في إنتاج المنتجات التقليدية التي تعاني بالفعل وجود طاقات غير مستغلة، مشيرًا إلى استقرار الاستهلاك المحلي خلال 2026 عند نحو 10 ملايين طن.

وأوضح المراكيبي أن معدل تشغيل طاقات إنتاج حديد التسليح بلغ نحو 54٪ خلال 2025، في حين تواجه الصناعة تحديًا رئيسيًا يتمثل في الاعتماد الكبير على استيراد الخامات، وعلى رأسها خام الحديد والخردة، بما يضغط على تكاليف الإنتاج ويعرض المصانع لتقلبات الأسواق الخارجية.

6 توصيات لقمة الصلب العربي

و في ختام القمة ، ألقى المهندس أحمد عز، رئيس مجلس إدارة الاتحاد العربي للصلب، البيان الختامي لقمة الصلب العربي التاسعة عشرة تحت عنوان «إعلان القاهرة»، وتضمن 6 توصيات اتفق عليها ممثلو الجمعية العامة للاتحاد العربي للحديد والصلب وممثلو شركات الصلب العربي، تمثل إطارًا فاعلًا لمواجهة التحديات التي تمر بها صناعة الصلب العربي.

وأكد رئيس الاتحاد أنه سيتم رفع التوصيات التي تم الاتفاق عليها لكل من الأمين العام لجامعة الدول العربية، ووزراء الصناعة والتجارة والاقتصاد العرب، وتضمنت التوصيات:

سوق عربية مشتركة للصلب

وتضمنت التوصية الأولى العمل على إقامة سوق عربية مشتركة للصلب، وذلك وفقًا لأربع مراحل تدريجية ومتتابعة؛ من خلال اتفاقية قطاعية للصلب في إطار جامعة الدول العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، (ليست إلزامية على كل الدول العربية)، تضع إطارًا قانونيًا ومؤسسيًا بحيث تنص على المراحل الأربع التالية لتنفيذ الهدف الطموح لإقامة سوق مشتركة للصلب العربي.

تشمل المرحلة الأولى وضع تعريف موحد لنطاق المنتجات، وفقًا لبنود الجمارك (7003.3 أو 7000.3206)، وإنشاء قاعدة بيانات عربية محددة للإنتاج والواردات وإدارة يديرها الاتحاد العربي للحديد والصلب، أما المرحلة الثانية فتشمل توحيد الرسوم الجمركية للدول العربية، وبحيث تقترب المستويات للأسعار الكبرى مع النص على قواعد منشأ واضحة للصلب، تشترط بالصهر والصلب داخل الدول المشاركة.

وتتضمن هذه المرحلة أيضاً إنشاء سور حماية جمركي موحد، وهو ما يتطلب إنشاء سلطة تحقيق عربية مشتركة في الإغراق والدعم، وإصدار تدابير تسري على كل الدول الموقعة.

أما المرحلة الثالثة فتنص على إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول المشاركة، بما في ذلك التثبيت الكمي على الدول للصلب في المنشأ العربي، مع النص على مواصفة عربية موحدة لكل رتبة، واعتراف متبادل بشهادات المطابقة والمختبرات المعتمدة، وحظر اتخاذ تدابير الحماية بين الدول الأعضاء إلا عبر سلطة الجمارك العربية.

أما المرحلة الرابعة فتنص على إنشاء هيئة عربية دائمة للصلب تتولى إدارة الحماية الخارجية في الأسواق العربية ومراقبة المنافسة داخل السوق ونشر الأسعار والبيانات، على أن تكون لها صلاحيات محددة لأوقات محددة.

نطاق حماية عربي مشترك لضمان تنافسية الصناعة

وشملت التوصية الثانية للقمة دعوة الحكومات العربية إلى اتباع نطاق ومستويات حماية للدول العربية يتماشى مع المستويات المطبقة في الدول الصناعية، حتى إتمام تنفيذ السوق العربية المشتركة للصلب لضمان أن تحتفظ صناعة الصلب العربية بتنافسيتها مع الدول المتقدمة صناعياً.

دعوة مصانع الدرفلة إلى تعميق الصناعة

ونصت التوصية الثالثة على دعوة مصانع الدرفلة داخل الدول العربية على الاستثمار في مراحل الإنتاج الأولى والالتزام المباشر وصهر وصلب أو الاندماج والاستثمار المشترك في الحلقات المذكورة بالتوازي مع إصدار شهادة منشأ موحدة للصلب العربي وتشترط الصهر والصلب داخل الدول العربية.

كما تشترط تتبعا لرقم الصبّة ووقف استيراد معدات إنتاج مستعملة أو مفككة يعاد تركيبها في الدول العربية، يتم في نفس الوقت وبالتوازي ودون انتظار مواجهة هجمة الواردات من المنتجات شبه الصناعة أو تامة الصنع التي تكون مدعومة من الخارج بتعدد وتمويل بقرارات مناسبة.

مصر تستهدف مركزا إقليميا للتصنيع وزيادة العمالة لـ 7 ملايين بحلول 2030

زيادة استهلاك حديد التسليح العربي

تضمنت التوصية الرابعة تشجيع وزيادة استهلاك حديد التسليح في العالم العربي، من خلال اشتراطات ومتطلبات ميسرة للبناء والسكن، سواء من خلال المبادرات التحفيزية أو تبسيط إجراءات التراخيص أو توفير التراخيص المطلوبة.

دفع النمو الصناعي

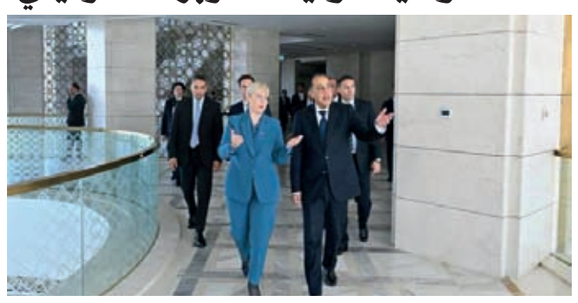
ونصت التوصية الخامسة على دفع النمو الصناعي للصناعات العربية المستخدمة للصلب المسطح، عن طريق توطين صناعات السيارات والأجهزة المنزلية والمعدات والأساس.

وحدات متخصصة للصلب داخل وزارات الصناعة العربية

ونصت التوصية السادسة والأخيرة على تشجيع إنشاء وحدات أو قطاعات متخصصة في الصلب داخل كل وزارات الصناعة العربية، تضم الخبراء والمهندسين لهذه الصناعة لتعزيز مستوى التنسيق والتفاهم بين الصناعة والحكومات.

أسامة السيد

مصر تبحث الربط اللوجستي بين ميناءي السخنة ودمياط وميناء «كوبر» السلوفيني



بحث مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بمقر الحكومة بالعاصمة الجديدة، مع ناتاشا بيرك موسار، رئيسة جمهورية سلوفينيا، والوفد المرافق لها، عددا من الموضوعات والملفات ذات الاهتمام المشترك، وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وتطوير مجالات التعاون المشترك.

وفي بداية الاجتماع، رحب رئيس مجلس الوزراء برئيسة جمهورية سلوفينيا والوفد المرافق لها، مشيرًا إلى اللقاء المثمر الذي عقد بين فخامة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، ورئيسة سلوفينيا أمس، وما تم التطرق إليه من موضوعات هامة على الصعيد الثنائي، وكذلك اتصالا بالقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وأشار مدبولي إلى روابط الصداقة التاريخية التي تجمع مصر منذ استقلال سلوفينيا عام 1991، حيث كانت مصر أول دولة عربية وأفريقية تعترف بسلوفينيا عقب استقلالها.

كما أكد أهمية مواصلة العمل المشترك لتطوير آليات التعاون الثنائي والشراكة بين البلدين، وتنسيق المواقف على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفيما يتعلق بالتعاون التجاري والاستثماري، أكد رئيس الوزراء تطلع مصر إلى الارتقاء بمعدلات التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين، مشيرًا إلى المزايا الاستثمارية التي تتمتع بها مصر، لا سيما في المناطق الاقتصادية الحرة، وفي مقدمتها المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، مؤكدًا أهمية اتخاذ إجراءات محددة لتعزيز التعاون في هذا المجال، في ضوء إمكانية أن تكون مصر بوابة لنفاذ المنتجات السلوفينية إلى أسواق الدول العربية والأفريقية.

وتطرق مصطفى مدبولي إلى الاستثمارات المصرية في سلوفينيا، موضحًا في هذا الإطار أن مصنع «إسكرا ميكو» التابع لمجموعة شركات السويدي يُعد أحد المصانع البارزة العاملة في قطاع الطاقة بجمهورية سلوفينيا.

وأكد رئيس الوزراء حرص مصر على تعزيز التعاون والربط بين الموانئ المصرية وميناء «كوبر» السلوفيني، باعتباره أحد أهم موانئ دول وسط أوروبا المطلة على البحر الادرياتيكي، مشيرًا إلى وجود تعاون لوجستي قائم بين ميناء كوبر وميناء الإسكندرية، بما يعزز مجالات التعاون الاقتصادي القائمة بين البلدين، ويدعم خطط سلوفينيا للنفاذ إلى الأسواق الأفريقية.

وفي هذا السياق، أشار مصطفى مدبولي إلى إمكانية تطوير التعاون القائم في مجال الموانئ من خلال الربط بين ميناء كوبر وموانئ مصرية أخرى، مثل ميناءي العين السخنة ودمياط، وتوسيع نطاق التعاون في مجال الخدمات اللوجستية للحاويات، وهو ما يسعى إليه الجانب السلوفيني أيضًا.

وأضاف أن الربط اللوجستي بين الموانئ يمكن أن يسهم في تعزيز الصادرات المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبي، مشيرًا إلى إقامة فعالية اقتصادية بالقاهرة، بمشاركة عدد من رجال الأعمال السلوفينيين وفد من ميناء كوبر، بالتوازي مع زيارة رئيسة سلوفينيا إلى القاهرة، لتعزيز مجالات التعاون مع الميناء السلوفيني.

وفيما يتعلق بالتعاون في مجال العمالة والهجرة النظامية، أعرب الدكتور مصطفى مدبولي عن تطلع مصر إلى تعزيز التعاون مع سلوفينيا في هذا المجال، والتوصل إلى اتفاق بشأن استخدام العمالة المصرية في المجالات التي تمثل أولوية للجانب السلوفيني، أسوة بما تم مع عدد من الدول الأوروبية.

كما أكد رئيس الوزراء أهمية التعاون مع الاتحاد الأوروبي، لا سيما في مجال الطاقة، مستعرضًا خطط الدولة المصرية لإتمام مشروع الربط الكهربائي مع اليونان، وربط حقول الغاز القبرصية بالبنية التحتية المصرية للغاز، بما يمثل أهمية استراتيجية في إطار الشراكة القائمة مع الاتحاد الأوروبي لتعزيز منظومة أمن الطاقة الأوروبي والربط بين دول المتوسط.

وأعرب رئيس الوزراء كذلك عن تطلع مصر إلى تعزيز التعاون مع سلوفينيا في مجال البحث العلمي، والعمل على إيفاد الطلاب المصريين المتميزين إلى سلوفينيا للاستفادة من الخبرات السلوفينية المتقدمة في المجالات العلمية المختلفة، بما في ذلك معهد «جوزيف ستيفان».

داليا احمد

دولة الإبتكار : إطلاق ١٦ برنامجا لدعم المبتكرين ١٦ برنامجًا لدعم الباحثين والصناعة



تنفيذا لمبادرة «دولة الابتكار»، أطلقت وزارات التعليم العالي والبحث العلمي والإنتاج الحربي والصناعة، حزمة من المبادرات والبرامج الجديدة لدعم الباحثين والمبتكرين وتعزيز التعاون مع القطاع الصناعي، خلال احتفالية «آفاق جديدة للبحث والابتكار» التي نظمتها وزارة التعليم العالي بالتعاون بين هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار وصندوق رعاية المبتكرين والنوابغ.

حضر الاحتفالية الدكتور عبد العزيز قنصوة وزير التعليم العالي والبحث العلمي، والدكتور المهندس صلاح سليمان جمبلاط وزير الدولة للإنتاج الحربي، والمهندس خالد هاشم وزير الصناعة، وممثلو الجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات الصناعية.

وأعلنت الوزارة خلال الاحتفالية عن تمويل 231 مشروعا بحثيا جديدا خلال 2026 بإجمالي 685 مليون جنيه، بمشاركة 48 جامعة وجهة بحثية واستفادة نحو 1500 باحث، تشمل 133 مشروعا تطبيقيا و27 شراكة صناعية و17 مشروعا دوليا، بالإضافة إلى تمويل 4 معامل بحثية مصرية صينية مشتركة بـ 80 مليون جنيه، وإطلاق 16 نداء وبرنامجا جديدا تستهدف نحو 30 ألف باحث.

كما شهدت الاحتفالية توقيع مذكرتي تفاهم، الأولى بين هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار والهيئة القومية للإنتاج الحربي، وقعها الدكتور ولاء شتا رئيس الهيئة والمهندس طارق السيد نائب رئيس الهيئة القومية للإنتاج الحربي، بهدف توجيه البحث والتطوير نحو احتياجات التصنيع وتوطين التكنولوجيا. والثانية بين الهيئة ومركز تحديث الصناعة، وقعها الدكتور ولاء شتا وأيمن البياع المدير التنفيذي للمركز، لتعزيز التعاون بين المؤسسات البحثية والقطاع الصناعي.

وأكد الدكتور عبد العزيز قنصوة أن مصر تحتل المرتبة 83 عالميا في مؤشر الابتكار والمرتبة 25 عالميا في النشر العلمي، ما يعكس أهمية تحويل مخرجات البحث العلمي إلى منتجات تكنولوجية تدعم الصناعة الوطنية وبناء اقتصاد قائم على المعرفة.

وقال إن الوزارة تعمل على بناء منظومة متكاملة للابتكار تتيح للباحثين والطلاب تقديم أفكارهم وتوفير التمويل للأفكار الواعدة، وإنشاء أودية تكنولوجية داخل الجامعات ومراكز البحوث لاحتضان الابتكارات، والاستفادة من مسرعات الأعمال لتحويلها إلى مشروعات تطبيقية، مشيرا إلى أهمية تكامل وزارات التعليم العالي والإنتاج الحربي والصناعة والاتصالات وربط الجامعات بالقطاعات الصناعية.

من جانبه، أكد وزير الدولة للإنتاج الحربي الدكتور صلاح جمبلاط أن الوزارة تمتلك قاعدة صناعية متنوعة تضم نحو 260 خط إنتاج في مختلف المجالات الهندسية، تتيح فرصا واعدة للتعاون مع الباحثين في تطوير العمليات الإنتاجية وابتكار حلول للتحديات، مشيرا إلى أن التعاون يستهدف تحويل البحوث إلى منتجات تسهم في تقليل الفاتورة الاستيرادية وزيادة القيمة المضافة، لافتا إلى تنفيذ مشروعات تطبيقية بالفعل مع جامعتي القاهرة والإسكندرية.

الحكومة توافق على برنامج جديد لدعم الصادرات المصرية



وافق مجلس الوزراء، خلال اجتماعه الأسبوعي الخميس الماضي ، على البرنامج الجديد لرد الأعباء التصديرية، في خطوة تستهدف تعزيز تنافسية الصادرات المصرية.

تأتي هذه الخطوة تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي، الصادرة خلال فعاليات «منتدى مصر 2026» والمرتبطة بالعمل على تحديث برنامج رد أعباء الصادرات وزيادة المساندة التصديرية للقطاعات الواعدة بما يسهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق الخارجية، وذلك في ظل وجود عدد من التحديات الناجمة عن التطورات الجيوسياسية، وإجراءات تجارية دولية، وغيرها من المتغيرات المؤثرة على حركة الصادرات المصرية وتنافسيتها في الأسواق الخارجية.

وأشار محمد فريد، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية إلى أن التصور الجديد لبرنامج رد الأعباء التصديرية، المقرر بدء سريانه اعتبارا من مشحونات بداية شهر نوفمبر الحالي، يستهدف تطوير منظومة المساندة التصديرية



ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

قراءة في مستقبل العلاقات المصرية الأمريكية مع سيطرة الديمقراطيين علي الحكم في واشنطن

القاهرة تمتلك خبرة طويلة في التعامل مع الإدارات الأمريكية المختلفة وتدرك أن بناء العلاقات المستدامة لا يقوم على الرهان على حزب بعينه

لم تكن انتخابات التجديد النصفي الأمريكية التي جرت في الثالث من نوفمبر ٢٠٢٦ مجرد استحقاق انتخابي تقليدي يعيد توزيع المقاعد داخل الكونجرس، وإنما جاءت باعتبارها محطة سياسية فارقة في مسار الولايات المتحدة، ورسالة واضحة بشأن اتجاهات الرأي العام الأمريكي، وحدود التفويض الذي يتمتع به الرئيس دونالد ترامب في إدارة الداخل والخارج. فقد تمكن الديمقراطيون من انتزاع الأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ، في تحول يعكس حجم التراجع الذي أصاب الجمهوريين، ويضع الإدارة الأمريكية أمام مرحلة جديدة من التوازنات والقيود السياسية والمؤسسية.

وتشير القراءة الأولية للنتائج إلى أن ارتفاع تكاليف المعيشة، والتضخم، وتداعيات الحرب مع إيران، فضلًا عن المخاوف المتعلقة بالفساد وأداء الإدارة، كانت بين أبرز العوامل التي دفعت الناخب الأمريكي إلى معاقبة الحزب الحاكم ، وبذلك لم يكن التصويت تعبيرًا عن خلاف حزبي فحسب، بل عن حالة من القلق بشأن الكلفة الاقتصادية والسياسية للحروب، ومدى قدرة الإدارة على تحقيق التوازن بين مصالح الولايات المتحدة الخارجية واحتياجات المواطن الأمريكي الداخلية.

لكن السؤال الأهم بالنسبة إلى مصر والمنطقة العربية لا يتعلق فقط بمن فاز ومن خسر في واشنطن، وإنما بما إذا كانت هذه النتائج ستؤدي إلى تحول حقيقي في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، أم أنها ستعيد تشكيل آليات اتخاذ القرار دون تغيير جوهري في الأهداف الاستراتيجية الأمريكية.

فالتاريخ الأمريكي يقدم درسًا مهمًا مفاده أن تغير الحزب الحاكم لا يعني بالضرورة تغير المصالح العليا للدولة، لكنه قد يغير الأدوات المستخدمة لتحقيقها، وأولويات الملفات، وحدود الانخراط العسكري، وطبيعة العلاقات مع الحلفاء.

ماذا تعني نتائج الانتخابات الأمريكية؟

تمثل خسارة الجمهوريين السيطرة على مجلسي الكونجرس ضربة سياسية كبيرة للرئيس ترامب، خصوصًا أنها جاءت في منتصف ولايته، بما يجعلها مؤشرًا على حجم التحديات التي قد تواجهه خلال الفترة المتبقية من رئاسته.

ومع ذلك، فإن هذه النتائج لا تعني سقوط الإدارة أو انتهاء قدرتها على تنفيذ سياستها الخارجية، فالرئيس الأمريكي لا يزال يمتلك صلاحيات واسعة في إدارة العلاقات الدولية، وقيادة القوات المسلحة، وتوجيه السياسة الخارجية، كما يحتفظ بحق استخدام الفيتو الرئاسي ضد التشريعات التي لا تتوافق مع توجهاته.

لكن السيطرة الديمقراطية على الكونجرس ستمنح المعارضة أدوات أكثر تأثيرًا في الرقابة على الإدارة، واستدعاء المسؤولين، وفتح التحقيقات، ومراجعة الموازنات والاتفاقيات، فضلًا عن التأثير في بعض التعيينات والمساعدات الخارجية.

وقد أشار محللون إلى أن قدرة الديمقراطيين على فرض تغييرات كبيرة ستبقى محدودة في ظل الفيتو الرئاسي، لكنها ستصبح أكثر قدرة على إحراج الإدارة وتقييد هامش حركتها سياسيًا.

ومن هنا، فإن واشنطن تدخل مرحلة يمكن وصفها بأنها مرحلة ازدواجية القرار السياسي؛ إذ يصبح البيت الأبيض أكثر حرصًا على تنفيذ أجندته، بينما يسعى الكونجرس إلى فرض رقابة أوسع على هذه الأجندة.

وتزداد أهمية هذا التحول عندما يتعلق الأمر بالحرب مع إيران، والمساعدات العسكرية لإسرائيل، والإنفاق الدفاعي، والعلاقات مع الحلفاء العرب.

ففي هذه الملفات تحديدًا، لم تعد السياسة الخارجية الأمريكية بعيدة عن الحسابات الانتخابية الداخلية، بل أصبحت جزءًا من النقاش حول أسعار الطاقة، والضرائب، والإنفاق العام، وأولويات المواطن الأمريكي.

مصر والولايات المتحدة.. العلاقة الاستراتيجية الأهم

تأتي العلاقات المصرية الأمريكية في مقدمة الملفات التي تستحق قراءة متأنية في ضوء نتائج الانتخابات، ليس فقط بسبب أهميتها التاريخية، وإنما أيضًا بالنظر إلى طبيعة الدور المصري في الشرق الأوسط، وارتباط القاهرة بملفات الأمن الإقليمي، ومكافحة الإرهاب، والتسوية الفلسطينية، وأمن البحر الأحمر، والتوازنات في شرق المتوسط.

لقد تأسست العلاقات الاستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة على مجموعة من المصالح المتبادلة، وفي مقدمتها الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وضمان أمن الملاحة، والتعاون العسكري والأمني، فضلًا عن الدور المصري في دعم التسويات السياسية للأزمات العربية.

ومنذ توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩، أصبحت مصر إحدى الركائز الأساسية للسياسة الأمريكية في المنطقة، وهو ما انعكس في حجم التعاون العسكري والمساعدات الأمريكية، وفي استمرار قنوات الاتصال بين البلدين رغم اختلافات عديدة بشأن بعض القضايا.

غير أن التجربة التاريخية تكشف أن طبيعة التعامل مع القاهرة تختلف نسبيًا بين الإدارات الديمقراطية والجمهورية، وإن كان هذا الاختلاف لا يصل إلى حد القطيعة مع الأسس الاستراتيجية للعلاقة.

الجمهوريون و التركيز على الأمن والمصالح المباشرة

يميل الحزب الجمهوري، في توجهاته التقليدية، إلى إعطاء الأولوية للاعتبارات الأمنية والعسكرية، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز العلاقات مع الحلفاء الذين يمثلون أهمية استراتيجية مباشرة للولايات المتحدة.

وقد أظهرت التجارب السابقة أن الإدارات الجمهورية غالبًا ما تكون أكثر استعدادًا للتعامل مع الحكومات الإقليمية من منظور المصالح الأمنية والاستقرار، مع اختلاف واضح بين الرؤساء أنفسهم.

لكن هذا لا يعني أن العلاقات في عهد الجمهوريين خالية من الضغوط؛ فإدارة ترامب، على سبيل المثال، قد تتبنى خطابًا حادًا في بعض الملفات، وتستخدم أدوات الضغط الاقتصادي أو السياسي لتحقيق أهدافها، كما أن شعار «أمريكا أولًا» يجعلها أكثر ميلا إلى تقييم العلاقات الخارجية وفقًا لما تعتبره مكاسب مباشرة للولايات المتحدة.

وبالتالي، فإن استمرار الإدارة الجمهورية لا يضمن بالضرورة تطابقًا كاملا مع المصالح المصرية، وإنما يوفر أرضية يمكن البناء عليها من خلال التفاوض وتبادل المصالح.

الديمقراطيون.. توسيع مساحة القضايا السياسية والحقوقية

أما الحزب الديمقراطي، فقد أظهرت تجارب إدارتي باراك أوباما وجو بايدن أن العلاقات مع مصر قد تشهد مساحة أوسع من النقاش بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات السياسية ، ولا يعني ذلك أن الديمقراطيين يتخلون عن المصالح الاستراتيجية الأمريكية، وإنما أنهم يميلون إلى إدماج الاعتبارات السياسية والحقوقية ضمن أدوات إدارة العلاقات الخارجية، بدرجات تختلف من إدارة إلى أخرى.

وقد شهدت العلاقات المصرية الأمريكية في عهد أوباما توترات واضحة، خاصة خلال مرحلة التحولات السياسية في مصر عام ٢٠١٣، بينما سعت إدارة بايدن إلى الجمع بين استمرار التعاون الاستراتيجي وإثارة ملفات حقوق الإنسان.

لكن التجربة أثبتت أيضًا أن الاعتبارات الأمنية والإقليمية تظل حاضرة بقوة، وأن واشنطن لا تستطيع تجاهل أهمية القاهرة في ملفات غزة، وأمن البحر الأحمر، ومكافحة الإرهاب، والتوازنات الإقليمية.

ومن هنا، فإن عودة الديمقراطيين إلى السيطرة على الكونجرس لا تعني تلقائيًا حدوث تحول جذري في العلاقات المصرية الأمريكية، لكنها قد تفتح الباب أمام زيادة النقاشات المتعلقة بالمساعدات العسكرية، والملفات السياسية والحقوقية، ومدى ارتباط التعاون الأمني بأولويات أخرى.

القاهرة بين الحزبين

الأهم بالنسبة إلى مصر هو ألا تتحول العلاقات الأمريكية إلى رهينة للتنافس الحزبي داخل واشنطن.

فالقاهرة تمتلك خبرة طويلة في التعامل مع الإدارات الأمريكية المختلفة، وتدرك أن بناء العلاقات المستدامة لا يقوم على الرهان على حزب بعينه، وإنما على توضيح المصالح المشتركة، وتوسيع مجالات التعاون، والحفاظ على استقلالية القرار المصري.

وفي هذا السياق، يمكن أن تستفيد مصر من التحولات داخل الكونجرس عبر توسيع قنوات التواصل مع الحزبين، وتعزيز الحوار مع المؤسسات التشريعية ومراكز الفكر والدوائر المؤثرة في صناعة القرار، بما يضمن عدم اختزال العلاقة في الاتصال بالبيت الأبيض وحده.

كما أن الدور المصري في الوساطة الإقليمية، واحتواء الأزمات، والحفاظ على استقرار المنطقة، يمنح القاهرة أوراقًا مهمة في أي نقاش أمريكي حول مستقبل الشرق الأوسط.

فالعلاقة بين البلدين ليست مجرد علاقة مساعدات عسكرية، بل هي شبكة واسعة من المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية، يصعب فصلها عن طبيعة التوازنات الإقليمية.

الحرب مع إيران.. هل تفتح نتائج الانتخابات نافذة للتسوية؟

ربما يكون الملف الإيراني هو الأكثر ارتباطًا بنتائج الانتخابات الأمريكية، والأكثر قدرة على اختبار مدى تأثير الكونجرس الجديد في السياسة الخارجية للبيت الأبيض.

فالحرب الأمريكية الإسرائيلية مع إيران، التي امتدت على مدار أشهر، لم تعد مجرد مواجهة عسكرية إقليمية، بل تحولت إلى أزمة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية عالمية، في ظل تأثيرها على إمدادات النفط والغاز، وأسعار الطاقة، وحركة الملاحة في الخليج ومضيق هرمز.

وقد كشفت الانتخابات أن الحرب أصبحت عبئًا سياسيًا على الإدارة الأمريكية، مع تصاعد المخاوف من ارتفاع أسعار الوقود وتكاليف المعيشة، وهو ما دفع قطاعات من الناخبين إلى التعبير عن رفضها لاستمرار المواجهة.

وتشير تقارير وتحليلات عقب الانتخابات إلى أن بعض دول الخليج باتت ترى أن خسارة الجمهوريين السيطرة على الكونجرس قد تزيد من دوافع ترامب للبحث عن تسوية مع إيران، تجنبًا لمزيد من الخسائر السياسية والاقتصادية. لكن هذا الاحتمال لا يستبعد أن يؤدي شعور طهران بأن واشنطن أصبحت أكثر احتياجًا إلى اتفاق إلى تشجيعها على التشدد في المفاوضات، أو حتى التصعيد إذا اعتبرت أن الإدارة الأمريكية فقدت جزءًا من قدرتها على الضغط.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا : هل يصبح الاتفاق مع إيران خيارًا أمريكيًا أكثر إلحاحًا؟

والإجابة أن هناك عدة اعتبارات قد تدفع واشنطن إلى إعادة تقييم مسار الحرب ، بينها أن استمرار العمليات العسكرية لا يضمن تحقيق الأهداف السياسية، خاصة إذا ظلت إيران قادرة على التأثير في أمن الخليج والملاحة الدولية.

وثانيها أن ارتفاع أسعار الطاقة ينعكس مباشرة على الداخل الأمريكي، ويضع الإدارة أمام تحد اقتصادي لا يمكن تجاهله ، وثالثها أن الكونجرس الديمقراطي قد يسعى إلى مساءلة الإدارة بشأن مبررات الحرب، وكلفتها المالية، ومدى اتساقها مع المصالح الأمريكية.

لكن ينبغي عدم المبالغة في توقع أن تؤدي هذه العوامل إلى وقف الحرب بصورة تلقائية ، فترامب قد يرى في التصعيد العسكري وسيلة لاستعادة المبادرة السياسية، أو إثبات قوة الإدارة أمام خصومها، خاصة إذا اعتقد أن إيران أصبحت أكثر استعدادًا للتفاوض تنازلات.

وبالتالي، فإن الانتخابات تفتح مسارًا مزدوجًا؛ مسارًا نحو التسوية تحت ضغط الكلفة السياسية والاقتصادية، ومسارًا آخر نحو التصعيد إذا اعتبرت الإدارة أن التراجع سيؤدي إلى إضعاف مكانتها.

التأثيرات المحتملة على مصر

أما بالنسبة إلى القاهرة، فإن إنهاء الحرب أو احتوائها يمثل أولوية استراتيجية تتجاوز مجرد الحفاظ على العلاقات مع واشنطن ، فاستمرار المواجهة يهدد أمن الخليج، ويؤثر على حركة التجارة العالمية، ويزيد من مخاطر اضطراب الملاحة في البحر الأحمر، كما يضع الاقتصاد المصري أمام تحديات إضافية تتعلق بالطاقة والتجارة والسياحة والاستثمار.

وتدرك مصر أن اتساع الحرب قد يفرض عليها التعامل مع تداعيات أمنية واقتصادية لا ترغب في تحملها، فضلا عن احتمالات انتقال المواجهة إلى ساحات عربية أخرى.

ومن هنا، فإن القاهرة قد تجد في أي تحرك أمريكي نحو التسوية فرصة لتعزيز دورها الدبلوماسي، بالتسيق مع دول الخليج، من أجل دعم ترتيبات إقليمية أكثر استقرارًا .

لكن مصر لن تنظر إلى التسوية باعتبارها مجرد اتفاق أمريكي إيراني، وإنما ستسعى إلى ضمان ألا تكون نتائجها على حساب أمن الدول العربية أو مصالحها الاستراتيجية.

فأي اتفاق يعيد ترتيب العلاقة بين واشنطن وطهران دون معالجة مخاوف دول الخليج، أو دون مراعاة أمن الملاحة والتهديدات الإقليمية، قد يخلق توازنات جديدة لا تخلو من المخاطر.

فلسطين والخطاب الأمريكي

تظل القضية الفلسطينية واحدة من أكثر القضايا حساسية في العلاقة بين الولايات المتحدة والمنطقة العربية، وربما تكون من الملفات التي تعكس بصورة أوضح التحولات داخل المجتمع الأمريكي نفسه.

لقد أظهرت الانتخابات الأخيرة اتساع الخلاف داخل الحزبين بشأن طبيعة الدعم الأمريكي لإسرائيل، وحدوده، ومدى ارتباطه بالمصالح الأمريكية ، وإذا كان الدعم لإسرائيل قد ظل لعقود أحد الثوابت الأساسية في السياسة الأمريكية، فإن الحرب في غزة، وما ارتبط بها من خسائر إنسانية واسعة، ثم الحرب مع إيران، أدت إلى تصاعد الانتقادات داخل قطاعات من المجتمع الأمريكي، بما في ذلك بعض الأوساط الديمقراطية والجمهورية.

وتشير التحليلات إلى أن سيطرة الديمقراطيين على الكونجرس قد تفتح المجال أمام مراجعة أكثر صرامة للمساعدات العسكرية لإسرائيل، ومناقشة العمليات العسكرية في غزة والضفة الغربية ولبنان، فضلا عن زيادة الضغوط بشأن استخدام الأسلحة الأمريكية.

لكن هذه التحولات لا تعني بالضرورة أن الولايات المتحدة ستتخلى عن تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل ، فالعلاقة الأمريكية الإسرائيلية تقوم على أسس عسكرية وأستخباراتية وسياسية عميقة، كما أن الرئيس ترامب لا يزال يمتلك صلاحيات واسعة في إدارة السياسة الخارجية.

القضية الفلسطينية في الحسابات المصرية

بالنسبة إلى مصر، فإن أي تغير في السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل وفلسطين يمثل فرصة مهمة، لكنه يظل مشروطًا بمدى قدرة القاهرة على تحويله إلى نتائج سياسية ملموسة ، فالموقف المصري يقوم على رفض تهجير الفلسطينيين من أرضهم، والحفاظ على وحدة الأراضي الفلسطينية، ودعم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ووقف التصعيد الذي يهدد أمن المنطقة.

ومن هنا، فإن القاهرة قد تسعى إلى استثمار التحولات داخل الكونجرس الأمريكي لتوسيع دائرة الدعم الدولي للموقف الرافض للتهجير، وتعزيز الضغوط من أجل وقف العمليات العسكرية، وإعادة إعمار غزة، وإحياء المسار السياسي.

وقد يصبح الكونجرس الجديد أكثر استعدادًا لمناقشة الكلفة السياسية والإنسانية لاستمرار الحرب، لكن ذلك لن يكون كافيًا ما لم يترافق مع تحرك داخل الإدارة الأمريكية نفسها.

فالمساعدات العسكرية، والعلاقات الأمنية، والتفاهمات الاستراتيجية، لا تزال أدوات رئيسية في يد واشنطن يمكن استخدامها للتأثير في إسرائيل.

هل تتغير العلاقة الأمريكية الإسرائيلية؟

من المرجح أن تشهد العلاقة بين واشنطن وتل أبيب مزيدًا من النقاش والاختلاف، خاصة إذا استمرت الحكومة الإسرائيلية في تبني سياسات تتعارض مع التوجهات التي قد تتبلور داخل الكونجرس الجديد.

لكن من الخطأ افتراض أن الخلافات السياسية ستؤدي بالضرورة إلى تراجع جوهري في الدعم الأمريكي ، فالتجارب السابقة، سواء في عهد أوباما أو بايدن، أثبتت أن الخلافات مع الحكومات الإسرائيلية قد تكون حادة، لكنها لم تؤد إلى تفكيك التحالف.

ومع ذلك، فإن تراجع الإجماع الحزبي حول إسرائيل يمثل تطورًا مهمًا، لأنه يجعل مستقبل العلاقة أكثر ارتباطا بالنقاش العام، والمساءلة السياسية، وحسابات الناخبين، وهو ما قد يمنح القضية الفلسطينية مساحة أكبر في السياسة الأمريكية خلال السنوات المقبلة.

المنطقة العربية وإعادة توزيع النفوذ

لا يمكن قراءة نتائج الانتخابات الأمريكية بمعزل عن التحولات الأوسع التي تشهدها المنطقة العربية، والتي تتزامن مع الحرب الإيرانية، واستمرار الأزمة الفلسطينية، والتوترات في البحر الأحمر، والأزمات الممتدة في السودان وليبيا وسوريا واليمن.

فالإدارة الأمريكية، سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية، تواجه معضلة أساسية تتمثل في كيفية الحفاظ على نفوذها في الشرق الأوسط دون الانخراط في حروب طويلة ومكلفة.

وقد أصبحت هذه المعضلة أكثر وضوحًا خلال السنوات الأخيرة، مع تزايد توجه واشنطن نحو آسيا، واحتدام المنافسة مع الصين، وتنامي الضغوط الداخلية المطالبة بتقليل الإنفاق العسكري الخارجي.

لكن الحرب مع إيران كشفت أن الشرق الأوسط لا يزال قادرًا على فرض نفسه بقوة على الحسابات الأمريكية، وأن الانسحاب أو تقليص الانخراط لا يعني بالضرورة تراجع الأزمات، بل قد يؤدي إلى فراغات استراتيجية تسعى قوى أخرى إلى ملئها.

وتشير بعض التحليلات إلى أن الحرب قد تدفع دول الخليج إلى تنويع علاقاتها الدفاعية والاقتصادية، وزيادة الاعتماد على قدراتها الذاتية، مع الاستمرار في الاحتفاظ بعلاقات قوية مع واشنطن.

وهنا تبرز أهمية مصر باعتبارها دولة عربية تمتلك خبرة واسعة في إدارة التوازنات الدولية، وتجمع بين علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة، وشراكات متنامية مع روسيا والصين، وعلاقات وثيقة مع الدول العربية.

البحر الأحمر.. ملف لا يحتمل غياب التفاهمات الدولية

يمثل البحر الأحمر أحد أهم الملفات التي قد تتأثر بصورة مباشرة بتطورات السياسة الأمريكية ، فاضطراب الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن، إلى جانب التوترات في الخليج ومضيق هرمز، يهدد حركة التجارة العالمية، ويؤثر بصورة مباشرة على قناة السويس والاقتصاد المصري.

وبالتالي، فإن القاهرة، فإن أمن البحر الأحمر ليس مجرد قضية دولية، بل هو جزء من الأمن القومي المصري والعربي ، ومن هنا، فإن مصر ستظل معنية بالتنسيق مع الولايات المتحدة والدول العربية بشأن حماية الملاحة، ومنع تحول البحر الأحمر إلى ساحة مفتوحة للصراعات الإقليمية والدولية.

لكنها في الوقت ذاته ستتمسك برؤية تقوم على أن أمن البحر الأحمر يجب أن يكون مسؤولية دول المنطقة، مع الاستفادة من التعاون الدولي دون السماح بفرض ترتيبات تتعارض مع السيادة العربية.

السودان وسوريا واليمن وليبيا.. هل تتغير الأولويات الأمريكية؟

تفرض الأزمات العربية الممتدة تحديًا إضافيًا على الإدارة الأمريكية والكونجرس الجديد ،

فالسودان يمثل أحد أبرز ملفات الأمن القومي المصري، في ظل استمرار الحرب وتداعياتها الإنسانية والأمنية، وما تفرضه من مخاطر على استقرار المنطقة.

وقد تتجه واشنطن إلى زيادة الاهتمام بالمسار السياسي السوداني إذا رأت أن استمرار الأزمة يهدد مصالحها الإقليمية، لكن هذا الاهتمام يظل مرتبطًا بمدى توافقه مع أولويات الإدارة.

أما سوريا، فإن مستقبلها سيظل مرتبطًا بتوازنات إقليمية معقدة، تشمل تركيا وإسرائيل وإيران وروسيا، إلى جانب الدور الأمريكي.

وفي اليمن، قد تزداد أهمية البحث عن تسوية سياسية إذا ارتبط استمرار الأزمة بمخاطر على الملاحة الدولية وأمن الخليج.

أما ليبيا، فإن الموقف الأمريكي سيظل مرتبطا بدرجة كبيرة بمسألة الاستقرار، ومنع تحول البلاد إلى ساحة تنافس دولي أو مصدر تهديد للأمن الإقليمي.

وفي جميع هذه الملفات، فإن مصر تمتلك مصلحة واضحة في دعم التسويات السياسية، والحفاظ على وحدة الدول العربية، ومنع تفكك مؤسساتها الوطنية.

لكن التحدي يتمثل في مدى استعداد واشنطن لتبني سياسات أكثر اتساقًا مع هذه الأولويات، بدلًا من التعامل مع الأزمات بصورة منفصلة أو وفقًا لحسابات قصيرة المدى.

ماذا ينبغي أن تقرأه القاهرة في نتائج الانتخابات؟

يمكن استخلاص مجموعة من الرسائل المهمة بالنسبة إلى مصر من نتائج الانتخابات الأمريكية.

أولًا: أن العلاقات المصرية الأمريكية تظل ذات أهمية استراتيجية للطرفين، لكنها تحتاج إلى إدارة مستمرة، وتوسيع قنوات التواصل مع مختلف المؤسسات الأمريكية ، وثانيًا: أن التغيرات داخل الكونجرس قد تفرض على القاهرة التعامل مع مساحة أكبر من النقاشات السياسية والحقوقية، وهو ما يتطلب خطابًا دبلوماسيًا واضحًا يقوم على شرح المصالح المصرية، وتأكيد خصوصية التجربة الوطنية، والحفاظ على الحوار.

ثالثًا: أن الحرب مع إيران تمثل تهديدًا مباشرًا للاستقرار الإقليمي والاقتصاد المصري، ولذلك فإن دعم التسوية السياسية واحتواء التصعيد سيظل أولوية أساسية ، ورابعًا: أن التحولات داخل الكونجرس الأمريكيين بشأن إسرائيل وفلسطين قد تتيح فرصًا جديدة لدعم الموقف المصري، خاصة فيما يتعلق برفض التهجير، ووقف الحرب، وإعادة إعمار غزة، وإحياء المسار السياسي.

خامسًا: أن تنويع العلاقات الدولية أصبح ضرورة استراتيجية، وليس مجرد خيار دبلوماسي. في ظل تزايد حالة عدم اليقين بشأن السياسات الأمريكية ، وسادسًا: أن الدور المصري الإقليمي يمثل أحد أهم عناصر القوة في العلاقة مع واشنطن، فكلما نجحت القاهرة في دعم الاستقرار الإقليمي، وتعزيز التسويات السياسية، وحماية الأمن العربي، ازدادت أهمية الشراكة معها في الحسابات الأمريكية.

في النهاية، تكشف نتائج الانتخابات الأمريكية عن تحول مهم في موازين القوى داخل واشنطن، لكنها لا تعني بالضرورة بداية مرحلة جديدة بالكامل في السياسة الخارجية الأمريكية.

لكن المسألة الأهم بالنسبة إلى مصر ليست انتظار ما ستقرره واشنطن، وإنما كيفية التعامل مع هذه التحولات بما يحافظ على المصالح الوطنية، ويعزز استقلالية القرار المصري، ويدعم الأمن القومي العربي.

فالقاهرة تدرك أن العلاقات الدولية لا تقوم على الثوابت وحدها، ولا على التغيرات الانتخابية فقط، وإنما على القدرة على إدارة المصالح في عالم سريع التحول.

وإذا كانت الانتخابات الأمريكية قد كشفت عن تراجع قدرة الحزب الحاكم على احتكار القرار السياسي، فإنها في المقابل أكدت أن الشرق الأوسط لا يزال منطقة شديدة التأثير في الحسابات الأمريكية، وأن مصر تظل أحد الأطراف الرئيسية التي لا يمكن تجاهلها عند إعادة صياغة التوازنات الإقليمية.

ومن هنا، فإن المرحلة المقبلة قد تحمل فرصًا وتحديات في آن واحد: فرصًا لتعزيز الدور المصري في الوساطة والتسوية، وتحديات تتعلق بالحرب الإيرانية، ومستقبل فلسطين، وأمن الخليج والبحر الأحمر.

ويبقى الرهان المصري الأهم هو القدرة على تحويل التحولات الدولية إلى فرص تخدم الاستقرار والتنمية، دون التفريط في الثوابت الوطنية أو الانجرار إلى صراعات لا تحقق مصالح الدولة المصرية.

ففي عالم تتغير فيه الحكومات والتحالفات، تظل الدول الأكثر قدرة على حماية مصالحها هي تلك التي تمتلك رؤية استراتيجية مستقلة، وتعرف كيف تتعامل مع المتغيرات دون أن تفقد ثوابتها.





في عالم تتغير فيه الحكومات والتحالفات تظل الدول الأكثر قدرة على حماية مصالحها هي تلك التي تمتلك رؤية استراتيجية مستقلة وتعرف كيف تتعامل مع المتغيرات دون أن تفقد ثوابتها

المرحلة المقبلة قد تحمل فرصًا لتعزيز الدور المصري في الوساطة والتسوية وتحديات تتعلق بالحرب الإيرانية ومستقبل فلسطين وأمن الخليج والبحر الأحمر

الرهان المصري الأهم هو القدرة على تحويل التحولات الدولية إلى فرص تخدم الاستقرار والتنمية دون التفريط في الثوابت الوطنية أو الانجرار إلى صراعات لا تحقق مصالح الدولة المصرية



